المهندس الزراعي العربي

مجلة فصلية .. تصدر عن الأمانة العامة
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب
بدمشق
● العدد الرابع/ايلول-سبتمبر/١٩٨١ ●

* ملف العدد :
يوم الأغذية العالمي

- التنمية الزراعية .. والطبيعة ؟؟
- تسمين سمك التروات .. القزحي في أقفاص شبكية في بحيرة الاسد
- المجلس الاعلى لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب .. في دورته العاشرة

المهندس الزراعي العربي

مجلة دورية تصدر
عن الأمانة العامة
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب
بدمشق
المقالات والأبحاث ترسل باسم
رئيس التحرير / دمشق - ص.ب ٣٨٠٠

رئيس التحرير
والمدير المسؤول
د. يحيى بكور
سكرتارية التحرير
هشام بشير
عبدالوهاب المصري

● آراء الكتاب .. لاتعبر بالضرورة عن آراء الإتحاد ●

●● لقد اهملت الخطط ، الجانب الاجتماعي للتنمية ، عندما اعتبرت أن التنمية انما تعني تحقيق زيادات كمية في الدخل والانتاج دون تحقيق عدالة في التوزيع ، التنمية الريفية المتكاملة ، مشاركة الريفيين واللامركزية في احداث التنمية ، وقضايا أخرى هامة تحدث عنها الدكتور عصام خوري في دراسته . فلنقرأها في هذا العدد ●

●● ان دراسة المقننات المائية في المناطق الجافةوشبه الجافة ،والتي تتصف بمصادر مائية محدودة ، قضية اساسية بالنسبة للدول العربية . اقرأ في هذا العدد بحث الدكتور فاروق الشوا : الاستعمالات الاقتصادية لمياه الري ومشكلات الاراضي المروية ●

●● تعتبر زراعة الزيتون من الزراعات الهامة في العديد من الاقطار العربية ، وبالرغم من التشجيع الذي تلقاه هذه الزراعة ، الا انها تواجه صعوبات كثيرة في قطافه الذي مازال في غالبيته يدويا وتصل تكلفته احيانا مايعادل نصف قيمة المحصول. ماذا عن القطاف الآلي للزيتون؟؟ هذا ما يجيبنا عنه الدكتور عبد الحميد حسن في هذا العدد ●

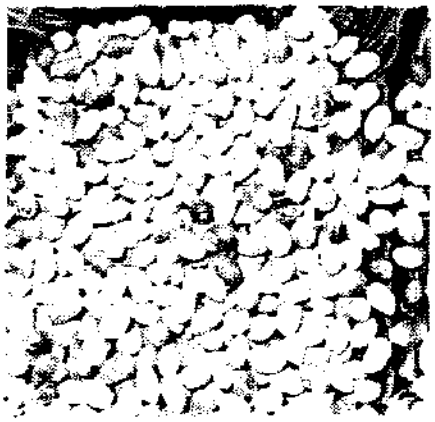

* موضوع الغلاف *

●● يعتبر استعمال المكننة في الزراعة العربية منخفضا جدا مقارنة بالبلدان المتقدمة. « المكننة الزراعية والتكامل العربي في مجال تصنيعها » دراسة أعدها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ●

هل يكون احتفالنا بيوم الغذاء العالمي "متميزاً" نقرّفيه برنامج الأمن الغذائي العربي ؟

اخيرا ، اطلق العالم صيحته مدوية ضد الجوع ، الذي يعانيه جزء كبير من سكانه بصور شتى . اطلق صيحته ان لم نقل صرخته تحت ضغط « ٧٨٠ » مليون انسان جائع يتضورون جوعا في هذا العالم وفقا لتقديرات البنك الدولي . فتنادى لتحديد ١٦ اكتوبر/تشرين أول من هذا العام وكل عام ، يوما للاغذية العالمية . وبمعنى آخر فقد خصص يوما كل عام لتانيب ضميره، الذي يتحمل جوعمئات ملايينه التي صرحت بذلك من خلال مسح عالمي قالت نتائجه :

ان ٧٠٪ من سكان جنوب الصحراء الكبرى ممن اجابوا على استبياناته ، تعرضوا للجوع خلال السنة الماضية بسبب عدم قدرتهم على شراء الاغذية . وهو ما اجاب به : ٦٦٪ من سكان الهند ، ٤٢٪ من سكان المكسيك ، ١٥٪ من سكان ايطاليا ، و ١٤٪ أيضا من اجابوا على هذه الاستبيانات في اليابان والولايات المتحدة .

لماذا هذا الجوع ؟ ولماذا تبقى هذه الاعداد الكبيرة من سكان العالم جياعا ، في الوقت الذي ينتج العالم فيه من الاغذية ١٠٪ زيادة عن ! حتياجاته الفعلية ؟ !

البعض يقول : انه الفقر ! والبعض الآخر يعزيه لسوء توزيع الاغذية وارتفاع تكاليفها ويضيفون : عدم وجود عدالة في توزيع الارض ومدخلاتها من أسمدة وبذار ، المحصول الواحد ، الاعتماد على استيراد الاغذية وتحكم الاحتكارات العالمية بتصديرها .. الخ . تتعدد الاسباب وتتشابك ، ويصل الجميع الى الحقيقة الاساسية الكامنة وراء الجوع ، والتي تتلخص بقصور معدلات زيادة انتاج الغذاء عن اللحاق بمعدلات نمو السكان في البلدان النامية .

فبالرغم من كل الجهود التي بذلت لزيادة الانتاج الغذائي خلال فترة السبعينات بمعدل ٤٪ في تلك البلدان . الا ان ما تحقق لا يزيد عن ٣٪ بشكل عام ، في نفس الوقت الذي لم تتحقق حتى هذه النسبة في ٤٥ بلدا ناميا . ولهذا نجد اليوم ان المواطن الافريقي العادي يحصل على طعام يقل بنسبة ١٠٪ ، عما كان يحصل عليه منذ عشر سنوات .

انتاج الغذاء في الوطن العربي ، ليس بوضع أفضل مما هو عليه الحال في البلدان النامية الاخرى . فالدول العربية تستورد نصف احتياجاتها من الحبوب ، و ٩٠٪ من احتياجاتها من السكر والزيوت النباتية والدهون والالبان واللحوم ، في نفس الوقت الذي تنخفض فيه معدلات نمو انتاجها الغذائي عن ٢٪ ، ويرتفع استهلاكها الى ٥٪ سنويا ، وتتوسع رقعة الفجوة الغذائية العربية لتزداد ٢٠٠٪ في نهاية هذا القرن !! صحيح ان عدد الجياع في الوطن العربي ، قد يكون أقل عددا وحدة بالمقارنة مع بعض الدول النامية ، بفضل توفر موارد مالية تسمح له باستيراد الغذاء . ولكن ! الى متى ستبقى هذه الموارد كافية لمواجهة احتياجاته المتنامية من الغذاء ؟! ومن يضمن توفر هذه الاحتياجات في السوق العالمية ؟؟ .

مع صدور هذا العدد ، يقترب موعد الاحتفال بيوم الاغذية العالمي، بهدف زيادة الوعي العام بطبيعة وابعاد مشكلة الغذاء العالمية . وسيحتفل به في أكثر من مائة من بلدان العالم باساليب تقليدية ، لاتتعدى النشرات والخطابة في المهرجانات وتوزيع بعض المعونات الغذائية!!

برامج الامن الغذائي العربي ، التي تضمنتها دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية تدارسها باستفاضة السادة وزراء الزراعة العرب في نهاية العام الماضي ، وطلبوا لها استكمالا ، ودورة استثنائية لمجلسهم «مجلس ! لمنظمة» لاقرارها في يونية/حزيران من هذا العام. الدراسات استكملت، ولكن الدورة الاستثنائية لم تنعقد ! فهل نأمل كعرب ، ان يكون احتفالنا بيوم الاغذية العالمي ، متميزا ، يجتمع فيه السادة الوزراء ، يدرسوا ، يتباحثوا ، ولكن ، لا يخرجوا الا وقد أقروا برامج تحقيق الا من الغذائي العربي !

ثقتنا كبيرة بتحقيق ذلك ، ولا محدودة بز ملائنا وزراء الزراعة العرب . فنحن على يقين أنهم لا يرضون ان نسمع يوما من يتنادى لتخصيص يوم للغذاء العربي !!

هيئة التحرير

محتويـــات العـــدد

● أخبار اتحاد المهندسين الزراعيين العرب ..... ٥ ـ ١٠

* دراســـات :

● التنمية الزراعية والطبيعيـة ـ الدكتور محمد سعيد الحفـار ..... ١١ ـ ٢١
● التنمية الريفية .. أهدافها ومقوماتها ـ الدكتور عصام خوري ..... ٢٢ ـ ٣١
● تأثير الجبس في التربة على النبات ـ الدكتور عبـد الله مطر ..... ٣٣ ـ ٣٥
● الاسـتعمالات الاقتصـاديـة لميـاه الري ومشـكلات الأراضي المروية ـ الدكتور فـاروق الشـوا ..... ٣٦ ـ ٤٠
● الأراضي المتأثرة كمشكلة عالمية ، ومفـاهيم السيطرة عليها الـدكتور فتحي ابراهيم مسعود ..... ٤٢ ـ ٤٦
● القطـاف الآلـي للزيتون ـ الدكتور عبـد الحميـد حسن ..... ٤٨ ـ ٥٣
● تسمين سـمك الترونات القرحي في أقفـاص شبكية في بحـيرة الأسـد ـ المهندسان توفيق حسن وجميل خانجي ..... ٥٤ ـ ٥٧
● المكننة الزراعية والتكامل العربي في مجال تصنيعهـا واستـخدامهـا ـ الأمانة العـامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ..... ٥٨ ـ ٦٢

* بيـان سياسي ..

● من المجلس الاعلى لاتحاد المهندسين الزراعيين العـرب ..... ٦٤ ـ ٦٥

* كاريكارتـير العـدد ..... ٦٦ ـ ٦٧

* ملف العـــدد

● يـوم الأغـذيـة العـالمي ..... ٦٨ ـ ٨٢

* تحقيقـــات :

● مشروع انمائي عربي ـ سد الفرات (٢) ..... ٨٤ ـ ١٠٣

* هيئـات عربيـة واقليمية

● الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنـى وشـمال أفريقيـا ١٠٤ ـ ١٠٨

* اجتماعـات ومؤتمـرات :

● مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته التاسعة والسبعين ..... ١٠٩ ـ ١١١

* نـدوات وحلقـات

● نـدوة استعمالات الأراضي في الوطن العربي ..... ١١٢ ـ ١١٦
● الحلقة التخصصية لقيـادات العمل الزراعي العربيـة ..... ١١٧ ـ

* احصاءات زراعيـة ..... ١١٨ ـ ١١٩

* بـاقـة مـــن

● أخبار المنظمة العربية للتنمية الزراعية ..... ١٢٠ ـ ١٢١

* الصفحـة الأخـيرة :

● سبق صحفي كبير .. تحققه « المهندس الزراعي العربي » ..... ١٢٢ ـ

المجلس الأعلى للإتحاد في دورته العاشرة

- انتخاب المهندس غندور رئيسا للاتحاد ، والمساهمة في يوم الغذاء العالمي .
- توصية بمساواة جميع المهندسين في الحقوق والواجبات ، وتطوير مجلة الاتحاد .
- المؤتمر الفني الخامس .. يعقد في سبتمبر ٨٢ بالكويت .
- اجراءات لدعم صمود اخوتنا في الارض المحتلة ، ودعم المنظمة السودانية .

● بناء على الدعوة الموجهة من أمانة المؤتمر المهني الزراعي العام لنقابة المهن الزراعية في الجماهيرية ، وعلى موافقة المنظمات الاعضاء في اتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، فقد عقد المجلس الاعلى للاتحاد دورة اجتماعاته العاشرة في طرابلس ، في الفترة ١٧ ـ ١٩٨١/٦/٢٠ .

وقد عقدت الدورة برئاسة السيد المهندس محمد بلحاج عمر رئيس الدورة التاسعة وحضور السيد الدكتور يحيى بكور الامين العام للاتحاد والسيد المهندس محمد طاهر الحيالي الامين العام المساعد والسيد المهندس زكريا الخطيب امين صندوق الاتحاد ، وممثل عن كل من المنظمات الاعضاء في : الاردن ، تونس ، سورية ، العراق ، فلسطين ، لبنان الجماهيرية والكويت . وتغيب عن الحضور كل من ممثلي المغرب والسودان كما حضر الاجتماعات ممثلو الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب . الاخ ضياء الحاج علي الامين العام للاتحاد ، والاخ علي أبو عجيلة الامين العام المساعد للعلاقات الخارجية ، والاخ قاسم الرنتيسي الامين العام المساعد

وكان المكتب التنفيذي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب قد عقد دورة اجتماعاته الثامنة عشرة في طرابلس في الفترة ١٦ ـ ١٩٨١/٦/١٧ ، حيث ناقش البنود المدرجة في جدول اعماله وقدم بشأنها المذكرات اللازمة الى المجلس الاعلى للاتحاد .

●● وفيما يلي موجز للقرارات التي اتخذها المجلس الاعلى للاتحاد في دورة اجتماعاته العاشرة :

● اعتماد تسمية اعضاء المكتب والمجلس

اعتمد المجلس الاعلى للاتحاد اللائحتين المقدمتين من الامانة العامة بشأن عضوية المكتب التنفيذي والمجلس الاعلى ، وكلف الامانة العامة بالكتابة لمنظمات المغرب والسودان والجبهة الوطنية المصرية لتسمية ممثليها في المكتب التنفيذي والمجلس الاعلى واضافة اسمائهم الى اعضاء المكتب والمجلس حسب الحال .

● انتخاب رئيس الدورة الحالية

انتخب المجلس الاعلى السيد المهندس سعد الدين غندور ممثل منظمة فلسطين لرئاسة المجلس الاعلى في دورته العاشرة ، وقرر أن تكون رئاسة الدورة الحادية عشرة لمنظمة الجماهيرية وان يكتب اليها لتسمية مرشحها ، كما وجه المجلس الشكر للسيد المهندس محمد بلحاج عمر على نشاطه خلال فترة رئاسته للدورة التاسعة للاتحاد .

● تقرير الامين العام للاتحاد

عرض الامين العام تقريره عن نشاط الاتحاد والامانة العامة عن السنة الماضية مبرزا فيه ما تم تنفيذه من قرارات المكتب التنفيذي بدورتيه السابقتين والمجلس الاعلى بدورته التاسعة اضافة الى صلة الاتحاد مع المنظمات والهيئات العربية والاتصالات الجارية مع المنظمات الزراعية التي استت حديثا بغية ضمها الى الاتحاد ودور واهمية تطوير مجلة المهندس الزراعي العربي .

وقد ناقش المجلس باسهاب هذا التقرير واكد على اهمية استمرار الاتحاد في خطه القومي لترسيخ اسس الترابط والوحدة بين الاقطار العربية ، وان يبقى اتحادنا قاعدة علمية صلبة تناضل من اجل وحدة امتنا العربية وحريتها وتقدمها . كما قدر عاليا صلات الاتحاد مع الهيئات والمنظمات الزراعية العاملة في القطاع الزراعي العربي ، واثنى على الدعم الذي قدمه السيد الدكتور عبد الرؤوف الكسم رئيس الوزراء في الجمهورية العربية السورية والسيد الدكتور حسن فهمي جمعة المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والسيد الدكتور محمد الخش المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة للاتحاد في سبيل تنفيذ خططه واهدافه .

وقرر المجلس توجيه الشكر والتقدير للامين العام والامانة العامة للاتحاد على النشاط الذي برز خلال السنة الماضية والجهود المستمرة في سبيل تنفيذ قرارات المجلس الاعلى ومؤتمر الاتحاد وتأكيد الصفة القومية للاتحاد . واقر المجلس ضرورة انجاز المذكرات الخاصة وتوزيعها قبل مدة اسبوعين من الاجتماع على الاقل لتدرس في المنظمات الاعضاء واتخاذ الاجراءات اللازمة حيالها ، وعلى المنظمات الاعضاء التي ترغب في ادراج مواضيع في جدول الاعمال موافاة الامانة العامة برغبتها قبل شهر من موعد الاجتماع او خلال اسبوع من موعد تلقي الدعوة للاجتماع . وقرر المجلس استمرار الاتصال مع منظمات المهندسين الزراعيين المشكلة حديثا في الوطن العربي من اجل انتسابها ومتابعة مسيرة الزراعيين العرب ، وتبادل الخبرة في المجال النقابي معهم .

● تقرير أمين الصندوق

استمع المجلس الاعلى الى تقرير امين صندوق الاتحاد، وبعد اطلاعه على قرار المكتب التنفيذي، قرر توجيه الشكر الى امين الصندوق ، واختيار محاسب قانوني ، ومتابعة المنظمات التي لم تسدد اشتراكاتها . وبعد ان نظر المجلس في بعض الامور المالية قرر تصديق ميزانية ١٩٨٠ للاتحاد واعتماد الموازنة التقديرية .

● دعم صمود اخوتنا في الارض المحتلة

بالنظر الى الممارسات الصهيونية المستمرة لتدمير الزراعة الفلسطينية وقمع الزراعيين في الارض المحتلة ، قرر المجلس الاعلى :

● التنسيق مع الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب من اجل عقد مؤتمرات ذات طابع دولي لدعم صمود اهلنا في الارض المحتلة ماديا ومعنويا ، وكذلك عقد اجتماعات مشتركة بين الاتحادين القوميين لوضع اسس علمية تضمن تأمين ايصال الدعم للفلاحين والمهندسين الزراعيين العرب الفلسطينيين في الاراضي المحتلة .

● تشكل لجنة خاصة برئاسة الامين العام للاتحاد وعضوية الاخ الامين العام لاتحاد الفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب ورؤساء وفود اتحادات ونقابات فلسطين والاردن وسورية ولبنان وليبيا والعراق ، لجمع كافة الدراسات والمعطيات التفصيلية عن واقع القطاع الزراعي الفلسطيني والعاملين فيه . وتحديد وسائل الدعم وقنواته ، وتحديد اساليب العمل العلمية والعملية لايصال الدعم الى مستحقيه . وعلى ان تنجز اللجنة مهمتها في مدة اقصاها شهرين من تاريخ انتهاء اجتماعات المجلس الاعلى العاشر . وتباشر فور الانتهاء من اعمالها بالاتصال بالجهات المعنية بتقديم الدعم لاخواننا المهندسين والفلاحين في الوطن المحتل للاسراع بتقديم الدعم لهم . وتتولى الامانة العامة تقديم مذكرة للمكتب التنفيذي القادم بنتيجة اعمال اللجنة .

● استعراض الموقف العربي

درس المجلس الاعلى قرار المكتب التنفيذي للاتحاد بشأن الوضع العربي الراهن بعد تزايد الهجمة الامبريالية على الامة العربية وامتداد الاعتداءات الصهيونية الى خارج خط المواجهة لتضرب المفاعل النووي العراقي المخصص لاغراض التنمية ، اضافة الى افتعال ازمة الصواريخ السورية في لبنان المخصصة للدفاع عن الارض العربية ، وكذلك تكثيف العدو الصهيوني لسياسة تضعيف الشعب العربي الفلسطيني ، وقرر اصدار بيان سياسي يصدر عن الاتحاد ويتضمن تحليلا للموقف الراهن والاجراءات المطلوبة في هذه المرحلة المصيرية (نص البيان في مكان لاحق من هذا العدد) .

● المؤتمر الفني الخامس

قرر المجلس الاعلى ان يعقد المؤتمر الفني الدوري الخامس للاتحاد في الكويت ، في النصف الثاني من شهر اكتوبر / تشرين الاول ١٩٨٢ مع اضافة موضوع الانتاج السمكي الى المواضيع التي ستبحث في المؤتمر ، لما للانتاج السمكي من اهمية في تحقيق الامن الغذائي العربي ، واضافة ما تقترحه المنظمات الاعضاء من موضوعات اخرى ، واقامة معرض للمنتجات الحيوانية وآلاتها ان امكن خلال المؤتمر .

● تشكيل لجان الاتحاد

اقر المجلس الاعلى تشكيل لجنة مؤقتة للانتاج الحيواني تتولى مساعدة الامانة العامة في وضع ترتيبات المؤتمر الفني ، ومنح المجلس المنظمات الاعضاء مهلة ثلاثة اشهر لتسمية ممثليها في اللجان الدائمة للاتحاد ، وأن تتولى الامانة العامة دعوة اللجان الدائمة للاجتماع عند الضرورة .

● يوم الغذاء العالمي

تأكيدا للدور الذي يعطيه الاتحاد للتنمية الزراعية ، كلف المجلس الاعلى الامانة العامة بمتابعة تنفيذ اعداد بيان في يوم ١٦ اكتوبر وتعميمه على الجهات المعنية، واعداد ملف خاص حول الموضوع ونشره في مجلة الاتحاد « المهندس الزراعي العربي » ، ودعوة المنظمات الاعضاء للتعاون مع اللجان الوطنية المشكلة لهذا الغرض واقامة برامج بهذه المناسبة وابلاغ الامانة العامة بتلك البرامج .

● مجلة « المهندس الزراعي العربي »

درس المجلس مذكرة الامانة العامة المتعلقة بسبل تطوير المجلة ومتطلبات ذلك التطوير كما اطلع على توصية المكتب التنفيذي في هذا الشأن ،واقر اهمية استمرار اصدار المجلة بانتظام وبشكل دوري بمعدل اربعة اعداد في السنة ، وقدر الامانة العامة وهيئة التحرير على اصدار المجلة بانتظام بالرغم من ضآلة المواد الاعلامية المرسلة من المنظمات الاعضاء والحرص على اصدارها باقل التكاليف الممكنة بالاستفادة من امكانيات وتعاون الجهات المحلية مجانا ، كما اكدت المناقشة على اهمية تبادل المعلومات الاخبارية والعلمية مع الاتحاد العام للفلاحين العرب والمنظمات الازراعية العاملة في المنطقة العربية .

ورغبة من المجلس الاعلى في تطوير المجلة وتوزيعها بانتظام فقد تقرر ما يلي :

- الموافقة على الموضوعات التي تنشرها المجلة مع ضرورة زيادة البحوث والدراسات العلمية ما امكن والاستفادة مما ترسله المنظمات الاعضاء .
- استمرار اصدار المجلة على شكل فصلي وطباعة ما يعادل ثلاثة آلاف نسخة منها .
- تفويض الامانة العامة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتامين المقالات العلمية والبحوث القيمة .
- تعيين مسؤول اعلامي في الاتحاد يتولى جمع المواد العلمية وتامين مستلزمات اصدار الاعداد .
- اعداد ملف خاص لكل منظمة تتولى المنظمة اعداده بنفسها وارساله الى الامانة العامة .
- توزيع المجلة على المنظمات الاعضاء بما يتناسب مع عدد اعضاء المنظمة وبالتنسيق بين المنظمة والامانة العامة .

■ تؤمن الاعلانات المحلية والاشتراكات المحلية ايضا من قبل المنظمة العضو مباشرة وتعلم الامانة العامة بذلك .

■ تنشيط المسؤولين الاعلاميين والتاكيدعليهم من قبل المنظمة التي يمثلونها على ضرورة موافاة الامانة العامة بالمواد اللازمة .

■ تطوير شكل المجلة ونوعية الطباعة والورق على ضوء تحسن الوضع المادي للمجلة .

■ تسديد العجز الذي يمكن ان تقع فيه المجلة من المبالغ المرصدة من الموازنة وادخال الفائض كموارد للاتحاد .

● نقابة المهندسين الزراعيين السودانيين

درس المجلس الاعلى اوضاع نقابة المهندسين الزراعيين السودانيين ، وقرر اتخاذ الاجراءات اللازمة لدعمها وتصحيح اوضاعها ، واستمرار الاتصال مع الامين العام المساعد ليتولى موافاة الامانة العامة بتطور اوضاع النقابة .

● المهندسون الزراعيون .. والتشريعات !

اكد المجلس الاعلى ان تحقيق الامن الغذائي يجب ان يتواكب مع تحسين ظروف ومستوى حياة المهندسين الزراعيين والفلاحين في الريف وان جميع الخطط يجب ان تأخذ بعين الاعتبار ان الانسان هو الهدف والوسيلة معا ، وقدر المجلس الاعلى حكومات الاقطار التي حققت المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع فئات المهندسين بما فيهم المهندسين الزراعيين واوصى الجهات المختصة في الاقطار العربية الاخرى باصدار التشريعات التي من شانها تحقيق تلك المساواة .

وكلف المجلس الاعلى الامانة العامة بتجميع وتصنيف ودراسة التشريعات المختلفة التي تحكم وتنظم مهنة الهندسة الزراعية في الاقطار العربية لاستنباط نصوص مشتركة للمهنة يتم النضال من اجلها قطريا .

● انتخاب أمين صندوق الاتحاد

قرر المجلس الاعلى بالاجماع الثناء على المهندس زكريا الخطيب وانتخابه امينا لصندوق الاتحاد لمدة ثانية .

● الدورة الحادية عشرة للاتحاد

بناء على دعوة نقابة المهندسين الزراعيين العراقيين ، قرر المجلس الاعلى عقد دورته الحادية عشرة في بغداد في شهر سبتمبر / ايلول ١٩٨٢ .

● التعاون مع الاتحاد العام للفلاحين العرب

انطلاقا من الاهداف المشتركة بين الاتحاد واتحاد الفلاحين العرب ، ومن سعي الاتحادين الى تطوير القطاع الزراعي ورفع الاستغلال عن العاملين فيه ، ومن النظرة القومية لكلا الاتحادين ، فقد قرر الاتحاد تفويض الامانة العامة بعرض مشروع وثيقة تعاون مشترك على اتحاد الفلاحين العرب ومناقشتها مع المسؤولين فيه وتوقيعها ومباشرة تنفيذها وعرض صورة منها على الدورة الحادية عشرة للمجلس الاعلى .

● مسك الختام

وفي ختام اجتماعاته ، وجه المجلس الاعلى للاتحاد الشكر للاخ بشير الجودة امين الاستصلاح الزراعي وتعمير الاراضي على محاضرته القيمة التي استمع اليها المجلس عن خطة التنمية الزراعية في الجماهيرية والانجازات التي تحققت في هذا المجال حتى الآن ، وسجل المجلس اعجابه بالتطور الهائل الذي تحقق في ظل ثورة الفاتح . كما شكر المجلس نقابة المهن الزراعية في الجماهيرية على ما قدمته من امكانيات لانجاح دورة الاجتماعات .

■ ■ ■

● تشكيل لجنة .. لدراسة الشؤون الزراعية في الارض المحتلة
● التنسيق مع .. اتحاد الفلاحين العرب والتعاونيين الزراعيين العرب

● تشكيل لجنة عربية لدراسة الزراعة في الارض المحتلة

بناء على ما قرره المجلس الاعلى لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب في دورته العاشرة في طرابلس ١٩٨١ ، فقد اصدر السيد الامين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب قرارا بتشكيل لجنة برئاسته وعضوية الاخ ضياء الحاج علي ـ الامين العام للاتحاد العام للفلاحين العرب ، والمهندس احمد ابو علي ـ نقيب المهندسين الزراعيين الاردنيين ، والمهندس الدكتور محمد ابريق نائب نقيب المهندسين الزراعيين السوريين ، والمهندس محمدطاهر شكري الحيالي ـ نقيب المهندسين الزراعيين العراقيين ، والمهندس سعد الدين غندور ـ رئيس اتحاد المهندسين الفلسطينيين ، والدكتور جوزيف شامي مندوب نقابة المهندسين اللبنانيين .

وقد حددت مهمة اللجنة بدراسة واقع القطاع الزراعي في الاراضي المحتلة ، وتحديد وسائل دعم هذا القطاع وقنواته . ومن المنتظر ان تنتهي اللجنة اعمالها خلال شهرين من تاريخ تشكيلها .

● الدكتور العبادي .. ممثلا للاتحاد في ندوة المجمعات الزراعية الصناعية

كلفت الامانة العامة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب الدكتور / العبادي احمد ـ نقيب النقابة الوطنية للمهندسين والفنيين الزراعيين في المغرب ، بتمثيل الاتحاد في « الندوة العربية للمجمعات الزراعية الصناعية العلمية » التي يقيمهاالاتحاد العربي للصناعات الغذائية ، في بغداد ، في الفترة ٢١ ـ ١٩٨١/٩/٢٣ .

● الحداد وعمر .. ممثلين للاتحاد في الاسبوع العربي للصناعات الغذائية

كلفت الامانة العامة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب المهندس محمد فركاش الحداد ـ الامين العام للمؤتمر المهني الزراعي العام في الجماهيرية والمهندس محمد بلحاج عمر ـ رئيس جمعية المهندسين الزراعيين التونسيين ، بتمثيل الاتحادفي « الاسبوع العربي للصناعات الغذائية » الذي يقيمه الاتحاد العربي للصناعات الغذائية ، في تونس ، في الفترة ٩/٢٨ ـ ١٩٨١/١٠/١ .

● المهندس الحيالي .. ممثلا للاتحاد في لجنة التضامن مع الصحفيين المصريين

شكل اتحاد الصحفيين العرب لجنة عالمية للتضامن مع الصحفيين المصريين لمواجهة سياسة الارهاب التي يمارسها نظام السادات .. وقد سمي المهندس محمد طاهر الحيالي ـ الامين العام المساعد لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ممثلا للاتحاد في تلك اللجنة .

● الامانة العامة للاتحاد تتابع موضوع اللجان القطرية

تنفيذا لقرارات المجلس الاعلى لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب في دورته العاشرة (طرابلس ١٩٨١) ، عممت الامانة العامة للاتحاد على المنظمات الاعضاء في الاتحاد بضرورة موافاة الامانة العامة باللجان القطرية المشكلة في كل نقابة والمهام المطلوبة منها ، لكي تتولى الامانة العامة تعميمها على المنظمات الاعضاء تعميما للفائدة .

● وبرامج يوم الغذاء العالمي

وكان المجلس الاعلى للاتحاد قد قرر في دورته العاشرة ، انه على المنظمات الاعضاء في الاتحاد التعاون مع اللجان الوطنية المشكلة للمساهمة بيوم الغذاء العالمي والذي سيصادف بتاريخ ١٦/١٠/ ١٩٨١ . وقد عممت الامانة العامة للاتحاد على الاعضاء بضرورة موافاتها بالبرامج التي تقرر اقامتها بهذه المناسبة .

● والتشريعات النقابية والمهنية

وكان المجلس الاعلى للاتحاد قد قرر في دورته العاشرة تكليف المنظمات الاعضاء موافاة الامانة العامة للاتحاد بصور عن التشريعات النقابية والمهنية والمتعلقة بتشغيل واستخدام المهندسين الزراعيين وتحديد حقوقهم وواجباتهم ، وذلك لتتمكن الامانة العامة اجراء دراسة مقارنة بينها وبغية الوصول الى نصوص مشتركة لهذه المهنة . وقد عممت الامانة العامة على المنظمات الاعضاء بضرورة موافاة الامانة العامة بالتشريعات المطلوبة .

● ولجان الاتحاد !

وكان المجلس الاعلى للاتحاد قد قرر في دورته العاشرة اعطاء مهلة ثلاثة اشهر للمنظمات الاعضاء لتسمية ممثليها في اللجان الدائمة للاتحاد المنصوص عليها في النظام الداخلي للاتحاد ، وهي : لجنة البحوث العلمية الزراعية ، لجنة التعليم والتدريب والارشاد ، لجنة التخطيط والتنسيق والتكامل الزراعي ، لجنة الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي وتعميرها ، لجنة تنمية الثروة الزراعية وموارد المياه ، لجنة تعريب وتوحيد المصطلحات الزراعية ، ولجنة الشؤون النقابية . وقد كتبت الامانة العامة للاتحاد الى المنظمات الاعضاء لتسمية ممثليها في تلك اللجان .

● والتنسيق مع اتحاد الفلاحين العرب

تنفيذا لما قرره المجلس الاعلى للاتحاد في دورته العاشرة، من حيث التنسيق بين الاتحاد والاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب من اجل عقد مؤتمرات ذات طابع دولي لدعم صمود اهلنا في الارض المحتلة ماديا ومعنويا ، وعقد اجتماعات مشتركة لوضع اسس عملية تضمن تأمين ايصال الدعم للفلاحين والمهندسين الزراعيين العرب الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، فقد كتبت الامانة العامة الى الاتحاد المذكور لاعلامها عن الموعد والمكان اللذين يراهما مناسبين لمثل تلك الاجتماعات ، ومرحبة بعقد اجتماع مشترك في دمشق بين الامانتين للتداول في أفضل السبل لتحقيق ذلك .

● وتسمية ممثلي المغرب والجبهة المصرية في المجلس الاعلى والمكتب التنفيذي

كتبت الامانة العامة للاتحاد الى الجبهة الوطنية المصرية والنقابة الوطنية للمهندسين والفنيين الزراعيين في المملكة المغربية ، لموافاة الامانة باسماء ممثليهما في المجلس والمكتب التنفيذي للاتحاد .

● شكر وتقدير ·· للمهندس محمد بلحاج عمر

بناء على ما قرره المجلس الاعلى لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب في دورته العاشرة (طرابلس ١٩٨١) ، فقد وجهت الأمانة العامة للاتحاد كتب شكر وتقدير الى بعض السادة المسؤولين عن الهيئات الزراعية الشعبية والرسمية العربية . فقد وجهت الامانة العامة كتاب شكر وتقدير الى المهندس محمد بلحاج عمر ـ رئيس الدورة التاسعة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، على ما قدمه لدفع مسيرة الاتحاد الى الامام .

● وشكر وتقدير ·· للدكتور حسن فهمي جمعه

كما وجهت الامانة العامة للاتحاد كتاب شكر وتقدير الى السيد الدكتور حسن فهمي جمعة ـ المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية على جهوده الكبيرة والمتميزة لدفع عجلة التنمية الزراعية في الوطن العربي ، ولدعمه المستمر لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ، وقدرت الامانة العامة للاتحاد عاليا جهود الدكتور جمعة المستمرة متمنية مزيدا من التعاون في سبيل تطوير القطاع الزراعي العربي وتحقيق الامن الغذائي العربي الذي هو من الاهداف الاستراتيجية للامة العربية .

● وشكر وتقدير ·· للدكتور محمد الخش

كما وجهت الامانة العامة للاتحاد كتب شكر وتقدير الى السيد الدكتور محمد الخش ـ المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق والاراضي القاحلة ، على جهوده الكبيرة والمتميزة في المجال الزراعي على مستوى الوطن العربي الكبير ، ولدعمه المستمر للاتحاد .

التنمية الزراعية والطبيعة

بقلم : الدكتور سعيد محمد الحفار
خبير اليونسكو للبيئة والتربية البيئية

● تعتبر المنطقة التي نحيا فيها وهي منطقة الشرق الادنى ذات شان عظيم لما فيها من خيرات زراعية وفيرة ، بعضها مهمل وبعضها لا يستغل وفق الاساليب الحديثة والمعارف الفنية والعلمية ، وهو الذي يشكل القسم الرئيسي من اراضيها القابلة للاستصلاح ، ولو امكن وضع الخبرات العلمية فيها بشكل جدي وبارادة وتصميم من الشباب العربي الواعي الذي اقتبس من هذه العلوم الزراعية الخاصة من شرق البلاد المتحضرة وغربها، لامكن الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي من ركيزات الحياة اللازمة من فلوسيدات وسكر وبروتينات بل وازاد الانتاج من الحاجة بحيث قد يكون هنالك فائض للاصدار، ويكون ذلك دائما لالمنطقة فحسب بل ولسائر الارض بشكل غير مباشر ●

● مجالات للبحث العلمي الزراعي:

ان الانتفاع باساليب الزراعة وزيادة الانتاج التي اعتمدها العالم الذي تنتهي في الرقي والحضارة امر لا مندوحة عنه لرفع مستوى العيش بين طبقات شعوب المنطقة بدءا من طبقة الفلاحين ، وهذا الامر يتطلب بحوثا واعمالا في ميادين لا تدخل تحت حصر اهمها دراسات في تنويع المحاصيل وغذاء الذي يعمل عملا يدويا ، كالعامل والفلاح ، وعلم الاجتماع الريفي او الاقتصاد الزراعي ، كما يتطلب دراسات فيسيولوجية جوهرية : تهدف الى الحصول على محاصيل غنية بالبروتين ، وغرويات البروتين وما اشبه ، ودراسات مماثلة في تربية الحيوان للحصول عن طريق التحسين الوراثي للانواع الحيوانية الاصيلة في البلد ورفع قدرتها الانتاجية سواء من ناحية اللبن او اللحم او ما اشبه ذلك ، او بالعمل بالبحوث التي ترفع مردود البروتين الذي يكونه الحيوان المربى من عليقته الغذائية واستنبات اصناف زراعية ذات قيمة غذائية ويستطيع العيش في مناطق نصف جافة عن طريق ايجاد الوسائل التجريبية اللازمة واستغلال المبادىء والمنطلقات العملية الحديثة لرفع نسبة الغرويات الولوعة بالماء فيها كيما تتمكن في هذه المناطق التي يعتورها دوما ، خاصة وان نسبة هذه الاراضي في منطقتنا ليست صغيرة بل تشكل معظم مساحة البلاد العربية بشكل خاص .

ان الدراسات التاريخية للمنطقة التي نحيا فيها قد دلت بشكل لا يقبل الجدل على ان ارض منطقتنا غنية بالمادة الحية التي ينشأ عنها النبات ، والغابات كانت اكثف وتمتد على مساحات اكبر بكثير عما هي عليه ، وان هذا الموضوع يقتضي ان يكون ميدانا واسعا للبحث المنظم ، والاستقصاء الدقيق .

ان الفروع التي يقدمها العلم الحديث في زيادة مردود الانتاج الزراعي وتوفير خير غذاء لسكان المنطقة تكاد لا تقف عند حد ، فاذا ما اصبح جهد الباحثين في هذه المجالات المختلفة مثمرا وجب على السلطات ان تعمل على سن التشريعات المناسبة للتوزيع الجيد ورفع مستوى العيش وتشجيع الباحثين على المضي قدما في استطلاع النافع مما تعلموه من علوم اكاديمية تعود على امتهم بالخير والبركة .

● ضرورة التعاون ..

ان الانسان جزء من الطبيعة .. وهو جزء من مملكة الحيوان ، وهو من الوجهة البيولوجية يتميز بين الاحياء في ما يتاح له من فرص التقدم والارتقاء ، وقلما يختلف اثنان في ان حسن حال البشر على الارض ورخاء عيشهم يرتبطان بالموارد الطبيعية التي تتاح لهم ، او التي تستطيع عقولهم المبدعة ان تستنبطها مستعينة بالفكر العلمي الخلاق وتطبيقاته ، الا ان مردود هذه الاعمال العلمية لا يكون كبيرا اذا لم تكن الجهود متضافرة في كافة المجالات والا فان بنيان مجتمع عربي خير ، قادر على الحصول على كل ما يكفل له بقاءه وخصب عقله سيبقى املا كالسراب . اذ من الضروري للعامل في مجال التحسين الزراعي او الصناعي ان يتعاون مع باحثين في مجال آخر هو مجال الطاقة سواء اكان ذلك عن طريق استخدام النفط او الفحم ، ونوى الذرات او ضياء الشمس .. الخ .

فاذا حدث تواز في الكشوف العلمية في مجال الطاقة والمجالات الاخرى اصبح الشعب العربي في عداد الشعوب التي سبقته في مضمار الرقي الحضاري او يكون الشباب العربي الناهض الذي يؤلمه الشعور بانه احد افراد شعب تعتبره الشعوب التي كان اجداده قد نقل اليها الحضارة منذ قديم الزمن ، شعبا في طريق التطور ، خاصة **وان الشاب العربي**

المثقف لا ينقصه الذكاء ولا تعوزه الفطنة بل النظام الذي يجب أن يكون ركيزة عمله ، والعلم الذي يجب ان يكون سلاحه وعدته للمستقبل الافضل .

● أهمية زيادة الخضرة ..

ولما كان النبات الاخضر اعظم اداة وادقها لتحويل طاقة الشمس الى طاقة كيميائية يقدمها على شكل ركائز ثلاث هي ركيزات الحياة وهي الفلوسيدات ، والدسم ، والبروتينات . فالنفوذ الى هذا السر والانتفاع به مشكلة من اهم مشكلات الحياة المعاصرة وتصرف المؤسسات الخاصة بهذه البحوث اموالا طائلة بغية الوصول الى كنه حادثة الاصطناع الضوئي بغية التحرر من العوز والفاقة يتطلب مثل هذا الموضوع في المجال الفسيولوجي ، دراسة كنه نمو النبات بغية ايجاد السبيل الذي يسمح للزارع الحصول على اكبر مردود واعلى غلة ، والثانية هي البحث في ماهية ومسيرة التفاعلات البيوكيميائية التي تؤدي الى هذا الانتاج الهام من الغذاء وبالاحرى مخازن الطاقة الثلاث التي تسمى بالراتب الغذائي .

● دواعي الاهتمام ..

ان من العوامل التي تدفع وتلزم الدول بالعناية بالبحوث الزراعية لتأمين المستوى اللائق من العيش لشعوبها عديدة جدا ، فلو حاولنا دراسة الموضوع اميا على مدى سعة الارض وعدد السكان واطلعنا على ما تمخضت عنه آراء العلماء والمفكرين في مؤتمرات عقدت عدة مرات تحت اشراف منظمة الطعام والزراعة بشأن مستقبل الخلق على سطح الارض في ضوء تزايد عددهم سنويا ملايين عديدة لوجدنا بانها كانت تشير الى هبوط معدل المواليد في الغرب الذي تقدم في مضمار الحضارة على عكس آسيا ومنطقة الشرق الاوسط التي اوضحت ارتفاع معدل المواليد وتزايد عدد السكان بعشرات الملايين فيها فبين عام ١٩٤٨ ــ ١٩٥٣ ازدياد عدد السكان في المناطق المتخلفة اقتصاديا من ٢٥ مليون الى ٣٦ مليون نسمة في العام ، ثم اضحى ٤٧ مليونا ثم ٧٥ مليونا ثم وصل الى قرابة ٩٠ مليون نسمة في العام الواحد ، وهي زيادة ضخمة للغاية ، وعلى هذا المنوال سيصبح عدد سكان العالم حوالي ٦٠٠٠ مليون آخر القرن العشرين .

ان هذا الازدياد في عدد سكان الارض بالنسبة للتزايد في موارد الثروة الغذائية هو محط اهتمام العديد من الاقتصاديين لكن النتيجة التي اتضحت من البحوث **هي ان ازدياد السكان سوف يسبق ازدياد موارد الطعام مما ينذر بكارثة** ، فلا مفر اليوم من الاعتراف بان توسيع رقعة الارض الصالحة للانتاج الزراعي واستصلاح الاراضي القابلة للاصلاح ، والتقدم في المعرفة في مجال ابتكار الوسائل العلمية التي تزيد المحصول كيفا وكما في بعض البلدان المتقدمة في المدنية والحضارة وخاصة في غربي اوروبا والولايات المتحدة قد جعل النسبة بين عدد السكان والخيرات الناتجة عن اراضيها نسبة صغيرة الى ابعد الحدود مما اتاح لها مجال تصدير العديد من المنتجات الغذائية الى البلدان التي كانت النسبة بين سكانها وغلات اراضيها صغيرة الى حد كبير . ماهي الفائدة التي يجنيها الانسان في بلاد كبلادنا من هذه الدراسات ؟.

لاشك بأن الاعتراف بصحة الاصول العلمية التي تبناها سكان تلك البلاد فضيلة ، علما بأن تقدم هذه البلاد في المجال الزراعي لايعني انها استطاعت تأمين ما يلزمها للراتب الغذائي لسكانها بمختلف عناصره اذ أن طبيعة الارض والاقليم تفرض عليها زراعات معينة قد تفيض عن حاجتها فتعمل تلك البلاد على المبادلة مع دول مثلها ، وبذا يكتمل الراتب الغذائي للفرد في كافة هذه البلاد المتعاونة ، ويصبح افرادها في منأى عن اهم امراض سوء التغذية التي لاتنتشر الا في بلاد آسيا وامريكا الجنوبية ومناطق الشرق الاوسط وبين سكان وافريقيا .

فاتكلتره ذاتها تستورد لحما من استراليا ، وفحما من كندا وسكرا من مناطق اخرى مقابل تصدير العديد من المنتجات التي تفتقر اليها تلك البلاد المصدرة .

● واجب الباحثين ..

ان الواجبات التي تلقى على عاتق من يعمل في مجال العلوم التطبيقية الزراعية تفرض عليه اعتبار وسائل الانذار من خبراء المنظمات الدولية ، كما تلزمه من **ايضاح ماينتج عن سوء استغلال التربة** او اهمال العناية بها ، وان كان العديد من الخبراء في مجالات الكيمياء الحيوية والغذائية قد تمكنوا من الحصول على مواد غذائية اصطناعية بدءا من مواد اولية لاتمت اليها بصلة سوى كونها مادة ايضا ، **اعني انهم حصلوا على اغذية لم تخلقها الطبيعة** ، واتجه الفيسيولوجيون لتلافي المشكلة من زاوية اختصاصهم ، فطوروا الدراسات الهرمونية التي تعمل على زيادة نمو النبات وانتاجه وهاهم اخصائيو امراض النبات يعملون مافي وسعهم للقضاء على الآفات والامراض التي قد تؤدي بالمحاصيل ، الا ان عجز العلماء في شتى المجالات لايزال جليا ، **وسوف لاتصبح طاقتهم عالية الا عندما يتمكنون من محاكاة الورق الاخضر والوصول الى معرفة مايجري في المختبر البيوكيميائي في الورقة الخضراء لتوليد مصادر الطاقة والغذاء للحفاظ على الحياة** ، ويعمل الفيسيولوجيون على ضوء العلم والعقل والابداع

←

متفاعلين مع البيئة الطبيعية بعد ان تبينوا مشكلتهم الرئيسية .

● التنمية الزراعية .. مشكلة الانسانية !

ان مشكلة الانسانية اليوم ليست تامين الطعام لما لا يقل عن ربع مليون من الناس يخلقون يوميا فحسب بل المشكلة ان ثلثي عدد سكان الارض البالغ عددهم حوالي /٢٦٠٠/ مليون نسمة هم جياع او ان نصيبهم من الزاد غير كاف لدرء الامراض عنهم ، فهم يشكلون عبئا على منظمة الصحة الدولية لانتشار الامراض الناتجة عن الطاقة كالسل وما اشبه فيما بينهم على نطاق غير محتمل ، وهؤلاء الناس جميعا لايتزودون بالراتب الغذائي الذي يمكنهم من النشاط الجسماني ليجعلهم قادرين على المساهمة في نصيب من واجباتهم تجاه الحضارة .

ندرك من هذا العرض انه لامناص من ايجاد السبيل لزيادة ركيزات الحياة الثلاث .

ان الصورة التي رسمناها على مافيها من حلكة وظلمة وقتام فان التباشير تشير الى ان قبسا من نور بدأ ينير بعضا من جوانبها .

يتجلى هذا النور في ماطرأ من تحسين في اساليب الزراعة جعل شبح الجوع الكافر يتلاشى عن بعض المناطق بل تجلى الشبع والفيض في الثروات الغذائية في بعض البلدان في حين بدت القلة والفاقه في بعضها الآخر .

ويعتقد الخبراء بأن مايطرأ من تحسينات في المردود الزراعي كاف لتقديم الغذاء للمواليد الجدد ، ولكنه لاينقذ المعوزين ، اذن ان هذه المشكلة معقدة للغاية بالنسبة لبعض البلدان التي تتصف بتعداد سكاني مخيف كما في الهند والصين مثلا ، فقد قدرت منظمة الاغذية والزراعة مايجب على الحكومة الهندية فعله ليتثنى للفرد الواحد من الشعب الهندي الحصول عليه كراتب غذائي في حده الادنى ، مايلي :

١ ــ زيادة انتاج الثمار والخضار واللحوم والبيض / ٣ ــ ٤ / مثال .
٢ ــ انتاج الدسم والزيوت ضعفين .
٣ ــ رفع انتاج اللبن (الحليب) /٧٠٪/ .
٤ ــ رفع انتاج الحبوب /٤٠٪/ .

وقد تقضي الضرورة رفع هذه النسبة اكثر من ذلك في الفترة الحالية .

وجلي من مناقشة هذه الافكار ان ذلك لايمكن الوصول اليه الا :

١ ــ عن طريق رفع الزيادة الانتاجية من وحدة الارض .

٢ ــ زيادة مساحة الاراضي الزراعية عن طريق اصلاح الاراضي واستصلاحها .

٣ ــ استخدام الطرق التقنية في الزراعة وخاصة في مجال التسميد وفق احدث السبل للحصول على أعلى مردود باستخدام اللازم من نسب كميات السماد حتى لاتزداد الكلفة الى حد كبير .

٤ ــ استخدام الاسمدة الآزوتية والآلة الزراعية على نطاق واسع للحصول على احسن مردود .

٥ ــ اختيار خير الاصناف النباتية التي تعطي اوفر المحاصيل على أساس دراسات في تربية النبات وابحاث التأصيل والانتخاب ، لتكون مناسبة لبيئة المنطقة حتى تصبح ازكى ماتكون نبتا واجود ماتكون انتاجا .

٦ ــ العناية بابحاث تربية الحيوان وفسلجته وتغذيته وخاصة الحيوانات التي تعيش في البيئة ذاتها بغية زيادة عددها وتحسين نسبة البروتين في لحمها ولبنها ، شريطة أن ترعى تلك البحوث نقطة جوهرية وهي ان يكون الفرق بين البروتين الذي يقدم علفا للحيوان وبين البروتين الذي ينتجه الحيوان لحما او لبنا أكبر مايكون الفارق .

٧ ــ تنظيم دورات زراعية مبنية على اسس متينة مع التعويض على التربة عما خسرت خلال زرعها بكل واحد من نباتات الدورة واضافة الصيغة السمادية الخاصة بصيانة خصب التربة من جهة وما تتطلبه المزروعات الجديدة من عناصر الخصب والعطاء . وهذه نقطة أكثر من جوهرية خاصة وان العلوم الفيسيولوجية الاكاديمية قد تمخضت عن نظريات حديثة جدا كنظرية التغذية المتوازنة ، وقد اشتقت عنها طريقتا المضاريب Metode Factorielle وطريقة المتغيرات التصنيفية
Detode Varicautes Systenatiques
التي تحدد باسلوب تجريبي يتبعه دراسة رياضية الصيغة السمادية اللازمة لاعطاء أعلى غلة آخذة بعين الاعتبار محتويات التربة من العناصر الست الرئيسية اللازمة للنبات ، والعناصر الصغرى ان صح التعبير اللازمة للجملة الخميرية ، ولتلافي العديد من الامراض الفيسيولوجية التي قد تعتري المحصول .

٨ ــ اجراء دراسات غاية في العمق من الوجهة العلمية عن دور العناصر الصغرى وفق الطريقة السابقة ايضا لتحديد ما يجب توفره منها في التربة لاعطاء محصول وفير ، ويكفي أن نذكر ان محصول القمح يتناقص حتى عشره اذا كانت نسبة التوتياء في تربة الحقل اضعف من حد معين ولطالما نحن نهدف اولا واخيرا الى رفع مردود المحاصيل كان لزاما علينا اجراء دراسات غاية في العمق والاستقصاء وفق احدث الاساليب العلمية الحديثة

لوضع الصيغة السمادية اللازم توفرها في حقل معين لزرعه بمحصول معين .

١ ـ **العمل على الافادة ضمن حدود علمية معينة من الثروة الحيوانية والمائية** ، شريطة ان يكون استغلالها مبنيا على اتزان يتم بين الاكثار والاستهلاك وأن يستوي العملان معا حتى لايكون هنالك انحراف يودي الى كارثة ، خاصة وان المحيطات والبحار بل والانهار الكبرى تعتبر مصدرا للبروتينات عن طريق الاسماك وغيرها من الاحياء المائية وجدير بالذكر ان حادثة الاصطناع الضوئي التي تتم على سطح اليابسة وينتج عشرين مليار طن من المركبات العضوية فان مثلها يتم في النباتات البحرية منتجا مقادير تقدر بسبع عشرة مليار طن سنويا يستهلك بعض هذه النباتات كغذاء في بعض المناطق البحرية وهي مصدر ممتاز لكثير من العناصر المعدنية اللازمة للافرازات الهرمونية الغدية في البدن ناهيك عن مدى النفع الغذائي العام الذي تتمتع به تلك النباتات المائية للانسان والحيوان في المياه وفي اليابسه . وخاصة وان بعض الاعشاب البحرية المجهرية تعتبر غذاء للعديد من الحيوانات البحرية المجهرية ، التي تصبح بدورها طعاما لاحياء أكبر منها فذا تعمل بدورها على تحويل مافيها من غذاء لها الى مواد بروتينيه ودسمة وغلوسيدية صالحة لتغذية الانسان .

١٠ ـ هنالك وسائل اخرى لاعلاقة لها بالتطوير الزراعي ، وانما **هي وسائل اجتماعية** ترتئي احيانا بالنسبة لبعض البلدان كجمهورية مصر العربية ، والهند ، اتخاذ التدابير الكفيلة بتحديد النسل ما امكن وبما أن هذا الموضوع شائك يصعب الالمام به على نطاق قولنا هنا فاننا نغض الطرف عنه لذوي الاختصاص ، لكننا نشير الى أن العديد من الدول التي قطعت اشواطا في مجال التقنية والصناعة والزراعة الراقية تشجع على النسل بتقديم تعويضات مناسبة عن المواليد للآباء كما تقدم لهم معونات شتى ومنها بلجيكا بشكل خاص .

وجدير بالذكر على سبيل المثال ، ان سكان اقليم شرقي البحر الابيض المتوسط فقط اذا استمرت زيادتهم بالمعدل الحالي سيصل عددهم سنة /٢٠٠٠/ أي بعد /٢٠/ سنة الى /٥٠٠/ مليون نسمة وهي ارقام بنيت على اساس ارقام النمو المطرد الواردة في

السجل السكاني السنوي لهيئة الامم . يبدو من هذه المناقشة العاجلة للمشكلة ان الدراسة العلمية لها يجب ان تسبق كل حقل يقترح لها ، كما ان كل حل مقترح لايمكن اللجوء اليه الا بعد تحكيم العقل الذي يعتبر خير مرشد في هذه الحالات .

ولقد حاولت هيئة الامم المتحدة بكافة مجالسها دراسة مثل هذه المشكلة الخطيرة كما ناقشتها صحف العالم ومجلاتها المختصة واباحت للناس الاطلاع على رأي علماء الاجتماع والاقتصاد والتغذية معا وكلها تهدف الى حل مشكلة تزايد عدد السكان والازمة التي ستنشأ عن ذلك اذا ماقيست نسبة هؤلاء الناس مع ماتعطيه الارض من غلة للحصول على مايقيم الاود ويسبغ الصحة على الناس جميعا وللحد من الامراض التي يستشري خطرها في المناطق الفقيرة من العالم .

● هدفان رئيسيان للتنمية الزراعية

وواقع الامر أن القضية الزراعية لها هدف **رفع المستوى المعاشي للسكان** الحاليين من جهة ، **وتأمين الغذاء اللازم للملايين العديدة** التي يزيدها عدد سكان العالم كل عام ، يلزمنا ان ننظر بعين بصيرة والضرب بيد من حديد على كل العوامل الفاعلة في التربة تفتيتا وانجرافا لان ذلك سيؤدي الى تصغير رقعة الارض المنتجة فيدمر البيئة الطبيعية منبت الحياة .

وهذا التنديد بالفاعلين دمارا وتخريبا في التربة بشتى الوسائل يجب أن يحمل لواءه كل من كان ذا علم راسخ في البيولوجيا ، وذا كعب عال في علوم الزراعة متعاونين مع الكيميائيين بشكل خاص ، اذ أن ابتكار طرق تثبيت آزوت الهواء وتطوير صناعة الاسمدة بشكل عام قد عملا على تقديم حل جزئي للمشكلة . وكذا اكتشاف طرق تخضير الاحماض الامينية وكثيرات الهضميد وبالتالي البتيدات عامة ، واصطناع الكثير من المواد الدسمة ، وكلها موارد غذائية تضاف الى ماتدره الارض ، واكتشاف الفيتامينات واصطناعها ـ كل عوامل ساعدت على تحسين مردود تحويل البقر أو العجل من المواد العلفية المقدمة اليه الى لحم بنسبة قد تفوق ١٢٪ اذا ما حسّن واحيل ، ويقدر العلماء ان الكيمياء في وسعها أن تكفل غذاء بالاصطناع الى ملايين من البشر قد تكافيء زيادة السكان في العالم .

ولقد تبين من مناقشة الاختصاصيين في مؤتمرات شتى عقدت لهذا الغرض انه بالامكان زيادة موارد **الطبيعة الى حد كبير لو أتيح للباحثين المال اللازم للبحث والتجربة** ، وفي رأينا أن أول الاهداف التي يجب على البيولوجيين والزراعيين وضعها نصب أعينهم ، العمل على زيادة مقدار البروتين في النباتات الصالحة كغذاء سواء أكان ذلك للانسان أو للحيوان عن طريق اجراء دراسات فيسيولوجية عميقة تتولى دراسة العوامل الفاعلة في استقلاب البروتين وبالتالي عنصر الآزوت ودراسة العوامل الفاعلة في تنشيط تكوين الاحماض الامينية في النبات وتكثيفها الى بروتيدات بسيطة ومعقدة ، ويعود رأينا هذا الى ان البروتينات هي الركائز الاولى للحياة ، وهذا لايعني قط ما للغلوسيدات وللدسم من أهمية الا ان كل من كان ذا باع في المجال بالدراسات الاستقلابية وفيسيولوجيا الحيوان يرى أن ذلك حقيقة لامناص منها ، وهذا لايتم الا بمساعدة اخصائيي تربية النبات وتحسين المحاصيل ، وذلك ليتسنى الحصول على اصناف مؤصلة تستطيع أن تفوق النباتات العادية من حيث قدرتها على الانتفاع من طاقة الشمس أعني في تحويل ذلك الجزء من الطاقة الكونية الى طاقة كيميائية تتجلى على شكل روابط كيميائية في منتجات الاصطناع الضوئي الثلاث الغلوسيدات والدسم والبروتينات وهي كلها ركائز الحياة الاولى للبشر .

ولا أزال اذكر ان من اول الاسباب التي دعت الى تشكيل منظمة الاغذية والزراعة الدولية هو الاعتقاد المبني على الاحصائيات بأن ثلثي سكان العالم لايتناولون من الغذاء مايكفيهم لصيانة أبدانهم ولدرء المرض عنهم ، فاصبح هدفها تحرير البشر من العوز .

واذا ماعلمنا وفق احصائيات هيئة الامم المتحدة ان ثلثي سكان العالم يعملون في الارض ، اعني كفلاحين ، أدركنا الطاقة التي يتمتع بها هؤلاء الناس فيما لو اوتو من العلم نذرا يسيرا على المستوى الذي يوجههم ويمكنهم من الحصول على غلات جيدة من الارض التي يسعونها بعرقهم وبجهودهم فيتحسن معاشهم ، وينشأ عن ذلك ارتكاس على الآخرين بنفس الوقت ، وهذا بالطبع لايتم الا باشراف السلطات التي يجب ان تتخذ خطوات علمية مشتركة بهدف لتوجيه الطاقات البشرية عن طريق المحاضرات والدراسات والتعليم الزراعي التطبيقي المبسط من قبل اخصائيين فنيين يتمتعون بميزات خاصة من الوجهة التربوية تمكنهم من ادخال مايرغبون من الافكار العلمية في ذهن الناس الذين يتمتعون دون شك بذكاء فطري ممتاز يحتاج الى من يزكيه ويوقد ناره ، فيكون ذلك بمثابة مقدمة تيار اقتصادي زاخر ينتهي الى القضاء على الفاقة والعوز .

● سبيل الخلاص من الجوع ..

فلو اراد الناس ان يتحرروا من العوز ومن غائلة الجوع والمرض وجب القيام بخطوات متوازنة متناسقة تؤمن توفير عناصر البيئة المادية بغية تحسين الصحة وتنشيط العقل واحداث راحة نفسية لدى المواطنين جميعا اذ يعتبر الغذاء المناسب ركن الصحة السليمة والعقل السليم في الجسم السليم فقد بينت الدراسات الغذائية الصحية ان هنالك تناسبا طرديا بين المستوى الغذائي المعاشي وبين الكفايات العقلية ، وان المرء ليدهش اذا مادرس بعضا من النشرات التي تعمها منظمة الصحة الدولية سواء اكان ذلك بالنشرات الدورية أم في سلسلة العالم والطب ، ويدل الاطلاع على كتاب « **الناس والطب في الشرق الاوسط** » الذي نشر اخيرا ان ما لايقل عن ٤/٥ البشر في هذه المنطقة يعانون من علل تتراوح مابين فقر دم الى نمو خبيث حتى بين الذين يظنون انهم يصيبون من الطعام مايريدون ، ولقد اثار هذا الموضوع نقطة هامة في المجتمع الدولي وهي مشكلة تسمى (**مشكلة الغذاء الصحي للافراد**) ويعود ذلك الى جهل مايجب ان يقتات به المرء ليدرء عن نفسه وابلة المرض ، بمعنى ان من واجب الحكومات ايضا وكذا الهيئات العلمية والصحية ، اتخاذ الاجراءات المناسبة **لاثارة الوعي الصحي للمواطنين عن طريق تبسيط المعلومات وتقديمها مستساغة لسواد الناس لتكون لهم هديا يدلهم على متطلبات ابدانهم وبذا يحصل المرء على غذاء متزن يكون منعاة لدفع امراض اكثر من عقيدة** لازال تنتشر في منطقة الشرق الاوسط عامة وهي امراض جهاز الهضم ، وقد قيل (ان المعدة بيت الداء) ناهيك عما يرافق ذلك من مضاعفات مرضية قد تفسح المجال لامراض شتى للسيطرة على البدن وعندها لاتفقد الامة فردا من افرادها فحسب بل تزداد نسبة العطالة فيها .

ولقد اثبت عدم توفر القدر الوافي من الناحيتين الكيفية والكمية من الطعام الصحي للافراد بفضل دراسة الاحصاء الاقتصادي والصحي ، والتجارب السريرية **ان سوء التغذية اشبه مايكون بجبل الجمد الطافي في البحر ، سدسه بادٍ فوق الماء ، وخمسة اسداسه خافية تحته .**

— ١٧ —

● مدى التقدم ومجالاته ..

ان الاطلاع على مايتم من بحوث في المجالات الزراعية والفيسيولوجية يدل على ان علماء الحياة والزراعة قد خطوا خطوات فسيحا في زيادة المحصولات التي تنتجها الارض بفضل الاساليب الجديدة التي ابتكرها العلم وزكتها التجربة في كافة المجالات الزراعية بدءا من اساسيات المحاصيل اي في الفلاحة والبذر حتى جني المحصول ، وكذا في مجالات تحسين الحيوان تربية وتغذية وتأصيلا وتأهيلا ، بالاضافة الى ما اوضحه علم الفيسيولوجيا التطبيقية والتغذية في مجالات التخزين وحفظ المحاصيل بطرق فنية تحفظ فيها موادها الركائزية في حدود ادنى خسارة ممكنة وبخاصة في مجال اكتشاف الاساليب التي تكفل الحفاظ على الفيتامينات واملاح المعادن في الدقيق بشكل خاص حين اعداد القمح وطحنه وتصنيعه .

زد الى ذلك ماقدمه علماء **وقاية النبات** من بحوث وطرق شتى للكفاح ضد الامراض النباتية بشتى صورها والتي تودي بمردود المحاصيل الى ادنى مستوى ، فتكون جهود الزارع قد ذهبت مع الريح وكذا الحال بالنسبة **لعلم البيطرة** الذي يحاول جاهدا القضاء على معظم امراض الحيوان ليكفل للناس لحما خاليا من المرض ، لبنا فيه كل مقومات الحياة يخلو من الجراثيم الممرضة ، كما **ان الهندسة الزراعية** في كافة المجالات الزراعية يكاد يكون مكافئا لمعظم ماورد ذكره لتوفيره الوقت والجهد ولانه يسمح بزرع مناطق لايمكن حرثها مثلا بالمحراث العادي ، كما أن دراسات الري واساليبه قد ساهمت في مجالات الانتاج الزراعي الى اكبر حد ممكن فوفرت ماء الحياة الى النبات وبالتالي الى الانسان وكانت ثمرة جهودها تمكين الماء الذي يلزم للنبات ليحصل على كافة مقوماته الغذائية لينمو وليتطور في نموه في الاتجاه الايجابي المطلوب .

ولابد لنا للاشارة الى علم خاص في الزراعة يجب رعايته والاهتمام به من قبل السلطات والباحثين في مجاله وهو **تحسين الماشية والابقار والدواجن في منطقتنا** ، اذ ان مشروع رفع ادرار البقر والجاموس والغنم من الالبان ، ودراسة رفع نسبة البروتين المشكل في اجسامها على وكس العلائق المقدمة اليها ، **وتأصيل وتحسين الابقار والاغنام المحلية وتهجينها بسلالات اجنبية** والعمل على اجراء **تجارب تهجين بين اغنام منطقتنا واغنام بعض جزر اليونان** التي يلد فيها الغنمة اكثر من واحد ، كل ذلك قد يساعد على توفير الركيزة الاولى للحياة وهي البروتينات يستمدها الناس في وطننا عن طريق اللحم والسمك والبيض واللبن بالدرجة الاولى وعن طريق بعض النباتات كفول الصويا والخميرة او الفطور عامة .

وهنالك بحوث حديثة تستخدم المشيجات الفطرية وهي من مخلفات صناعة المضادات الحيوية من فطور البنسليوم والستربتوميسز وغيرها كمصدر ممتاز للبروتين للحيوان ، وهو من المواد التي يستقبلها الحيوان بشدة ويعمل على تصنيع مادته الحية على وكسها .

ان الآفاق التي تقع على عاتق العلم الحديث في زيادة الانتاج الزراعي وتوفير الطعام الملائم للبشر تكاد لاتحد ، فالموارد التي لابد للانسان من استغلالها موزعة فوق سطح الارض وتحتها بشكل غير متكافىء ، وهذا مايفرض وجود تعاون عادل بين المجتمعات ، وهو امر ممكن نظريا اذا صفت النوايا ، ومع ذلك أن الانسان الخير لايزال في عهده الذهبي متمتعا بالمرونة الكافية التي يمكن أن يفرغها في القالب الذي يريد ، كما انه يتمتع بعزيمة وبفكر وقاد تجعله يغير فلسفته في الطبيعة وفق هواه واهدافه التي ينشدها في سبيل سعادته وسلامته .

ان العالم اليوم يتسم بصفتين اساسيتين :

اولاهما : التطور الاجتماعي بالنسبة لكافة الامصار والاقطار من المحيط الهادي عبر آسيا والشرق الاوسط وافريقيا الى المحيط الاطلسي ، حيث انتشرت فكرة التحرر ، العبودية والاستغلال والتخلص من تاريخ اسود طويل مثقل بالفقر والمرض والجهل والعبودية بشتى الوانها وابشع صورها حتى اضحى التفاوت بين سكان منطقتين في العالم كبيرا الى حد لايستطيع احدهما اللحاق بغيره مهما عمل ولكن الارادات الحازمة لابناء تلك الشعوب المستضعفة المغلوب على امرها والتي ضحت بكل ماتملك قرونا طوالا فانتشر الخير وعم الرخاء على المستغل وعم البؤس على المضيف .

والصفة الثانية هي القدرة التي يقدمها العلم الحديث والتقنية الجديدة في مجالات العلوم المختلفة والزراعية ، والصحية ، خاصة ، وقد أسدت عونا الى حركات التحرر السابقة فأصابها شيء من نعم المستغلين عن طريق الافادة من ثمرات عقولهم .

● النزاع بين الطبيعة والانسان ..

ان النزاع بين الطبيعة والانسان كامن في طبيعة الانسان وانتصارها عليها لاغنى عنه للبقاء ، ولذا فقد عمد منذ آلاف السنين عن طريق الملاحظة

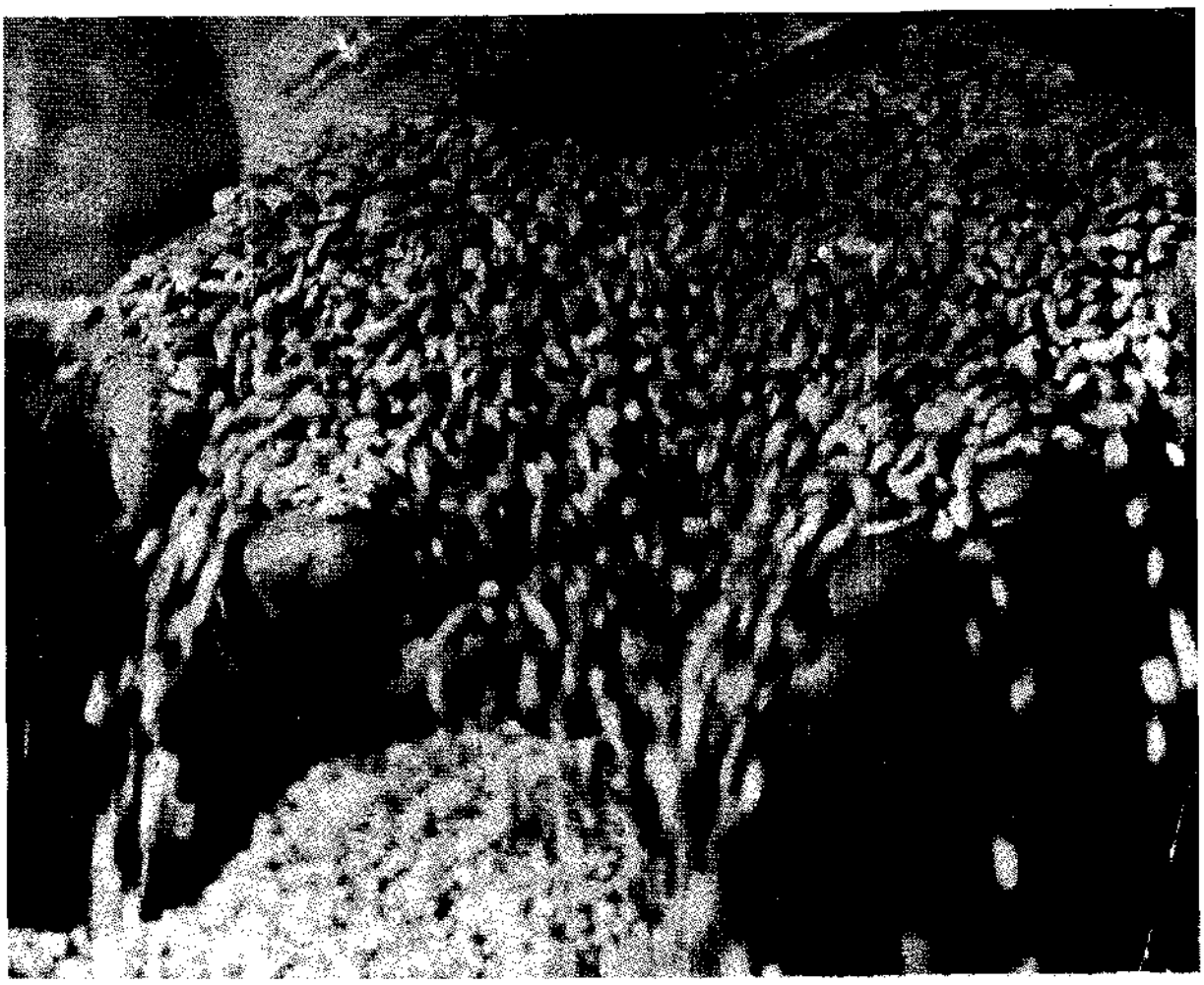

والتجربة والخطأ الى كشف بعض السر من وراء قوى الطبيعة ، وكيف يمكن ان ينتفع بما تعلم على تحسين عيشه وتوسيع نطاق فهمه ، وتطور العالم حتى بلغ مرحلة من التطور تتصف بأن التعاون على الوفر وحسن الحال اجدى على الناس جميعا من التحارب عليهما فالوفر وحسن الحال مضمونان عن طريق تطبيق الاساليب العلمية والوسائل الصناعية الحديثة .

وفي طوق الانسان اذا اراد ، ان يرمي بصره فكرا رائدا وتطبيقا مجديا الى آفاق لا حدود لها . **وجدير بالانسان الجيد أن يحيل النزاع بين الانسان والانسان الى تعاون حر صحيح ويخرج من النزاع بين الانسان ونفسه الى رضى نفسي وحرية تجعله مواطنا صالحا .**

ان الزراعة في منطقة البحر الابيض المتوسط وبلادنا ومجاوراتها بشكل خاص اساس الاقتصاد في هذه المنطقة التي يتكون ثلاثة ارباعها من الفلاحين

وفق احصائيات هيئة الامم المتحدة ، ففي دلتا الانهار ووديانها وفي الواحات البنائية ، واراضي المستنقعات المستصلحة ، يحتشد الفلاحون المنهمكون في العمل فوق قطع صغيرة في الارض مختلفة الالوان كانها الفسيفساء تعاقبت على زراعتها أجيالا بعد اجيال ، **ويمكن للارض التي يتوفر لها ماء الري ان تنتج ثلاثة محاصيل** ، وكثيرا ماتكون غلة الفدان وافرة ، فمحصول الفدان من القطن في مصر مثلا ثلاثة امثال محصوله في الولايات المتحدة ومع الاسف لاتزال الطرق الزراعية القديمة قدم التاريخ منتشرة في بلاد كثيرة من بلاد منطقتنا وفي آسيا وافريقيا خاصة ، ولا يزال الايمان باهمية التسميد ضعيفا وبالرغم من ذلك فان الاراضي الخصبة المحدودة المساحة في المنطقة تغل قدرا طيبا من المحاصيل ، يؤلف جزءا كبيرا من عوائد الصادرات قد يصل الى ٩٠٪ في البلاد غير المنتجة للنفط مثال ذلك القطن في مصر والسودان الذي يؤلف ٦٠٪ من انتاج العالم كله منه ، وفي الباكستان الارز والجوت ، وفي سورية

←

الحبوب والقطن ، والفاكهة في لبنان ، وزيت الزيتون في تونس ، والفاكهة المحفوظة في ايران والبن في اثيوبيا ، والتمر بالنسبة للعراق والصمغ العربي بالنسبة للسودان ، والحمضيات بالنسبة لفلسطين أن بعضا من بلدان المنطقة قد اتبع الاساليب الزراعية الحديثة وطور الزراعة الى اقصى حد فاضحى عنده فائض للتصدير من منتجات زراعية نباتية وحيوانية كما هي الحال في لبنان مثلا ، ولا يزال البعض الآخر موغلا في التأخر والتطور ، واملنا كبير في أن استغلال جزء كبير من الطاقات الآخذة في الازدياد كمنابع النفط الكامنة فيها تحت رمال الصحارى الواقعة على ساحل الخليج الساخن الماء وفي صحارى السعودية، لتمكين قواعد الرخاء والثراء في كثير من بلاد العالم العربي المجاور ليعم الخير على ابناء الدم الواحد أيا كانوا منتشرين ، وذلك عن طريق المساهمة بقسط مالي محترم لتقوية البحوث العلمية الاكاديمية والتطبيقية في مجالي الزراعة والصناعة ، بالاعتماد على الطاقات الفكرية العربية التي تفذت بالعلوم من الغرب والشرق ، وبالفعل ابتدأ بعض من سكان هذه المنطقة بعد ان حصلوا على حق تقرير المصير ، من العدم ويحاول ان يرسم على الورق اولى خطوات نموه المنظم في ميادين الزراعة اولا فالاجتماع والاقتصاد وبعضها الآخر يعمل وفق طرق تكنولوجيا حديثة كانشاء مشاريع الري الضخمة السد العالي على النيل في جمهورية مصر العربية وسد الفرات خير ثمرة لجهود الشعب العربي في سورية الذي يعتبر مثالا للعزيمة والتفاني والتعاون والذي سيعمل على ارواء مساحات تقدر بضعفي مساحة الاراضي المزروعة حاليا فيها ناهيك عن المشتقات الاخرى كالطاقة الكهربائية التي ستبشر بالنعمة والرفاه على كافة نواحي الريف السوري في السنوات المقبلة ان شاء الله وكذا الحال بالنسبة للمشروعات الرائدة في دول الخليج العربي .

ويمكن ان يقال باختصار ان هذه المنطقة القلقة المتطورة قد دخلت في سباق مع المكان والزمان شعورا منها بمساهمتها في حل مشكلة ازدياد السكان في العالم وضرورة رفع المردود الزراعي الى اقصى حد ممكن ضمن امكاناتها ، فهي في سباقها مع السكان تحاول ان توجد منه ما يكفي لايواء سكانها الذين يتزايدون بسرعة وبمعدل انفجاري قدره (٢ر٥٪ كل عام) وفق احصائيات منظمة الصحة الدولية ، اذ ان الاساليب الحديثة في تنظيم دورة المحاصيل المختلفة ، وفي التسميد يزداد استعمالها في مشروعات التنمية في العديد من البلدان في العالم وهذا ما اعتمدت عليه الباكستان بالدرجة الاولى الى جانب مشروعات زيادة الاراضي المستصلحة كزيادة طاقاتها الزراعية رغم اكتظاظها بالسكان ، اذ انها تسير نحو الاكتفاء الذاتي في الطعام ، من غلة عشرين مليونا من الافدنة ذات الري الوفير ، وتلك غاية في الاقتصاد ولم ينلها غير الولايات المتحدة حتى الآن ، ولرفع المستوى الصحي عن طريق تقديم الغذاء الصحي الدارىء للمرض من جهة اخرى .

واما من حيث سباقها مع الزمان فهي تحاول الحصول على مكاسب التكنولوجيا الحديثة خلال العشرين او الثلاثين عاما الاخيرة لاستغلالها في حل مشاكلها الحيوية والاجتماعية التي تغلغلت جذورها في ارض المنطقة منذ آلاف السنين .

كما وان دول هذه المنطقة بالذات تواجه ضغطا يشتد من اتباعها الاساليب والطرق القديمة في التفكير وسط عالم الكتروني سريع مفيد ، فبعد عصور من عيش المراعي ، وزراعة الارض ، قفز الكثيرون الى الصناعة وما لابد ان يتبعه من انبساط ظل التحضر، وعلى هذا فان المجتمع ذا الصبغة الزراعية الغالبة في كثير من دول المنطقة يعاني اليوم تطورا كبيرا تحت تأثير الاصلاحات الاساسية ومن بينها الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي البور ، والمناطق نصف الجافة ... الخ . من المشاريع التي تتم اما بجهود دول المنطقة منفردة او مجتمعة ، وهنالك ملاحظة بدت في سكان منطقتنا بشكل خاص في الفترة الاخيرة وهي اتجاه المجتمع العربي نحو اظهار مشاعره الوطنية بعد النكسات التي المت به مما ادى الى بعث فكرة الوحدة العربية في التعاون التكاملي امل الوطن العربي كله ، ليكون هنالك

منظمة الاغذية والزراعة تساهم في تدريب كوادر البنوك الزراعية

قررت منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة منح الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا مبلغا قدره (٣٦) الف دولار لتدريب كوادر البنوك الزراعية على طريق تمويل مشروعات التنمية الريفية لصالح صغار المزارعين .

وستستخدم المنحة المالية المذكورة ، ومصدرها برنامج الممولات والمدخلات التابع للمنظمة ، في دعم سلسلة من برامج التدريب ينظمها المشرف الوطني الباكستاني اعتبارا من اكتوبر / تشرين الاول ١٩٨١ ، وهي تشمل الاجراءات الرامية الى تطوير وتحسين طرق الاقراض الزراعي لصغار المزارعين .

نصيب لكل فرد عربي في المنطقة من خيراتها ولاستغلال الطاقة العلمية التي تتوفر في أفرادها اينما وجدوا على ارض العروبة اذ لاحدود لاداء الواجب ولا حدود لاستغلال العقل المفكر .

ان الوقت قد حان للشباب العربي المثقف ان يسهم في كنوز المعرفة ، وفي حل المشكلات الدولية كالمشكلة التي نحن في صدد الحديث عنها ، فحبذا لو ان مراكز للبحث قيمة تشاد على ارض العرب لتستقطب الفكر العربي الخلاق في سبيل سعادة البشرية جمعاء .

وان بلادنا لا تحتاج الى صيادي العمل المرفه ، ولا الى الفنيين ذوي التخصص العالي فحسب لكن حاجتها الكبرى المتزايدة انما هي للممارس ، المؤمن برسالته والمكفول الوسائل لاداء عمله والقادر على ان يحمل على عاتقه مسؤولياته المتعددة نحو المشاكل الزراعية في بيئته مع الرغبة في النهوض بهذا الحمل الكبير .

كما ان التعليم الزراعي وممارسة المهنة من قبل خريجي الكليات والمعاهد في هذه المنطقة قلما يتناسقان ، ان هدف التعليم الزراعي يجب أن يوضح في ذهن الطالب وهو خدمة المجتمع الذي يهيؤه ليشتغل فيه وليعمل فيه بوعيه وعلمه وادراكه، وهو مجتمع ريفي ولكي يمكن تخريج مثل هذا النوع من الفنيين الزراعيين على اختلاف مستوياتهم يجب ان يوجه تشجيع كبير للعمل في بيئة الاختصاص عن طريق تدريب الطلاب في بيئة ريفية مكثوفة ، وان يكون هدف على الشهادة التشبث بالاعتكاف في ابراج عاجية لا تتلقى مشكلات الريف الا في السطور .

ان المدن الحديثة باضوائها البراقة وطرقها المرصوفة ، وسياراتها الانيقة ، ومفاهيمها ذات المقاعد المصفوفة على طول الطريق ، ودورها السينمائية ، وصباياها الفاتنات ، اقوى سحرا واشد اغراء للخريجين من طريق القرية الزاخرة ومع ذلك ففي هذه القرى تكمن الثروة ، وبذرة التطور في اوطاننا ، ولكن التباشير طيبة اذ ان معظم الخريجين من كليات الزراعة اقول هذا صدقا لا مراءاة فيه هم من الشباب الذي حز في نفسه وضع الريف فيه وتدهور المرفق الزراعي ، ولذا تراهم طموحين تجتذبهم تحديات المهنة الزراعية في ذاتها .

■ □ ■

شجرة المستقبل

تخيل اشجارا ترتفع احداها ستة امتار في السنة ،وتمنع انجراف التربة وتوقف انتشار حرائق الغابات . وهي اشجار ليست مقصورة على الوقود وصناعة الورق ، بل تستخدم علفا للماشية ايضا . والاهم من هذا كله انها ليست نسج الخيال ، لكنها موجودة فعلا . ومع تضاؤل اشجار العالم الاستوائية المطرد ، اتجهت انظار المعنيين بالتشجير الى هذه الاشجار لتغطي الغابات في المستقبل .

هذه الاشجار الخارقة لا تنمو الا في المناطق الاستوائية، ومعظمها من فصيلة البقول . وكافراد عائلتها التي تشكل غذاء للناس ، مثل الفول والحمص والعدس ، تحتوي هذه الاشجار على بكتيريا (جراثيم) في جذورها تمد التراب بمادة النيتروجين المخفية . ويسمي نوبل فيتماير من الاكاديمية القومية للعلوم في واشنطن هذه البقول : « جند الصدام في الحرب ضد تعرية الغابات » . وهي تنمو سريعا وتظلل النباتات وتنتج من الخشب عشرة اضعاف ما تنتجه الاشجار في المناطق المعتدلة .

ومن بين عشرات الاشجار البقلية التي تجري دراستها، هناك واحدة تنمو في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق اسيا اسمها «لوكاينا » ، وهي اكثر تكيفا واقواها على احتمال الجفاف . وهناك ملة ضرب من هذه الشجرة الغريبة تراوح بين شجرة عملاقة ترتفع ٣٠ مترا ويستعمل خطبها وقودا ، وشجرة صغيرة ترتفع اربعة امتار ونصف متر وتخدم حاجزا ضد انجراف التربة . والنبات ينمو بسرعة اذا غرس بين صفوف اللوكاينا ويحمل اوراقا غنية بالبروتين . ويكتمل نمو هذه الاشجار البقلية بين سنتين واربع سنوات بدلا من عشر سنين ، مما يجعلها هبة ثمينة للمزارعين الذين يغرسون الشجر بهدف قطعة والافادة منه خشبا وحطبا .

وهناك انواع من الاشجار البقلية تتجاوز قيمتها النمو ضمن تربة قاحلة . ومنها شجرة « الكوبايفيرا » في الامازون التي تخدم عصارتها بديلا من الوقود في محركات الديزل . وهناك « الكالياندرا » الارجوانية التي توقف انتشار نيران الحرائق بفضل اوراقها القصيرة والكثيفة . وفي شمال البرازيل نوع اخر هو شجرة « الفميلينا » السريعة النمو التي يصنعها من لبها الوقود والورق .ويقول خبراء التشجير ان اللوكاينا والفميلينا وما شابههما من اشجار تحتاج الى العناية والتغذية الصحيحتين لتعيننا على حل مشكلة غاباتنا المعرضة للانقراض .

عن الزميلة « المختار من ريدوزدايجست »

التنمية الريفية
أهدافها ومقوماتها
نحو صيغ ملائمة لتطوير الريف في البلدان العربية

التنمية الريفية المتكاملة

◆ معدلات نمو مرتفعة وعدالة في توزيع الدخول
◆ مشاركة فعلية للريفيين واللامركزية في إحداث التنمية
◆ التوازن بين القطاعات الاقتصادية .. مطلب أساسي

الدكتور : عصام خوري

●● تعتبر التنمية عملية ارادية هادفة وشاملة لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين من أجل نقله الى وضع أفضل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، انها نقلة نوعية جذرية ومركبة شاملة تستهدف الى جانب تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي وزيادة الانتاج الوطني عن طريق الاستخدام الافضل للموارد المتاحة والقوى المنتجة ، تحقيق تطوير جوهري في مستوى الحياة المعاشية والروحية للانسان ، ان التنمية نقلة حضارية شاملة يرافقها وينتج عنها تغير جوهري في القيم الروحية والخلقية والاجتماعية والمادية للمجتمع تساعده على تفجير كامل طاقاته الكامنة الخلاقة والمبدعة من أجل حياة أفضل وأكثر تقدما .

ولما كانت التنمية هي نقلة حضارية واعية ارادية وهادفة فان تحقيق التنمية لايتم الا من خلال اعتماد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي كاداة يوكل اليها احداث التغير المطلوب وفق استراتيجية انمائية واضحة المعالم .

● التنمية الحقيقية .. اقتصادية واجتماعية

تخطيطيا عندما نتحدث عن التنمية فاننا نقصد التنمية العلميةالتي تؤدي الى نمو كمي والى تغييرات نوعية في ذات الوقت ، وبهذا الشكل فان التنمية تشمل جانبين اساسيين ، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي .

اذ لا يوجد هناك تنمية اقتصادية بحتة وتنمية اجتماعية بحتة ، وان التفريق ما بين هذين الجانبين لا يملك قيمته العلمية في مجالات التخطيط والتنفيذ والتقييم للتنمية .

وترتبط الجوانب الاقتصادية للتنمية باستخدام المجتمع لموارده المتوفرة ، اما الجوانب الاجتماعية فهي المرتبطة بالحالة المعاشية لافراد المجتمع .

ويرتبط هذان الجانبان للتنمية تأثرا وتأثيرا ، فزيادة الانتاج الناجم عن الاستغلال الافضل للموارد (التنمية الاقتصادية) يعتمد على زيادة القوة العاملة التي تساهم في الانتاج ورفع سويتها المهنية وتطوير كفاءاتها الانتاجية (التنمية الاجتماعية) .

وتعتمد زيادة السوية المهنية للعاملين وزيادة كفاءتهم الانتاجية على الظروف التعليمية والتدريبية والصحية والسكنية والثقافية المتوفرة لهم ، كما ان تأمين هذه الظروف وتطويرها لا تتم بدون

الاستمرار في زيادة معدلات الانتاج .

وهكذا يمكننا القول ان مركز الثقل في الجانب الاقتصادي للتنمية يتمثل في عمليات الاستثمار والانتاج ، وان مركز الثقل في الجانب الاجتماعي يتمثل في عمليات الاستهلاك والتوزيع والخدمات ، وعلى هذا الاساس يتم التمييز بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ومابينهما من ارتباط وتفاعل وآثار ، اما البلدان النامية الحديثة الاستقلال فقد ورثت من عهد السيطرة الاستعمارية اقتصادا متخلفا وورثت بنى اقتصادية واجتماعية وحيدة الجانب راكدة بطيئة الحركة يؤدي استمرارها الى بقاء ارتباط هذه البلدان بالبلدان التي كانت تستعمرها سابقا ، وتستلزم متطلبات التنمية فيها احداث تغيير نوعي عميق في البنى الاقتصادية والاجتماعية الموروثة ودفع هذه البلدان للانطلاق خارج اطار الحركة البطيئة والراكدة الى مسار التنمية الذاتية المستمرة والمتسارعة .

● اجراءات لابد منها للتطوير الشامل البعيد الأمد

ان احداث هذا التغيير وخلق الظروف والاوضاع الملائمة لكسر طوق التخلف والركود لا يمكن ان يتم في جانب واحد من الاقتصاد الوطني ، ولا يمكن ان يتحقق بتطوير الحضر على حساب الريف او احداث تنمية اقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية ان الامر يتطلب عددا من الاجراءات الضامنة للتطوير الشامل البعيد الامد .

١ ـ تحديد واقرار استراتيجية واضحة المعالم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وانتقاء النماذج التنموية الاكثر ملاءمة للظروف بالبلد المعني .

٢ ـ تعبئة الموارد الوطنية بكل انواعها بهدف زيادة رفد الطاقات الانتاجية للبلاد واستخدامها بما يتناسب واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ان اخضاع المجتمع الى التخطيط والبرمجة الشاملة هو الاداة الاكثر فعالية في تعبئة الموارد الوطنية وتوظيفها لصالح المجتمع اكان ذلك في الحضر او الريف .

الواقع ان الدول النامية التي حصلت على استقلالها السياسي وجدت ان هذا الاستقلال مهدد في ظل التقسيم الدولي الجائر للعمل وان هذا الاستقلال غير مصان بدون احداث تنمية اقتصادية واجتماعية ملائمة حتى انه يكاد لا يخلو اي من هذه البلدان من وجود برامج انمائية وخطط تنموية بدرجات متفاوتة من الشمولية .

● الانسان غاية التنمية ووسيلتها

لقد جرى التركيز في الغالب على ان التنمية تعني احداث زيادات ملحوظة في الانتاج الوطني وتحقيق معدلات مرتفعة في نمو الدخل القومي واحيانا الدخل الفردي كمعيار للتطور والتقدم ، وجرى التأكيد في الادب الاقتصادي لتنمية البلدان النامية على اهمية تطوير القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، وبعض القطاعات الاخرى، وتطوير المدينة على حساب الريف ، وكانت الخطط المعدة عبارة عن برامج

استثمارية تنفق على قائمة مبعثرة من المشاريع غير المترابطة والمتمركزة حول المدن الرئيسية ، دون مراعاة لشروط التوازن او لمبادىء انتقاء المشاريع وتحديد معايير الافضلية فيما بينها .

لقد اغفلت برامج التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو مبدأ اساسيا في عملية التنمية ، وهو ان الانسان غاية التنمية ووسيلتها ، وانه الاساس والهدف ، الانسان بسلوكياته وقيمه ، بعاداته وتقاليده، بحاجاته المادية والروحية المتنوعة والمتغيرة، ان التنمية عملية حضارية متكاملة وشاملة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبذلك فقد وقعت التجارب التنموية بعدد من الفجوات والثغرات انعكست سلبياتها بشكل اساسي على الجماهير الشعبية الواسعة .

● التنمية الحقيقية والجانب الاجتماعي

لقد اهملت الخطط الجانب الاجتماعي للتنمية عندما اعتبرت ان التنمية انما تعني تحقيق زيادات كمية في الدخل والانتاج دون تحقيق عدالة في التوزيع.

النتيجة انه بالرغم من تحقيق معدلات مقبولة لنمو الدخل القومي في العديد من هذه البلدان ، فان الدخول الحقيقية لفئات واسعة في المجتمع قد انخفضت فانخفض معها مستوى معيشتها وازداد اعداد الفقراء والمهددين بالجوع وسوء التغذية والحرمان لقد ادت التنمية احيانا الى زيادة الفوارق الطبقية واتساع الهوة بين فئات المجتمع الواحد .

ان اهمال الجانب الاجتماعي للتنمية قد ساهم في عدم الاستفادة القصوى من الطاقات البشرية الكافية وتعبئتها لصالح التنمية بحيث ان معظم الخطط قد خلت من وجود برامج لتخطيط الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها بما ينسجم واهداف التنمية ، لقد اوقع ذلك الخطط في خلل واضح عطل الاستفادة من الطاقات الانتاجية المكونة وادى الى قدر كبير من الهدر في الموارد الوطنية المتاحة .

● ليس بالاستثمارات وحدها تتحقق التنمية !

ان اعتماد الخطط الانمائية للبلدان النامية على تخطيط الاستثمارات كمنطلق في التخطيط بدل الانطلاق من تخطيط الانتاج واعتبار خطط الاستثمارات وخطة الموارد البشرية وغيرها من مستلزمات تحقيق اهداف الزيادة في الانتاج قد ادى الى عدم الارتباط بين الجانب المالي والمادي للخطة وبين الجانب البشري والمادي للخطة ، اي عدم ارتباط الخطة بين اهدافها ومستلزمات ووسائل تحقيق تلك الاهداف .

● وماذا عن مشاكل الاستثمارات ؟

ان بعثرة برامج الانفاق الاستثماري بين مشاريع غير مترابطة وغير مدروسة ومبررة اقتصاديا واجتماعيا قد افقد هذه الخطط شرط التكامل ومبدأ التوزيع العقلاني للمشاريع بين القطاعات وبين المناطق الاقتصادية المختلفة للبلاد ، الامر الذي ادى بدوره الى نمو قطاع على حساب قطاع آخر ، كنمو القطاع الصناعي وقطاعات الخدمات غير الانتاجية على حساب قطاع الزراعة والخدمات الانتاجية المتعلقة بهذا القطاع وكذلك نمو المدينة على حساب المناطق الريفية .

ان التوزيع غير الموضوعي للاستثمارات على حساب القطاع الزراعي والمناطق الريفية قد ادى الى انخفاض معدلات نمو الانتاج الزراعي في العديد من البلدان النامية بل وتراجعت حجوم الانتاج لاسيما انتاج الغذاء بين عام وآخر ، وبالطبع فقد رافق ذلك انخفاض في مستوى دخل الفرد في الريف وهبوط في انتاجيته وتقلص في كمية المساحات المزروعة ، وتفاقمت بذلك عوامل الدفع من الريف وزادت من هجرة قوة العمل الريفية الى المدينة وخارج البلاد .

● وماذا عن الهجرة من الريف الى المدينة؟

واذا علمنا ان قوة العمل المهاجرة من الريف بتأثير عوامل الدفع المختلفة انما هي من العناصر الشابة والفتية الاكثر انتاجية لادركنا انعكاسات واثر ذلك على استمرار تخلف الريف وتأخر الانتاج الزراعي ، وتغيير البنية الديمغرافية لسكان المناطق الريفية ضد صالح التطور اللاحق لهذه المناطق .

اما مناطق الجذب المستقبلية لقوة العمل الريفية غير المعدة اصلا لان تتلقى الزيادة المتلاحقة في هجرة قوة العمل الريفية تقع هي الاخرى في ارباكات عديدة ومتنوعة ، اكان ذلك يتعلق في امكانية تأمين فرص عمل كافية او في تأمين الحاجات المادية والخدمية المتزايدة للسكان ، ان حالة الاختناق التي تعاني منها

المدينة نتيجة الهجرة المتلاحقة اليها يخلق العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لحياة الفرد والمجتمع في الحضر والريف على السواء.

● انعكاسات أوضاع الريف والزراعة على القطاعات الاقتصادية الأخرى

ومن ناحية اخرى فان تخلف الانتاج الزراعي الذي يعتبر في البلدان النامية مصدرا اساسيا لامداد الصناعة الوطنية بحاجتها من الخامات الزراعية كما ان انخفاض الدخول وبالتالي القوة الشرائية لسكان الريف سيؤدي الى تباطؤ نمو القطاع الصناعي والقطاعات الانتاجية الاخرى .

ان تخلف الزراعة وتخلف الريف يحدد افق تطور الصناعة وتقدمها في البلدان النامية ويعيق آفاق التطور اللائق لاقتصاديات هذه البلدان .

● تناقضات .. على كافة المستويات !

وهكذا نرى انه مع برامج التنمية في بلدان دول العالم الثالث وفي ظل التقسيم الدولي الجائر للعمل وسيطرة الاحتكارات الامبريالية على الاسواق العالمية، تزداد الهوة بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية ، وتزداد الهوة بين الزراعة والصناعة ، وبين المدينة والريف وتتسع رقعة المناطق الفقيرة واعداد السكان الذين يعيشون على حافة الجوع وتبرز الازمة الغذائية في العالم النامي ، ويتحول احتكار الغذاء بيد الدول الرأسمالية الى سلاح تهدد به استقلال الدول النامية وتستخدمه للتدخل في شؤونها الوطنية . اكثر من ٧٠٠ مليون انسان في البلدان النامية يعيشون دون الحد الادنى لمستوى المعيشة واكثر من ٣٠٠ مليون مهددون بالموت جوعا ، ان اكثر من ٨٠٪ من فقراء العالم يتمركزون في بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وان اكثر من ٧٠٪ من فقراء هذه الدول يقطنون في المناطق الريفية .

● وماذا عن الأوضاع في الدول النامية ؟

ان العديد من الدول النامية تقع في مجموعة الدول الاشد فقرا حيث لايتجاوز معدل الدخل الفردي بين ١٠٠ الى ١٥٠ دولار سنويا باسعار عام ١٩٧٠ وحيث لم يتجاوز معدل الزيادة في دخل الفرد السنوي ١٪ خلال العقدين الاخيرين ، اذ اكثر من ٨٠٪ من سكان هذه البلدان يعيشون في الريف ويكونون حوالي ١٤٪ من مجموع سكان البلدان النامية ، وتقع عدد من الاقطار العربية كالصومال ، واليمن والسودان ضمن مجموعة هذه الدول ، ولو لاحظنا ان الفروق بين مستويات الدخول تزداد اتساعا بين طبقات المجتمع ، لادركنا ان العديد من المواطنين ولاسيما فقراء الريف والمدينة من العمال والفلاحين تنخفض مستويات دخولهم الحقيقية ، وان زيادة الدخل الملحوظة بنسبة ١٪ في هذه المجموعة من الدول ، ومهما كانت منخفضة فهي نسبة تخفي وراءها انخفاض دخول ومستويات معيشة الملايين من الجماهير الشعبية الكادحة .

● انخفاض مستوى الدخول .. أسبابه وانعكاساته

ان انخفاض مستويات الدخول ومستويات المعيشة للغالبية العظمى من سكان المناطق الريفية في البلدان النامية ، انما يعكس خلاصة وتاثير عوامل عديدة مسببة منها ما هو مرتبط بأسباب وعناصر دولية خارجية ومنها ماهو مرتبط بأسباب وطنية ومحلية، كما ان انخفاض الدخل ومعه مستوى المعيشة يبرز في جوانب متنوعة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي .

فمع انخفاض الدخل ومعدل نموه السنوي لسكان الريف ، نلاحظ انخفاض مستوى التعليم وارتفاع نسبة الامية حتى انها لتصل الى اكثر من ٧٠٪ و ٨٠٪ من مجموع القاطنين في الريف في بعض البلدان، كما وتنخفض معدل الخدمات الصحية بدرجة كبيرة بالرغم من انها منخفضة اساسا في البلدان النامية بحيث يصل المعدل في بعض الاحيان بنسبة طبيب لكل عشرة آلاف وخمسة عشر الف نسمة في حين ان المتوسط على مستوى البلاد هو بحدود طبيب لكل ثلاثة او اربعة آلاف شخص ، وتنخفض هذه النسبة الى حوالي طبيب لكل ٨٠٠٠ او الف نسمة في البلدان المتقدمة .

وينعكس آثار هذا المستوى المتدني للخدمات الطبية والتعليمية والخدمات الاخرى التي تصيب الفرد في الريف على شتى مناحي نشاطاته الاجتماعية والانتاجية والحياتية ، اكان ذلك يتعلق بانخفاض انتاجية العمل الزراعي وتدني مستوى المردود لوحدة المساحة المزروعة او بانخفاض انتاجية العمل في الانشطة الاقتصادية الريفية الاخرى كالاعمال الحرفية

وللعوامل الخارجية نتيجةاستمرار تحكم الراسمالية الدولية وشركاتها الاحتكارية والشركات المتعددة الجنسية بالسوق الدولية وباقتصاديات البلدان النامية ، ان الامثلة كثيرة بارزة بل وفاضحة .

لقد تطورت في العديد من بلدان امريكا اللاتينية حيث تتحكم باقتصادها الشركات الاجنبية المتعددة الجنسية مناطق معينة الى مراكز صناعية متقدمة تضاهي احيانا المناطق الصناعية المتقدمة في الغرب الراسمالي ، ورافق ذلك نمو واسع في الثروات ومركزتها لفئات معينة من الراسمالية الوطنية والاجنبية وبالمقابل فان المجتمع الريفي لهذه البلدان يعاني اشد ما يعاني من شدة الفقر والبؤس والتخلف .

بل ويعاني اكثر من ذلك احيانا ، اجزاء كبيرة من المدن الرئيسية في احياء العمال والمهاجرين من الريف وتزداد الجريمة وتزداد مظاهر الفساد والانحلال الخلقي والعائلي ويتردى البنيان الاجتماعي ، مظاهر متناقضة وفاضحة بين نمو المدينة ونمو الريف ، بين نمو فئات اجتماعية معينة وازدياد ثرواتها وبين اتساع رقعة الفقراء بل والمدقعين في الفقر . والنتيجة تنمية تحمل في طياتها كل مظاهر الخلل الاقتصادي والاجتماعي والنفسي ويتولد عنها اشكال عديدة ومتنوعة للازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيق استمرار عملية التنميةذاتها وتبطل مفعولهاالايجابي .

● نحو صيغ ملائمة لتطوير الريف في البلدان النامية

لقد زاد اهتمام الدول النامية في الآونة الاخيرة في اعداد برامج لتطوير المناطق الريفية لاسباب تعود نسبيا الى ان خطط التنمية المنفذة لديها قد ادت كما أسلفنا الى العديد من مظاهر الخلل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي اضحت تهدد مسار التنمية ذاتها وتعطل نتائجهاالمرجوة ، واصبح للتنمية الريفية ابعاد متعددة ، اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية .

● رضى الجماهير أولا !

فمن الناحية السياسية : المعروف ان الريف في البلدان النامية ومنه ريفنا العربي ، يغطي رقعة جغرافية واسعة كثيفة بالسكان ، واصبح لزاما على النظم السياسية التي تبحث لنفسها عن الاستقرار أن تطمع الى رضى الجماهير بدرجة او بأخرى ولا يمكن لهذه النظم ان تسقط من حساباتها هذه الرقعة الجغرافية والبشرية الواسعة ، واذا كان هذا القول يصدق على النظم السياسية التقليدية ، فانه من زاوية اخرى يتفق تماما واهداف النظم السياسية الثورية والتقدمية التي يكون اهتمامها بتطوير الريف وتحسين مستوى معيشة الكادحين في الريفوالمدينة على السواء منبثقا أصلا من منطلقاتها العقائدية والمبدئية خاصة وان هذه الانظمة تمثل عمليا مصلحة هذه الجماهير وتعبر عنها وتعمل لصالحها .

المنتشرة في الريف .

● من المسؤول ؟

ان طبيعة علاقات الانتاج الاقطاعية والراسمالية السائدة في الريف واشكال الاستثمار المعروفة وهي بالاساس نماذج موروثة منذ عهد الاستعمار القديم ولازال تأثيرها مستمرا حتى الوقت الحاضر اي بعد نيل الاستقلال السياسي بسبب استمرار وجود البنى والهياكل الاجتماعية والاقتصادية القديمة هي المسؤولة برايئا والى حد بعيد عن استمرار الفقر والتخلف في المجتمعات الريفية ، وهي المسؤولة عن استمرار تخلف الزراعة وتدني انتاجية الارض ، وسوء استغلالها وبالرغم من ان البرامج التي تبذل من قبل حكومات هذه الدول لتغيير وضع الريف وتطوير الانتاج الزراعي وما الى ذلك فالوضع لازال رديئا لان جميع هذه البرامج كانت برامج افقية اي انها لم تتناول علاقات الانتاج بالعمق ولم تحدث تغييرا جذريا كافيا في طبيعة هذه العلاقات ولم تقدم بديلا كاملا عنها .

● وماذا عن سلبيات الاصلاح الزراعي ؟

فبرامج الاصلاح الزراعي بالرغم من كونها قضت على أشكال الملكية الاقطاعية فقد أدت الى تفتيت الملكية الزراعية وزيادة اعداد الحيازات الصغيرة وتكريس نمط الانتاج الصغير ، كما ان عدم تطوير اشكال الاستثمار الزراعي قد سبب سوء استغلال الارض ووجود أعداد كبيرة من العمال الزراعيين الذين لايملكون ارضا أو يملكون قطعا صغيرة مبعثرة، ولم تستطع برامج الاصلاح الزراعي أن تتطور الى مرحلة اعادة تجميع هذه الحيازات بهدف الاستفادة من اسلوب الانتاج الواسع . .

● والنتيجة ..

وهكذا نرى النتيجة : ارتفاع في مستوى الامية انخفاض في مستوى الخدمات الصحية ، تفتت الحيازات الزراعية مساوىء اساليب الاستثمار الزراعي ، استمرار الجهل والفقر وسيادة الاعراف والتقاليد الاجتماعية المتخلفة ، انخفاض لحجوم التراكم لدى المزارعين ومحدودية مصادر التمويل ، قد تضافرت جميعها لتقف سدا في وجه الاستفادة المثلى من استخدام منجزات العلم والتكنولوجيا في تطوير الانتاج الزراعي او في تقدم المجتمع الريفي ، بحيث ان هذه المظاهر قد أصبحت تبدو نتائج ومسببات في ذات الوقت لاستمرار التخلف بل وبروز ازمات حادة جديدة في اطار المجتمع الريفي ، كازمة البطالة والهجرة ، وازمة الغذاء وانتقال آثار هذه الازمات الى بقية المجتمع والى بقية القطاعات الاقتصادية .

لقد تحولت العديد من الاقطار النامية بفضل ذلك وبفعل عوامل عديدة اقتصادية وديمغرافية متداخلة الى ان تتحول من بلدان مصدرة للسلع الزراعية الى بلدان مستوردة لها . العالم العربي أصبح يستورد حاليا مع تواضع مستوى التغذية به عموما ، حوالي ٥٠٪ من استهلاكه للغذاء من الخارج ، ومن المتوقع أن يزداد هذا العجز في المستقبل ما لم تتخذ خطوات جادة لزيادة الانتاج من السلع الغذائية ، وبالمقابل فان الوطن العربي لا يستثمر أكثر من ٤٠٪ من أراضيه القابلة للزراعة ، فالاراضي المزروعة حاليا لا تتعدى ٣ مليون هكتار في حين ان تلك التي يمكن استصلاحها وزراعتها ١٢٧ مليون هكتار يروى منها ما يقارب ٩ مليون هكتار بالرغم انه في الوطن العربي موارد مائية تقدر بنحو ٢١٥ مليار متر مكعب .

● مزيد من التبعيـة !

ولا شك ان عدم استثمار الارض الزراعية بالشكل المطلوب وزيادة الإعتماد على المصادر الخارجية لاسيما فيما يتعلق بتامين الحاجات الغذائية يعرض الاقطار العربية الى مزيد من التبعية للسوق الراسمالية الدولية ويشكل عليها خطرا اقتصاديا وسياسيا فعليا سواء من ناحية احتمالات الحظر (وغني عن القول ان الاموال ليست بديلة عن الغذاء) ام من ناحية رفع أسعار المواد وخاصة المواد الغذائية كما حدث ذلك مرارا ، هذا بالاضافة الى الحاجة الماسة لبعض الدول العربية الى العملات الصعبة التي تدفعها لاستيراد المواد الغذائية والاستهلاكية بدلا من تخصيصها لتامين حاجتها من المعدات والسلع الراسمالية اللازمة لعملية التنمية .

● استغلال .. بالجملـة !

لقد استمر تخلف الريف العربي والريف في البلدان النامية بشكل عام ، للعوامل المحلية والقطرية من جهة نتيجة استمرار استغلال الريف من قبل المدينة، والزراعة من قبل الصناعة والتجارة وغيرها ،

● تريف المدينة بدلا من تحضر الريف !

ومن الناحية الاجتماعية : هناك مجتمعات ضاقت مدنها بسبب نسب الاخصاب العالية وارتفاع الهجرة الى الحضر فاتجهت لتنمية الريف كعلاج تخفف عن طريقه من مشاكلها الاجتماعية المتمثلة في أزمة السكن، وجنوح الاحداث ، وارتفاع معدلات البطالة ، وتخلف مستوى الخدمات .. الخ .

ومن الاقطار ما يأخذ بالتخطيط وينظر الى تطوير الريف على انه جزء من استراتيجية تنموية تحاول بواسطته ان تحد من اخلال التوازن بين الانسان المواطن اينما كان على أرض وطنه وبين بيئته التي يعيش فيها ، وكجزء من استراتيجية تنموية شاملة للبلاد فانها تستطيع من خلالها تحقيق التوازن بين نمو مختلف المناطق في البلاد وتتلافى مسبقا النتائج المترتبة لاي حالة خلل يتوقع بروزها كظاهرة تزايد الهجرة من الريف الى الحضر .. من خلال التخطيط وتوفر النظرة المستقبلية الواعية يمكن الوقاية وتجنب الكثير من حالات عدم التوازن المتوقع حدوثها في المستقبل .

أشد ما تخشاه مثل هذه الاقطار وهي ترسم استراتيجيتها لتنمية الريف اتساع الهوة بين المدينة والريف وتباين المزايا المختلفة التي تستهوي ابن الريف للهجرة ، وتتحول العملية الى مشكلة فعلية عندما تمتلىء المدن بالجيوب الآهلة بالريفيين وتخلق الاحياء الفقيرة التي تسوء فيها الحالة عما هي عليه بالريف نفسه ، عندما تنعكس الصورة ، عندما تبدأ ظاهرة تريف المدينة بدلا من تحضر الريف ، ويعتبر ذلك عودة بالمدينة الى الوراء وتنسحب هذه السلبيات على اهل الريف المهاجرين . وتبين العديد من الدراسات الميدانية التي اجراها علماء الاجتماع على ان هجرة الريفيين الى المدينة تحدث تصادما بين نمطين من القيم والثقافات غالبا ما تعرض المهاجر لصدمة نفسية لصعوبة تكيفه بسرعة للبيئة الجديدة ولارتباطه الشديد بقيم واخلاق وعادات قد تبدو أحيانا غريبة لسكان المدينة .

● تطوير الريف والزراعة .. المبررات والاساليب ..

ومن الناحية الاقتصادية : فان مبررات لزوم تطوير الريف تأخذ صيغا متعددة في مقدمتها مشكلة السكان والنقص الحاد في الموارد الغذائية لاغلب دول العالم الثالث وما تتطلبه هذه الازمة من ضرورة التأكيد على الانتاج الزراعي للتخفيف من حدتها وذلك عن طريق رفع كفاءة وانتاجية سكان القرى والارياف الذين يعتبرون عماد هذه الثروة .

كما ان التجارب المعاصرة للدول النامية قد أوضحت ان محاولات تطوير القطاع والانتاج الصناعي بمعزل عن القطاعات الاخرى واهمها القطاع الزراعي لا يمكن ان توصل الى الهدف البعيد والمرجو من التنمية ، وسيوقع عملية التنمية في حالات من التعثر وعدم التوازن وبطلان مفعول التنمية ذاتها على فئات واسعة من السكان .. وقد دفع ذلك هيئة الامم المتحدة لأن تغير موقعها التي كانت تتبناه خلال الخمسينات والستينات حين كانت تعتبر النمو الصناعي المعيار الرئيسي للتنمية بينما اقرت في وثائقها منذ مطلع السبعينات دعوتها الى تبني التصنيع وتطوير الريف والزراعة لا كبديلين وانما كنشاطين مختلفين ومكملين لبعضهما البعض وموجهين لعملية واحدة هي عملية التنمية الشاملة .

● مداخل التنمية الريفية

وفي كافة الاحوال ومهما كانت اهداف برامج التنمية الريفية في البلدان النامية فيمكن تصنيف هذه المحاولات الى عدد من المداخل أي الاساليب لاحداث التنمية الريفية اهمها :

المدخل الاول : مدخل الحزمة الدنيا وتوجه الانشطة وفقا لهذا المدخل الى خدمة فئات معينة من السكان الريفيين وهم اساسا صغار ومتوسطي الملاك الزراعيين الذين يستفيدون مباشرة من مثل هذه الانشطة .

المدخل الثاني : المدخل الوظيفي والذي يركز على المشروعات المتناثرة التي تهدف لخدمة مختلف الفئات من السكان الريفيين بما في ذلك العمال الزراعيين والمستأجرين .

المدخل الثالث : وهو مدخل التنمية الريفية المتكاملة ويركز هذا المدخل على الجوانب التالية :

آ ـ ان التنمية الريفية لابد وان توجه لغالبية سكان الريف الفقراء .

ب ـ ضرورة التركيز على رفع مستوى معيشة السكان الريفيين عن طريق زيادة انتاجيتهم .

جـ ـ يجب أن توجه التنمية الريفية لمقابلة الحاجات الاساسية واحلال الواردات لسكان الريف

ولا يعني هذا بطبيعة الحال عدم الاستفادة من التخصص في الانتاج وفقا لمبدأ الميزة النسبية فالمجتمع الذي يتسم مثلا بميزة نسبية في انتاج القطن بالنسبة لانتاج الحبوب يمكنه ان يتوسع بدرجة معينة في انتاج القطن وتصديره واستيراد الحبوب في المقابل .

د ـ تحقيق مشاركة السكان الريفيين في عملية التنمية الريفية بطريقة ديموقراطية حتى تتحقق لا مركزية وشعبية التنمية الريفية .

هـ ـ تشجيع اعتماد السكان الريفيين على انفسهم بصفة اساسية في احداث التنمية .

و ـ توفير عوامل الجذب في الريف لتقليل هجرة السكان الريفيين وذلك بتوفير الخدمات التعليمية والصحية والسكنية والترفيهية، ان تقريب مستوى المعيشة بين المدينة والريف يعني أكثر من تقريب مستويات دخولهما الصافية وانما يعتمد على عوامل الجذب الاخرى مثل الخدمات التعليمية والصحية والسكنية والترفيهية .

● المنتجون ينالون النصيب الأقل !

المشكلة والحقيقة أن المنتجين الريفيين الذين يخلقون القيمة المضافة في الريف والقطاع الزراعي وعلى حسابهم تتحقق برامج التنمية في الريف ، هم الاقل ممن يصيبهم توزيع عوائد التنمية الشاملة في البلاد ويضحى توزيع عوائد التنمية ليس بناء على قيمة الجهد المبذول وانما بناء على حجم الملكية من عوامل الانتاج .

ان المدخل الى التنمية الريفية المتكاملة لا يمكن تحقيقه بشكل منفصل وانما كجزء حيوي ومتكامل مع استراتيجية التنمية الشاملة والمركبة للمجتمع ومع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تجسد تلك الاستراتيجية في ميدان التطبيق .

● عدالة توزيع الدخول

كما ان التنمية الشاملة والمتوازنة اقتصاديا واجتماعيا يجب ان تعني تحقيق اعلى معدلات النمو في ظل التوزيع العادل للدخول بل ولنتائج التنمية بمجملها ، ان تحقيق معدلات مرتفعة للنمو لا يعني بالضرورة ان ذلك سيصيب الغالبية الساحقة للمجتمع وبشكل آلي حيث ان العديد من البلدان التي تحقق فيها معدلات نمو مرتفعة نسبيا قد رافقها أيضا ازدياد في اعداد الفقراء والبؤساء في المجتمع ، وبالتالي لا بد من اتخاذ سياسات واجراءات ملائمة تربط الدخل بقيمة الجهد المبذول وتؤدي الى تقريب مستويات المعيشة بين فئات المجتمع وتعمل على تحسينها .

● مشاركة الريفيين .. ضرورة !

ان تحقيق مشاركة السكان الريفيين في عملية التنمية الريفية والتأكيد على لا مركزية وشعبية تلك التنمية وتشجيع السكان الريفيين على الاعتماد على انفسهم بصفة أساسية في احداث التنمية يتطلب بالضرورة انشاء وتطوير المنظمات الجماهيرية والنقابية الزراعية واحداث الجمعيات التعاونية بمختلف انواعها وبما يتفق ومرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي يمر بها المجتمع .

● التوازن بين القطاعات .. مطلب أساسي ..

وكما اسلفنا وهو التأكيد على اهمية الاعتناء بتطوير القطاع الزراعي كقطاع جوهري في التنمية الريفية والتنمية الاقتصادية للبلاد لاسيما بالنسبة للبلدان النامية والاقطار العربية حيث سيبقى هذا القطاع ولفترة طويلة من القطاعات الاهم في الاقتصاد الوطني من حيث دوره في تكوين الدخل القومي واعتماد الانشطة الاقتصادية الاخرى على منتجاته

كالصناعة والتجارة والنقل ، ولدور الزراعة كسوق منشط للتوسع الصناعي ، وعلى هذا الاساس فان تطوير الزراعة من خلال اعتماد مبدأ التوازن مع بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى يعتبر مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة وعاملا مساهما يؤكد على استقرار عملية التنمية في الاقطار العربية والبلدان النامية عموما ويعمل على حل العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية التنمية او التي تنتج عنها .

● التنمية الريفية والتعاون الزراعي

ويكتسب التأكيد في استراتيجية التنمية للمناطق الريفية على تعميم التعاون في الزراعة وتطوير الاشكال الاولية للتعاونيات الزراعية الى صيغ متقدمة اي الى التعاونيات الانتاجية الجماعية ، وكذلك العمل على توسيع دور القطاع العام واحداث المزارع الحكومية النموذجية ، يكتسب ذلك دورا بالغ الاهمية في حل العديد من الصعوبات التي يعاني منها المجتمع الريفي .

فالتعاون وخاصة التعاون الانتاجي الذي يتحقق من خلال خلق الدوافع المشجعة والمحفزة للفلاحين والعمال الزراعيين للعمل في اطاره يعمل على :

١ ــ ربط الاجر بالانتاج وبقيمة الجهد المبذول وبالتالي فانه يزيل ظاهرة استغلال الانسان للانسان ويؤدي بشكل آلي الى اعادة توزيع الدخول وتقريب مستويات المعيشة بين سكان المجتمع الريفي .

٢ ــ خلق روح العمل التعاوني والجماعي ويقضي على النزعة الفردية ويربط الانسان الريفي بمجتمعه ووطنه ويحقق انسجاما اجتماعيا كليا .

٣ ــ فتح المجال لاسلوب الانتاج الكبير والواسع ويساعد على استخدام افضل منجزات العلم والتكنولوجيا في القطاع الزراعي مما يعمل على زيادة انتاجية وحدة المساحة المزروعة واستخدام الطاقات الانتاجية في الريف بكفاءة أعلى .

٤ ــ تسهيل تطبيق برامج التخطيط على القطاع الزراعي وربط هذا القطاع بشكل كفؤ بالقطاعات الاخرى وبخطة التنمية الشاملة للمجتمع .

٥ ــ تسهيل ادارة وتنظيم القطاع الزراعي والمجتمع الريفي واعطاء دور واسع للجماهير الفلاحية في ادارة شؤونها بنفسها من خلال مساهمتها في اعداد خطط التنمية الخاصة بها وارتباط مصالحها بحسن تنفيذ تلك الخطط .

ان تعميم العمل الجماعي في الزراعة والريف يساعد الى حد بعيد على تنظيم تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وخدمات التوعية والارشاد الزراعي وتطبيق برامج التوعية الاجتماعية والصحية وغير ذلك الامر الذي يعمل على استقرار المجتمع الريفي وحل مشكلة البطالة والهجرة غير المنظمة من الريف الى المدينة .

ويبقى في غاية الاهمية وضع السياسات الملائمة للتدرج في الانتقال الى مرحلة العمل الجماعي والتعاون الانتاجي في القطاع الزراعي بما يتناسب والخصائص المتميزة بكل مجتمع وبكل قطر من الاقطار ، اننا نرى ان المدخل الثالث وهو مدخل التنمية الريفية المتكاملة هو الاسلوب الافضل والاكثر فعالية والاكثر جدوى في تطوير الريف وتنميته .

● وبعـــــد ..

ان تطبيق التنمية الريفية المتكاملة بنهج تقدمي وثوري كفيل باحداث التغيير الجذري والعميق في تكوينه البنى الاقتصادية والاجتماعية التقليدية الموروثة وتحويل المجتمع الريفي الى مجتمع نشيط متحرك يساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد والمجتمع بأكمله .

ان حل مشاكل الريف في الوطن العربي وفي بلدان العالم الثالث لا يمكن ان يتم من خلال برامج استثمارية تنفق مخصصاتها على قائمة من المشاريع المتناثرة هنا وهناك دون تكامل فيما بينها ودون مراعاة لمبادىء الافضلية في انتقاء المشروعات وتحديدها ، وتبريرها والذي غالبا ما يجري .

ان تطوير الريف هو تطوير متكامل وشامل للمجتمع الريفي ، بنشاطه الاقتصادي والاجتماعي ، بقيمه وعاداته وتقاليده ، ان ذلك لا يمكن ان يتم الا وفق خطط انمائية متكاملة وهادفة تأخذ بأبعادها مختلف جوانب الحياة بالريف وفي اطار الخطة الشاملة لتطوير الاقتصاد الوطني والمجتمع بأكمله ، ان برامج تطوير الريف وان كانت برامج نوعية متخصصة فان هذا لا يعني فصلها وعزلها عن الخطة الشاملة للاقتصاد الوطني .

● الدكتور عصام خوري
مدير معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دمشق

الجمل

لماذا انفرد بين الحيوانات على تحمل العطش

* زفير الجمل لا يحمل معه نسبة عالية من الرطوبة

ما سر هذا الصبر الاسطوري على العطش في قيظ الصحراء ،ذلك الصبر الذي يعتبر من صفات الجمل سفينة الصحراء ؟

البحث عن هذا السر كان مؤخرا مادة لابحاث علمية دولية جرت في بريطانيا . وقد نشرت نتائج البحث في « وقائع جمعية لندن الملكية » وفي هذه الوقائع محاولة لتفسير هذه المقدرة الغريزية العجيبة عند الجمل وهي المقدرة التي مكنته من البقاء ملايين السنين على قيد الحياة في الظروف الصحراوية الشاقة . وقد القت ابحاث العلماء مزيدا من الضوء على طبيعة الجمل وقدرته على الصمود للعطش اياما طويلة في قسى ظروف الحر بدون ان تدخل جسمه قطرة ماء واحدة .

ومما جاء في وقائع الجمعية البريطانية ان الجمال على ما يبدو تستطيع في ظروف معينة ان تخفض نسبة الرطوبة في الهواء الذي تطرحه مع الزفير اثناء التنفس وبينما تبلغ هذه النسبة في الاحوال الطبيعية عند الحيوانات والطيور ١٠٠٪ فانها تنخفض عند الجمل الى ادنى من ذلك بكثير.والنتيجة هي ان جسم الجمل يستبقي بفضل عملية التنفس وحدها جانبا كبيرا من الماء مما يقلل الى حد ما حاجة الجمل الى شرب الماء .

اما الالية التي تساعد الجمل على الاحتفاظ بشيء من الرطوبة بهذه الكيفية فهي آلية عجيبة حقا . اذ ان البطانة التي تغلف مسالكه الانفية تجفف الهواء بعد ان يؤدي مهمته في رئة الجمل وقبل ان يخرج من الانف مع الزفير .

عند بعض الحيوانات اللبونة والطيور تصبح حرارة الهواء الذي تستنشقه مساوية لحرارة الجسم بسبب بخار الماء في الرئتين. ولتجنب فقدان جميع الماء العالق بالانفاس تقوم بعض الحيوانات بتبريد الهواء المستهلك الخارج في عملية الزفير . وتتم عملية التبريد في الممرات الانفية . وبما ان الهواء البارد ثقل حمولته من الماء فان تلك الممرات تكثف البخار الزائد ايرد فيحتفظ به الجسم .

وقد درس العلماء نسبة فقد الماء لدى اثنين من الجمال وذلك بالنسبة لمقدار الاكسجين المستنشق مع الشهيق . وكانت النتائج التي توصلوا اليها باعثة على الدهشة : ان الجمل الذي يخضع لحرمان قاس من الماء وفي ظروف حرارة صحراوية قائظة لمدة اربعة عشر يوما بلا رطوبة هذا الجمل يفقد من الماء اثناء الليل اقل مما يمكن تفسيره في آلية التبريد الطبيعية الانفة الذكر . فلماذا ؟ ان لذلك حكمة بالغة آية في الروعة والجلال .

لقد اجريت قياسات دقيقة استخدم فيها مجس للرطوبة تبين بنتيجتها ان نسبة التشبع في الهواء الذي يطرحه الجمل مع الزفير في مثل هذه الظروف لا يتجاوز ٧٥٪ ورأى العلماء ان سر هذا النقص في الرطوبة المهدرة لابد أن يكون كامنا في نقطة واقعة بين الرئتين وظاهر الانف . معنى ذلك طبعا ان مقدارا زائدا من بخار الماء يسحب من مجرى الهواء الصاعد من رئتي الجمل الى انفه .

ويرى اولئك الباحثون ان ذلك التبادل بين الحرارة والماء يتم في النتوءات اللولبية الملتفة في الممرات الانفية للجمل وهي نتوءات ذات مساحة سطحية واسعة . تقوم هذه النتوءات الملتفة بسحب بخار الماء من هواء الزفير ويحتفظ انف الجمل بهذا المحتوى الزائد من البخار ولا يطلقه الا اثناء عملية الشهيق (دخول الهواء الى الرئتين) معنى هذا ان مقدارا زائدا من الماء يعود الى الجسم عن طريق الرئتين . وقد قدرت هذه الزيادة المكتسبة بخمسين بالمائة من كمية الهواء المشبع ببخار الماء .

ولكن لماذا يزداد مقدار احتفاظ الجمل الظمآن برطوبة الهواء الذي يتنفسه اثناء الليل وحده ؟ ولذلك حكمة اخرى. فقد يكون الجواب على هذا السؤال هو ان الجمل يشعر غريزيا ان عليه اثناء النهار القائظ ان يطرح شيئا من حرارة النتوءات الانفية وذلك بقصد الابقاء على برودة الدماغ. وعن طريق تركيب في رأس الجمل تقوم شبكة الشريان السباتي بتبريد الدم الشرياني الصاعد الى الدماغ عن طريق الدم المبرد في منطقة التلافيف الانفية في حين يسمح هذا التركيب العجيب في رأس الجمل بارتفاع قد يبلغ ست درجات مئوية في حرارة بقية الجسم . لماذا ؟ لان هذا الارتفاع الزهيد يساعد على مزيد من الاقتصاد بالماء عن طريق منع التعرق . وفي الليل يقل تدفق الدم عبر التلافيف الانفية مما يسمح لها بالابتراد وقت تزداد فيه الاهمية النسبية لعملية التشبع بالبخار .

مشاريع مشتركة .. بين الدول الإسلامية

●● كتبت الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي الى الدول الاعضاء في المنظمة تعلمها أن الاجتماع الاول للجنة الاستشارية لتشجيع المشاريع المشتركة بين الدول الاعضاء ،والذي عقد في جدة في الفترة ١٨-١٩٨٠/٩/٢٠ ، قد اقترح النواحي الممكنة للتعاون بين الدول الاعضاء آخذا بعين الاعتبار السياسات الوطنية والاولويات الاقتصادية للدول الاعضاء نفسها .

ومن المجالات التي اقترحها الاجتماع الزراعة وانتاج الاغذية (تعليب الاغذية الماشية ، الدواجن ، صيد الاسماك ، منتوجات الالبان ، تصنيع الاعلاف وتحسين البذور والبحوث والتدريب الزراعي) .

ولاحظت اللجنة الاستشارية ان من الافضل في البداية ، وضع قائمة بالقطاعات الفرعية تشمل مشاريع مشتركة لايستغرق تطويرها وقتا طويلا. لذا ، فقد اوصت اللجنة بقطاعات فرعية معينة كمجالات ذات أولوية مع ارفاق مبررات موجزة لما يتعلق باحتياجات الدول الاعضاء وماهو متوفر لديها . واوصت اللجنة ، في مجال الزراعة وانتاج الاغذية ، بما يلي :

● الحبوب والخضراوات والفواكه (انتاج وتصنيع وتعليب) . فقد لاحظت اللجنة ان المستويات الحالية للانتاج وخاصة الامكانات داخل المجموعة الاسلامية كبيرة ، بينما تعتمد الدول الاعضاء الى حد كبير على المصادر الخارجية .

● تربية الماشية ومايتبعها من عمليات التصنيع (الالبان والدواجن وانتاج الاعلاف) . فقد لاحظت اللجنة ان الامكانات داخل المجموعة الاسلامية كبيرة جدا من حيث الموارد والمعرفة الفنية في حين ان مشكلة الامن الغذائي خطيرة جدا بالنسبة لعدد كبير من الدول الاعضاء .

● الاسماك (الصيد والتصنيع). حيث لاحظت اللجنة ان الموارد ضخمة وان امكانات التصدير الى الدول الاعضاء لاحد لها .

اما فيما يتعلق بلوازم ونقل الانتاج الزراعي ، فقد اوصت اللجنة بالمجالات التالية : السماد ، المبيدات الحشرية ومكافحة الافات الزراعية ، وتخزين المنتوجات الزراعية ونقلها مبردة . ولاحظت اللجنة ان معظم البلدان الاعضاء يواجه مصاعب جمة في المجالات والخدمات الزراعية مما يعوق الانتاج الزراعي وتسويقه .

هذا ، وطلبت الامانة العامة للمؤتمر الاسلامي من الدول الاعضاء ، عند تقديم اقتراحات لاقامة مشاريع مشتركة مع مواصفاتها التفصيلية ، ان تبين ملاحظاتها حول المساهمات التي تنوي تقديمها فيما يتعلق بالمضافات المادية (مواد خام ، سلع وسيطة وشبه مصنعة ، آلات المعامل ، وقطع الغيار)، والخبرة الفنية ، ومواقع المشاريع المحتمل اقامتها ، والافضليات الخاصة والتمويل . كما طلبت الامانة العامة من الاعضاء بيان الاسلوب المقترح للتعاون (حصص في الانتاج ، مشاركة في الانتاج امتياز التصدير ، أو غير ذلك) .

وقد طلب من الدول الاعضاء ان تقدم مقترحاتها المتعلقة بالمشاريع المشتركة قبل ١٩٨١/١١/٣٠ لتدرس في اجتماع اللجنة الاستشارية في اجتماعها الثاني المقرر عقده في شهر فبراير / شباط ١٩٨٢ .

صندوق النقد الدولي .. يتخذ قرارا هاما في المجال الغذائي

●● رحب السيد ادوار صوما ، مدير عام منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة بالقرار الذي اتخذه صندوق النقد الدولي والخاص بتقديم تسهيلات مالية للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها نتيجة لارتفاع تكاليف آستيراد الحبوب .

وجدير بالذكر ان هذه التسهيلات قد اقترحها السيد صوما بالاشتراك مع مجلس الاغذية العالمي في يونيو/حزيران ١٩٧٩ ، بهدف توفير دعم اضافي لميزان مدفوعات الدول الفقيرة لمساعدتها على مجابهة التكاليف المرتفعة للواردات من الحبوب في وقت تعاني فيه هذه الدول من نقص في العملة الاجنبية بسبب انخفاض أسعار صادراتها وارتفاع تكاليف وارداتها الرئيسية .

وقد عبر السيد صوما عن تقديره للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي ولمديره السيد دي لاروزيار لما قدمه من دعم للاقتراح المذكور . وفي نفس الوقت ، أعلن السيد صوما عن قلقه ازاء حجم هذه التسهيلات الجديدة وطرق الحصول عليها . اذ قد تكون غير كافية للتخفيف بشكل فعال من اعباء الدول الفقيرة التي هي في حاجة ماسة اليها ، مما جعل السيد صوما يؤكد على ضرورة تحسين الانتاج الغذائي على المستوى الوطني ، ويلح على ضرورة زيادة المعونة الغذائية الطارئة بشكل ملحوظ وتوفيرها للدول المستفيدة بشروط ميسرة.

تأثير الجبس في التربة على نمو النبات

« ١ » بقلم الدكتور عبدالله مرعي [٢]

●● تحتل الأتربة الجبسية مساحة كبيرة من العالم العربي كما تؤلف بالنسبة للقطر السوري احدى المشاكل الرئيسية الهامة بالنسبة لاستثمار حوض نهر الفرات • تحتل الأتربة الجبسية ربع الاراضي المروية من مشروع سد الفرات أي بجملة مساحة تقارب المائة وستون الف هكتار من الأراضي التي تتراوح نسبة الجبس فيها بين الواحد والـ ٢٥٪ من الوزن الجاف للتربة• ولقد استبعد من تصنيف الأراضي الصالحة للري في حوض الفرات جميع الاتربة التي تزيد نسبة الجبس فيها عن ٢٥٪ واعتبرت غير صالحة للزراعة ●

تمتزج مع الجبس في أراضي حوض الفرات كربونات الكلسيوم وبدرجات مختلفة الأملاح المعدنية ، ولذا فقد كان من الصعب دوماً التأكد من تأثير الجبس على نمو النبات ومحصوله بمعزل عن تأثير هذين العاملين المرافقين من كلس وأملاح معدنية •

ولذا فقد درس تأثير الجبس في ترب خالية من الكلس أو الجبس أو الاملاح Phodoxeralf وقد أضيف اليها الجبس النقي المطحون الناعم لتصبح أتربة جبسية اصطناعية فيها /٥/ ١٠ ـ ٢٠ ـ ٤٠ بالمائة من الجبس وزنا • وقد أجريت عليها نوعين من التجارب :

● أولهما تجارب زراعية : حيث استخدمت هذه الترب ليزرع فيها أهم المحاصيل الاقتصادية في اصص تتسع الى ٦ كيلوغرامات من التربة الجافة ، وذلك لمتابعة تأثير الجبس ونسبة في التربة على نمو النباتات ، انتاجها ومحتواها من العناصر الغذائية •

ثانيهما تجارب مخبرية: غايتها دراسة تأثير الجبس على حركة الكاتيونات الغذائية في التربة وخاصة الكلسيوم ، المغنيزيوم ←

(١) موجز بحث قدمه الدكتور مطر الى ندوة استعمالات الأراضي التي عقدت في دمشق في الفترة ٣٠/٥ ـ ١٩٨١/٦/٩ •

(٢) استاذ علوم التربة في كلية الزراعة بجامعة تشرين ـ اللاذقية ـ سورية •

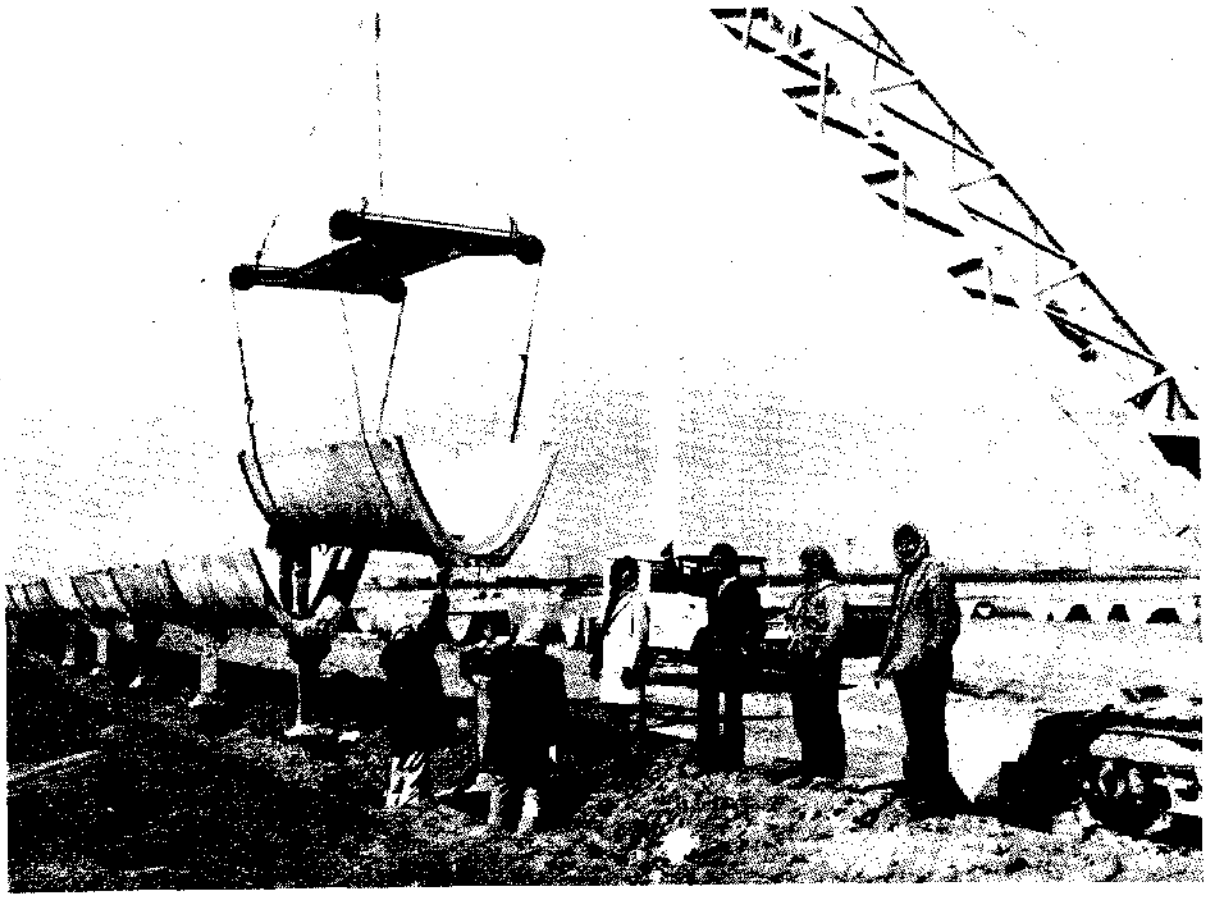

والبوتاسيوم ، حيث استخدمت هذه التربة ليملأ بها اسطوانات بلاستيكية قطرها ٥ سم وطولها ٤٠ سم ولتروى بعدئذ بالماء المقطر ويتابع بعدئذ الكاتيونات المنغسلة وحركتها في التربة ٠

ومنجد ادناه ملخصا عن أهم النتائج :

أولا ـ مقاومة المحاصيل المدروسة للجبس في التربة :

١ ـ **المحاصيل المقاومة للجبس** : العدس ـ القمح المكسيكي والفرنسي ـ الفصة والبرسيم ٠

٢ ـ **المحاصيل متوسطة المقاومة** : الفول بانواعه : السوداني ـ القبرصي والصويا ثم الشوندر السكري ٠

٣ ـ **المحاصيل الحساسة جدا** : التبغ ٠

ثانياً ـ تاثير الجبس في التربة على حركة الكاتيونات الغذائية الرئيسية :

١ ـ تزيد اضافة الجبس للتربة من التركيز المطلق للبوتاسيوم ، المغنزيوم والكلسيوم في محلول التربة كالتالي :

نوع الكاتيون	متوسط تركيز محلول الغسيل بالمليمكافيء/ليتر	
	تربة عادية	تربة جبسية
البوتاسيوم K	٠ر٤٧	٠ر٥٥
المغنزيوم Mg	٢ر٤٠	١٠ر٠٠
الكلسيوم Ca	٣ر٦٠	٤٨ر٠١

٢ ـ يلاحظ بان اضافة الجبس للتربة يقلل من نسبة البوتاسيوم الى الكلسيوم أو من نسبة المغنزيوم الى الكلسيوم في محلول التربة ٠

٣ ـ يلاحظ بان كمية كبيرة من البوتاسيوم

أو المغنزيوم يمكن ان تفقد من التربة عن طريق الغسيل بالماء اذا ما طبق عامل الغسيل Leaching Requirement .

ثالثاً ـ تأثير الجبس على امتصاص العناصر من قبل النبات :

لقد تم لهذا الغرض مقارنة تأثير الجبس في التربة على نسبة العناصر الغذائية الرئيسية في نبات مقاوم كالفصة ونبات متوسط المقاومة للجبس كالذرة الصفراء وقد تبين من نتائج التحليل ما يلي :

١ ـ لم يتغير تركيز كل من الفوسفور ، المغنزيوم والبوتاسيوم في نبات الفصة عند وجود الجبس في التربة .

٢ ـ انخفض تركيز البوتاسيوم والفوسفور والزنك لمستويات منخفضة في الذرة الصفراء عند وجود الجبس في التربة .

٣ ـ كانت علاقة الارتباط عالية بين كل من نسبة البوتاسيوم في الذرة وبين البوتاسيوم الى الكلسيوم في محلول التربة

●● النتيجة :

تختلف حركة العناصر الغذائية في الاتربة الجبسية كثيرا عما هي عليه في الاتربة الزراعية العادية أو الكلسية أو ان المحافظة على القدرة الانتاجية للاتربة الجبسية عندما توضع تحت الري يتطلب :

١ ـ زراعة الانواع والاصناف المقاومة الجبس .

٢ ـ تزويد التربة بالعناصر الغذائية التي تفقد بكثرة كالبوتاسيوم والمغنزيوم والزنك نتيجة التبادل المستمر بين الكلسيوم الذائب وكاتيونات مركب الادمصاص في التربة .

٣ ـ ضرورة تزويد التربة بمركبات الزنك والعناصر النادرة الاخرى التي يمكن ان يثبت فقدها بعد أبحاث دقيقة لاحقة .

٤ ـ ضرورة تزويد التربة بكميات اكبر من الفوسفات عند وجود الجبس في التربة لان سرعة تثبيته في الاتربة الجبسية تكون أكبر .

٥ ـ ضرورة الاهتمام بأبحاث تغذية النباتات المزروعة في الاتربة الجبسية بعد أن أهملها علماء واخصائيو التربة فترة طويلة من الزمن .

●● اعلن السيد الدكتور محمد الخش المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة انه تم الاتفاق مع وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية على اقامة مركز تدريبي للشؤون الزراعية واستصلاح الاراضي على المستوى العربي في محطة بني تغلب للمركز بدير الزور وذلك ضمن اطار تطوير برامج الدراسات والبحوث الزراعية في هذه المحطة وقال انه سيتم بناء هذا المركز التدريبي وفق احدث الاساليب العلمية المتبعة في المراكز الدولية المشابهة بحيث يستطيع استقبال وفود الدول العربية من المتدربين باعداد كبيرة كما سيتم تزويده بالاجهزة العلمية الحديثة من سمعية وبصرية اضافة الى تجهيز المحطة بالاليات والمعدات اللازمة .

●● واوضح الدكتور الخش انه قد بوشر باعداد التصاميم الفنية اللازمة تمهيدا لانشاء ابنية المركز الذي تاتي اقامته تلبية للحاجات الملحة وللعديد من المطلبات التي تلقاها المركز العربي من الاقطار العربية بهذا الصدد .

●● وذكر الدكتور الخش ان وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي قد خصصت الارض اللازمة لاقامة المركز عليها بمساحة تبلغ ٣٥٠ دونما . اضافة الى الاراضي الموضوعة تحت تصرف المركز هناك عدد من المهندسين الزراعيين للمشاركة في البرامج التدريبية للمركز . وتشمل هذه البرامج التقنيات الحديثة المستعملة في الزراعات الرئيسية المتبعة في حوض الفرات كالشوندر السكري والقطن والحبوب وغيرها وذلك ضمن دورة زراعية مناسبة وكذلك الاسس العلمية في اساليب الري والصرف ومنع التملح واستصلاح الاراضي المزروعة .

كما يشمل البرنامج التدريبي للمركز دروسا نظرية وعملية في طرق الري والصرف واستعمالات الاسمدة والدورات الزراعية .

●● وقد قام السيد الدكتور احمد عثمان مدير ادارة الاراضي في المركز العربي بزيارة الى دير الزور الواقعة في الشمال الشرقي من سورية استغرقت بضعة ايام حيث اطلع خلالها على الترتيبات اللازمة لاستلام الاراضي التي خصصت للمركز التدريبي وكذلك اعطاء التعليمات التنفيذية لتسوية الارض واستصلاحها وتعبيد الطرقات المخاصة بالمركز وتنفيذ شبكة الري والصرف الحقلية .

① الاستعمالات الاقتصادية لمياه الري ومشكلات الأراضي المروية

بقلم الدكتور : فاروق الشوا [٢]

●● ان دراسة المقننات المائية في المناطق الجافة وشبه الجافة وهي التي تتصف بمصادر مائية محدودة قضية أساسية بالنسبة للدول العربية حيث أن تطور اقتصادها الزراعي يعتمد بالدرجة الاولى على حسن استغلال امكاناتها المائية المتوفرة ومعرفة كيفية التحكم بها في أغراض الري ·

من الضروري في مثل هذه البلاد والتي تقام فيها الكثير من مشاريع الري العمل على استعمال مياه الري بصورة اقتصادية تؤدي الى المردود الزراعي الامثل ، مما يحتم التحديد الصحيح للاحتياجات المائية لمختلف المحاصيل الزراعية ·

اضافة لذلك ، فان اية عملية ري سليمة يجب أن تبنى على أساس معرفة التطور الزمني للاحتياج المائي للنبات ·

ان اعطاء كمية من الماء أقل من هذا الاحتياج يؤدي الى تخفيض المردود الزراعي ·

كما ان اعطاء كمية اكثر يؤدي بالاضافة الى الآثار السلبية على المردود الزراعي والهدر الذي يصيب الثروة المائية يؤدي الى تشكل الملوحة في التربة وفي المناطق ذات المنسوب الجوفي المرتفع والتي تكون فيها معدلات التبخر مرتفعة · هذا وان الكثير من البلاد العربية يعاني من هذه المشكلة ·

وعلى سبيل المثال نذكر المناطق الواقعة في شمال الجمهورية العربية السورية (حوض الفرات) والمشكلات التي تواجهها العراق في مناطقها الوسطى والجنوبية ·

● تطبيق أحدث الطرق الاقتصادية في الري :

كما نعلم فان الموارد المائية في الوطن العربي محدودة ، ولهذا يجب استغلالها بحكمة مع العمل على توفير اكبر قدر منها دون المساس بحاجات النبات الضرورية · وعلى هذا نجد عند استعراض طرق الري في الوطن العربي ان طريقة الري السطحي هي أكثر الطرق المعروفة استعمالا في ري المحاصيل الزراعية رغم انها مكلفة اقتصاديا وذات مساوىء عديدة : باتباع هذه الطريقة تضيع كميات كبيرة من مياه المري عن طريق الرشح من الاقنية الرئيسية والاقنية

(١) من الدراسات التي قدمت الى ندوة استعمالات الاراضي التي عقدت بدمشق في الفترة ٣٠/٥ — ١٩٨١/٦/٩ .
(٢) رئيس قسم الري في المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة .

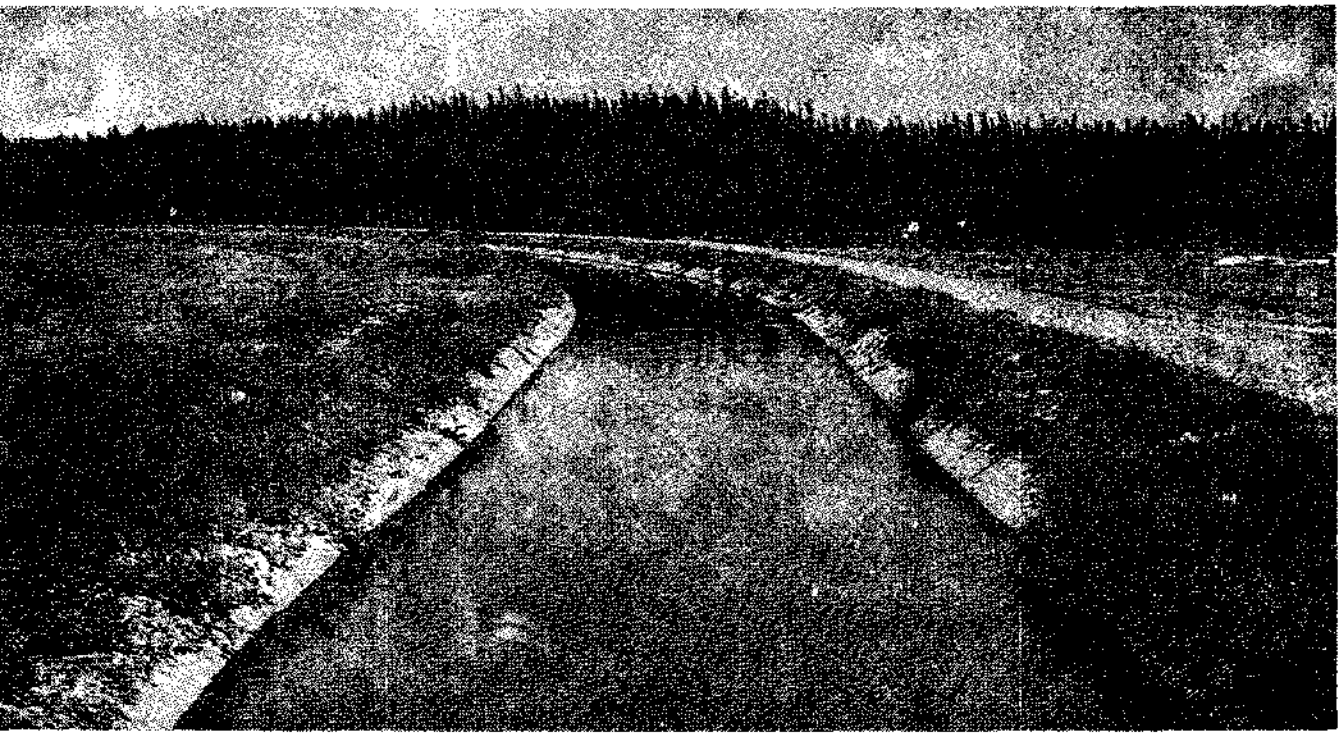

المؤقتة واقنية التوزيع • أضف الى ذلك التوزيع غير المتجانس للرطوبة في قطاع طبقة التربة النشطة (طبقة المجموع الجذري) وضياع الكثير من المال والجهد والوقت في تحضير الارض للزراعة ، والذي يشمل التسوية الجيدة للاراضي واقامة الاقنية المختلفة • كما وتنمو الاعشاب الضارة في هذه الاقنية بشكل واسع مما يؤدي الى زيادة الاصابة بالامراض مع استهلاك كمية لا بأس بها من المياه المخصصة لاعمال الري • الى جانب سوء توزيع المياه وارتفاع الملوحة في بعض المواقع نتيجة لعدم استواء السطح اذ ان ترك جزء من الارض دون غمره بينما تغمر الاجزاء المحيطة بمياه الري يؤدي الى حالة التزهير أي طفح المواد المحلية منه • ومن هذه العيوب ايضا عدم نمو النباتات بشكل منتظم وهذا ما نلاحظه عند تطبيقها في ري اشجار الفاكهة ، اذ تتوقف المياه لمدة طويلة على السطح وهذا له تاثير سيء على هذه الاشجار •

بناء على ما ذكر كان من الضروري تطوير طرق الري السطحي (الري بالغمر أو بالخطوط) والمتبعة في معظم الدول العربية ، مع اتباع الطرق الاقتصادية في الري بالتنقيط والذي يوفر ٥٠ ـ ٧٠٪ من كمية المياه المضافة للزراعة بطريقة الري السطحي وهذه الطريقة تحد من التأثير الضار الذي ينجم عن الري بمياه مالحة نسبيا التي تؤثر على نمو النباتات وانتاجيتها وكذلك على التربة وخواصها • ونظرا لارتفاع ملوحة مياه الري فان استعمال الطرق القديمة في الري سيؤدي دون شك الى تمليح الارض وجعلها غير صالحة للانتاج الزراعي •

والطريقة الحديثة الاخرى هي طريقة الري بالرش وهي لا تتبع الا اذا كانت كمية الملح في مياه الري أقل من ٥٠٠ جزء في المليون • وفي هذه الطريقة توفير في مياه الري من ٤٠ ـ ٥٠٪ من كمية المياه المستعملة في طريقة الري السطحي •

وهكذا نجد انه من الضروري العمل على ←

تطبيق نظام الري الاكثر اقتصادية وهو نظام الري بالرذاذ ويستعمل في ري الاراضي غير المستوية حيث تكون التسوية مرتفعة الكلفة أو متعذرة التنفيذ ، وفي ري الاراضي الزراعية ذات النفاذية العالية والتي لا نستطيع فيها استعمال احدى طرق الري السطحي المعروفة . كما وان هذه الطريقة اقتصادية في اليد العاملة وفي الاراضي الزراعية حيث يتم الاستفادة في زراعة الاراضي الضائعة في انشاء الاقنية المؤقتة .

كما ويمكن استعمال طريقة الري بالرذاذ عند ارتفاع مستوى الماء الارضي بدرجة تؤثر على المحاصيل الزراعية . اذ يمكن بهذه الطريقة التحكم في كميات المياه المضافة لتكملة الاحتياجات المائية للنباتات ، دون العمل على رفع هذا المستوى . وهذا ما يتعذر القيام باتباع طرق الري السطحي حيث يرتفع منسوب الماء الارضي بقدر يفوق كثيرا عمق الماء المضاف .

وتعتبر هذه الطريقة من الطرق الاكثر اقتصادية في توفير مياه الري وتوزيعها بالتساوي على الاراضي الزراعية مع امكانية قياس مياه الري بشكل دقيق جدا .

وأخيرا يفضل استعمال هذه الطريقة في ري الاراضي الزراعية ذات الميول الشديدة والمعرضة للانجراف .

الأراضي المتاحة في الوطن العربي ومشاكل ظهور الملوحة :

ان ظاهرة التملح الناتجة عن الري معروفة منذ العصور القديمة في أراضي وادي النيل والفرات ، ولكن هذه المشكلة عمت مناطق واسعة اخرى بسبب تكثيف الري في مناطق كثيرة أخرى وخاصة باستعمال المياه الجوفية . وتشير الدراسات في العراق على ان ٨٠٪ من أراضي سهل الرافدين قد تأثرت كثيرا أو قليلا بالتملح .

■ **وفي سورية** : يوجد ٥٠٪ على الاقل من الاراضي المروية بمنطقة سهول الفرات متأثرة بالملوحة وكذلك الامر في سهول الغاب وفي تونس توجد مشكلة الملوحة في أراضي وادي جردة وكذلك سهل القيروان والمناطق المروية في الجنوب حيث تستعمل فيها مياه جوفية تبلغ أحيانا ملوحتها ٦ غرامات في الليتر الواحد وفي الجزائر توجد اخطار التملح خاصة في بعض السهول المروية بمياه السدود .

■ **وفي مصر** : يتأثر ثلث الاراضي المروية بسهل النيل والدلتا بالملوحة .

■ **وفي السودان** : ظهر بعض التملح في مشاريع الري بالجزية (وادي مدني) ولكن بدون خطورة في الوقت الحاضر وذلك نظرا لاستعمال مياه ري جيدة .

■ **الجزيرة العربية** : ان نوعية الاراضي والمياه المستعملة تزيد من خطر التملح خاصة تحت الظروف الشديدة الجفاف . ومما يكثر من خطر الملوحة وجود طبقات كلسية وجبسية قريبة من سطح الارض .

■ **الاردن** : لقد اظهرت دراسات مسح التربة وجود الملوحة والقلوية في مناطق متعددة في سهل وادي الاردن وعلى التلال وفي المناطق الصحراوية .

■ **الصومال** : توجد الاراضي المالحة في عدد من السهول الرسوبية وفي المناطق الساحلية .

لما كانت الزراعة في المناطق الجافة تعتمد اساسا على الري ، ولما كانت أراضي هذه المناطق تحتوي غالبا على نسبة من الاملاح ضمن مكوناتها ، ومع استمرار الري والتبخر المباشر من الاراضي والنتح من النباتات فان هناك ميل لتجمع الاملاح سنة بعد اخرى ، مما يحول الارض تدريجيا الى أراضي ملحية . وهذا ما يحدث على الاخص عند غياب الصرف الكافي لازالة الاملاح من قطاع الارض ، وايضا في حال عدم اتباع سياسة مائية تحافظ على توازن الاملاح في منطقة نمو الجذور عند المستوى الملائم لنمو معظم النباتات .

وهنا يجدر القول بأن تكثيف الري دون صرف يساعد حتما على سرعة وزيادة عملية التملح في الاراضي .

ترجع الاملاح التي تتواجد في الاراضي الزراعية في الوطن العربي الى احد مجموعة الاسباب التالية :

(أ) طبيعة الاراضي ذاتها بأن يكون تركيبها

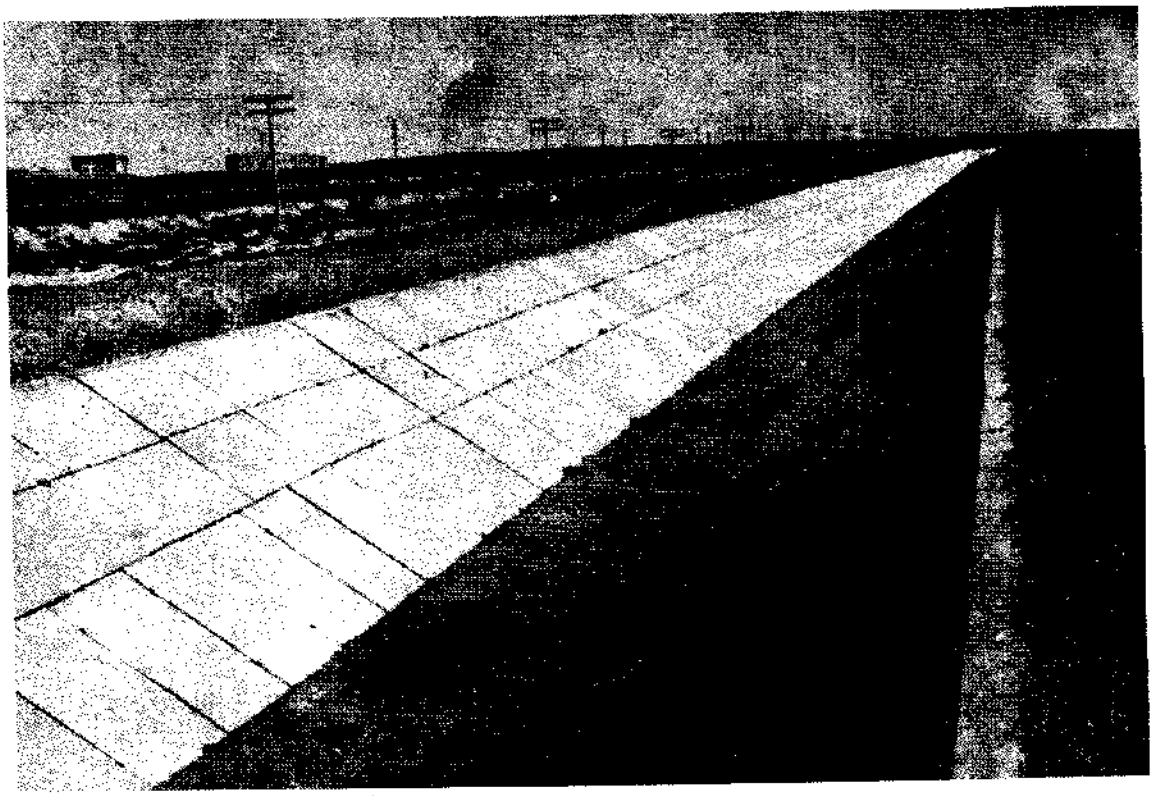

الميكانيكي لا يسمح بسرعة النفاذية مما يؤدي الى آلبخر وزيادة الاملاح ٠

(ب) سوء نظام الري المتبع في اغلب المناطق المروية في الوطن العربي وعدم كفاءة الصرف ، اضافة الى آن نوعية المياه المستخدمة في الري غير صالحة ٠

(ج) وجود الاملاح في المياه تحت التربة التي تصعد بالخاصة الشعرية عند الجفاف ٠

(د) ترك الاراضي الملحية أصلا بورا دون تفكيك سطحها بالحرث ٠ وهذا يساعد على عودة الاملاح التي تم غسلها في المناطق السفلى من التربة ٠

(هـ) عدم اتباع دورات زراعية مناسبة وعدم العناية بخدمة التربة عند تحضيرها للزراعة ٠

(و) استخدام مواد عضوية أصلها من تربة ملحية ٠

كما وان الاسراف في المياه اثناء ري الاراضي الزراعية يعمل على رفع منسوب الماء الاراضي، مما يساعد على صعود المياه المسلحة بالاملاح الى السطح ٠

وقد يلجأ المزارعون في البلاد العربية الى الاسراف في مياه الري ، مما يؤدي الى ارتفاع مستوى الماء الاراضي في التربة الزراعية ،وهذا يؤدي بدوره الى اضرار كثيرة هي :

١ ـ عدم توفير البيئة الصالحة لنشاط الجذور مع التهوية المناسبة لحياة جذور النبات ٠

٢ ـ ارتفاع كمية الاملاح الذاتية في مياه تحت التربة وصعودها بالخاصة الشعرية ٠ مع ترسبها في منطقة الجذور وطبقة سطح التربة ٠

٣ ـ توفير البيئة المناسبة لنشاط بكتريا الاختزال غير الهوائية والضارة لنمو الجذور ٠

٤ ـ تعرض بعض النباتات لامراض مختلفة وتدهور خواص التربة الميكانيكية والكيماوية والبيولوجية ٠

٥ ـ زيادة تكاليف استصلاح آلتربة لاحتياجها الى مياه كثيرة لازمة لغسيل الاملاح ٠

٦ ـ تعرض النباتات لامراض فسيولوجية ٠

● الحلول المقترحة :

١ ـ دراسة المقننات المائية لمجموعة من

المحاصيل الاقتصادية في البلاد العربية ٠

٢ ـ دراسة العلاقة بين كمية مياه الري والمردود الزراعي للمحاصيل ذات الاهمية الاقتصادية ٠

٣ ـ دراسة كمية مياه الري الواجب اعطاؤها لاهم المحاصيل الحقلية والخضراوات وتحديد عدد الريات ومعدل المرية الواحدة لكل محصول ٠

٤ ـ تحديد التبخر ـ النتح الكامن بواسطة العلاقات الافتراضية ٠

٥ ـ التأكيد على استعمال الطرق الاقتصادية في ري المحاصيل والخضراوات ٠

٦ ـ تصميم شبكات الري والصرف بما يسمح باستخدام المياه بأعلى درجة من الكفاءة دون أية معوقات ، وبنفس الوقت يمكن هذا من القيام بعملية غسيل الاملاح من قطاع التربة ومنع حدوث التملح الثانوي في المستقبل٠

٧ ـ التحكم والسيطرة على كميات المياه في أجزاء شبكة الري المختلفة والسماح بقياسات دقيقة لكميات المياه والتوزيع المنتظم بطول وحدات الري مع أقل فقد في تسرب المياه تحت سطح الارض ٠

٨ ـ تخطيط شبكات الري للحصول على الاحتياجات المائية اللازمة للمحاصيل الحقلية وعلى الاحتياجات الغسيلية اللازمة لايجاد توازن مائي ملحي مناسب في فصول الزراعة المختلفة ، خاصة في الاراضي التي هي قيد الاستصلاح أو الاراضي المستصلحة ٠

٩ ـ الحد ما أمكن من الانجرافات السطحية اثناء القيام بعمليات التسوية لسطح الارض من اجل الوصول الى الانحدارات اللازمة سواء في اتجاه مجرى الري أو عموديا عليه ٠

١٠ ـ قد يلجأ الى الري من الآبار التي تحفر في الاراضي الزراعية حيث لا يوجد أمامها مصدر مائي غير المياه الجوفية ٠ ويجب ان يسبق استخدام مثل هذه المياه دراسة نوعيتها وصلاحيتها للري ٠

١١ ـ حصر ومسح الاراضي المعرضة للملوحة في جميع أنحاء الوطن العربي ، وبيان درجة هذه الملوحة وأسبابها ٠

١٢ ـ حصر المصادر المائية في الوطن العربي ونوعية هذه المياه وصلاحيتها للري مع تحديد الاستعمال الصحيح لها ٠

١٣ ـ انشاء الاجهزة المتخصصة لتنفيذ الاستعمالات الاقتصادية لمياه الري ومتابعة العمل وتأمين كل متطلباتها ٠

١٤ ـ استخدام جميع وسائل النشر والاعلام لتحقيق هذه الاهداف ٠

١٥ ـ اقامة مراكز تدريبية متخصصة في مجال الاستعمالات الاقتصادية لمياه الري واستصلاح الاراضي ٠

١٦ ـ الاستعانة بالخبرات العربية والاجنبية والتنسيق معها في هذا المجال ٠

١٧ ـ ابرام وتوقيع الاتفاقيات بين الدول العربية لتبادل الخبرات وتقديم الدورات التدريبية للعاملين في مجال الري واستصلاح الاراضي ٠

● دور المركز العربي في مجال استعمالات الأراضي والمياه :

يقوم المركز العربي بعدد من المشروعات الاقليمية ومنها :

أولا : للمركز العربي محطة أبحاث خاصة بالمقننات المائية لاهم المحاصيل الاقتصادية ، ولقد صدر عن المركز الكثير من الابحاث في هذا المجال ٠ وهو يقوم بتقديم الخبرة والاستشارة للدول العربية التي ترغب بذلك ٠

ثانيا : اقامة دورات تدريبية في مجال الاستعمالات الاقتصادية لمياه الري للاخصائيين العرب ٠

ثالثا : اقامة ندوات تتعلق بالاستعمالات الاقتصادية لمياه الري والتعاون مع المنظمات العربية والدولية ٠

رابعا : حصر مصادر المياه والاراضي في الوطن العربي وتقديم الحلول اللازمة لاستغلال هذه المصادر بالشكل الاقتصادي الامثل ٠

وتجدر الاشارة الى ان المركز العربي يعد مشروعا اقليميا لاستعمالات المياه والاراضي في الوطن العربي بالتنسيق مع البرامج الاقليمية والقطرية والدولية القائمة ٠

■ ■ ■

مزارعو الضفة الغربية .. ينتقدون ميادين صرف أموال الصمود !

●● تلقت الامانة العامة لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب من الامانة العامة للاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب ، صورة عن النداء الذي وجهه مزارعو الضفة الغربية الى اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة منتقدين فيه ميادين صرف أموال الصمود ومطالبين بدعم المزارعين الصغار . وننشر فيما يلي النص الحرفي للنداء .

علمنا ان اللجنة المشتركة ناقشت الاسس التي ستصرف بموجبها اموال الصمود لدعم الاهل في الوطن المحتل. وعلمنا ان هذه الاموال ستصرف للشركات والجمعيات والبلديات وللموظفين وحتى لمن عينوا بعد عام ٦٧ بالاضافة الى كبار المزارعين والمنفذين .

ان مما يؤسف له ان معظم هذه الفئات تقع ضمن مسؤولية سلطات الاحتلال ، فكان اللجنة سامحها الله تعفي اسرائيل من مسؤوليتها تجاه المؤسسات المذكورة وتتولى المسؤولية عنها وهي بذلك تعمل على صمود الاحتلال وتثبيته .

اخواننا اعضاء اللجنة المشتركة : ان ـ الارض ـ هي عنوان الصمود ، والارض فقط هي ما تسعى اسرائيل جاهدة وبشتى الوسائل لتجريدها من اصحابها في الضفة وطبقا للاحصائيات فان سلطات الاحتلال صادرت حتى الان ٨٠٠ الف دونم اي ما يعادل نصف الاراضي الزراعية مذرعة بسببين :

ا ـ بسبب انها املاك دولة غير مسجلة . ب ـ بسبب انها اراضي مهملة وغير مزروعة او معتنى بها . تعالوا ايها السادة وشاهدوا ارض الضفة كم تعاني من الاهمال والبوار ، انها تستغيث اهل الصمود ، انها بور دون حراثة ودون عناية لسبب بسيط : عدم قدرة المزارع الصغير صاحب الارض ـ البعل ـ على حراثة ارضه بسبب غلاء الاجور الفاحش الناتج عن ندرة العمال العاملين في الضفة ، وبسبب سوء حالة المزارع الاقتصادية الذي يعيش ظروفا اقتصادية في غاية السوء واعلموا ايها الاخوة ان المزارعين في الضفة على نوعين :

ا ـ مزارعون كبار وهم اصحاب البيارات ومزارعو الري وهؤلاء يتلقون فيضا من الدعم ومن ناتج ارضهم .

ب ـ اصحاب الاراضي البعلية : وهؤلاء يعانون احوالا معيشية سيئة جدا فارضهم بور ، اشجارهم تلتهمها الافات والاوبئة ، محاصيلهم مرهونة بامطار الشتاء مما يضطر بالتالي لان يؤجر نفسه كعامل في المصانع الاسرائيلية ويترك الارض مهملة ، اضافة لكل ما ليس لهذه الفئة الصابرة الصامدة قلم يدافع عنها او ممثل نزيه يوصل اناتهم واصواتهم المكبوتة لاسماع المسؤولين انهم الاغلبية الصامتة في الضفة الذين لا يشكون همهم وبلواهم الا الله .

اخواننا اعضاء اللجنة : ان احق الناس باموال الصمود واولى الفئات بها ، والذين يجب ان تكون الاموال بمجموعها مكرسة لهم ودون غيرهم هم ـ مزارعو الضفة الصغار ـ فكبار المزارعين لهم من ناتج بياراتهم ومزارعهم المبكرة ما يكفيهم ويزيد عن حاجتهم ، واخواننا الموظفون والبلديات والسلطة المحتلة اولى بهم وعليها ان تتولى دفع التزاماتهم اما ان تتولى اللجنة المشتركة الانفاق نيابة عن اسرائيل فهذا امر في غاية الغرابة اما المصانع والشركات فيعلم الله كم اغتنت واثرت على حساب الشعب الكادح ، كما يعلم الله لمن تعمل ؟

اخواننا : سهل جدا عليكم التعرف على حقيقة بؤس الارض واصحابها ، وكيف تمر السنون والارض بور لم تمسها ضربة معول وهي التي كانت تدر الخير والرزق العميم لاجدادنا واحفادهم . ونقترح عليكم ان توكلوا فئة نزيهة من اهل الخبر وممن عرفوا بالتجرد والنزاهة ان تسجل صغار المزارعين وفقا لسندات الطابو او للوثائق والحجج ان كانت غير مسجلة ، وشريطة ان تكون الارض صالحة للزراعة فتتولى هذه اللجنة دفع اجرة حراثة الارض وتكاليف عزقها ومعالجة اشجارها وان تتأكد بنفسها من هذه الاعمال ، وبعدها سترون كيف ان الارض تهتز وتربو بفضل مساعدتكم المتواضعة لاهلها ، مثل هذا الاجراء يمثل صمود الاهل الحقيقي بل سيكون الصمود بعينه والصمود في الصميم .

مزارعو الضفة الغربية

الأراضي المتأثرة بالأملاح كمشكلة عالمية ومفاهيم السيطرة عليها (١)

بقلم الدكتور فخري ابراهيم مصري [٢]

●● تستدعي الحاجة زيادة انتاج الغذاء بمعدل ٦٠٪ للوفاء باحتياجات العالم الغذائية في عام ٢٠٠٠ ، ولن يتأتى ذلك الا بالاستعمال الأمثل للاراضي بغية الوصول الى اقصى طاقتها الانتاجية ، وكذا تحسين توعية الاراضي وحمايتها باستصلاح المتدهور منها وتنمية وصيانة المتزرع منها ، وامداد الزراعة بما تحتاجه من مستلزمات الانتاج والتقنية . ويشير تقديرات منظمة الاغذية والزراعة الدولية ومنظمة اليونيسكو الى ان مساحة المصادر الارضية بالعالم تبلغ ١٣٫٣ بليون هكتار . ومع أن أحسن الافتراضات تشير الى وجود ٧ بليون هكتار قابلة للزراعة فان ما يستغل منها فعلا يبلغ فقط ١٫٣ بليون هكتار .

وهذا يعني وجود مساحات شاسعة بالعالم قابلة للاستزراع . غير ان تلك الاراضي المنزرعة والمحتمل زراعتها ليست لها بالضرورة نفس مقومات ومستويات الانتاج ، بل ان هناك محددات تعيق استعمالها في الانتاج الزراعي .

وتشمل هذه المحددات الرئيسية العطش أو الجفاف ، وانخفاض الخصوبة نتيجة لوجود نقص أو زيادة في المحتوى المعدني ، وضحالة قطاع التربة ، والتغدق ووجود الجليد المستديم . وتبلغ نسبة الاراضي التي لا تشكل محدداتها خطورة على الانتاج حوالي ١١٪ من مساحة المصادر الارضية بالعالم ، وتوجد اغلبها بأوروبا وامريكا الشمالية والوسطي . ويعتبر الجفاف أكثر المحددات انتشارا اذ يغطي ٣٨٪ من المساحة الارضية . وتعاني منطقتنا العربية بالدرجة الاولى من الجفاف وضحالة

(١) من ابحاث ندوة استعمالات الاراضي التي عقدت في دمشق في الفترة ٥/٣٠ — ١٩٨١/٦/٩ .

(٢) المسؤول الفني في منظمة الاغذية والزراعة الدولية في روما .

قطاع التربة • وتشمل المناطق الجافة ترب

وكما نرى فالترب المتأثرة بالاملاح تقع ضمن تلك المحددة الانتاج نتيجة لوجود الاملاح الذائبة بها في التربة الملحية، مما يسبب نقصا فتعاني النباتات من العطش الفسيولوجي وصعوبة امتصاصها للعناصر الغذائية ، أو لوجود نسبة مرتفعة من الصوديوم المتبادل وارتفاع رقم فتسوء الظروف الفيزيائية بالتربة ويبطء صرفها الداخلي وينقص امتصاص العناصر الدقيقة • ومع وجود هذه المحددات بالتربة المتأثرة بالاملاح فانها تعتبر ذات طاقة آنتاجية كامنة ، ويمكن استغلالها بكفاءة اذا ما استصلحت بالتقنيات المناسبة واتبعت لادارتها اساليب سليمة •

والاراضي المتأثرة بالاملاح موجودة بكل قارة، وهي تقدر بحوالي ٩٧٠ مليون هكتار أي ٧٪ من مساحة اليابسة حسب بيانات خريطة التربة في العالم ، ولا يكاد يخلو منها قطر عربي اذ تبلغ مساحة هذه الاراضي بمنطقة الشرق الادنى حوالي ٣٠ مليون هكتار •

● ما هي العوامل المسؤولة عن تكوين الترب المتأثرة بالاملاح ؟

ان معرفة هذه العوامل تساعدنا على تحديد المسببات ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها ، وهي بالدرجة الاولى :

المناخ : الجفاف وعدم انتظام سقوط الامطار وتوزيعها وزيادة معدلات البخر ـ نتح وانخفاض الرطوبة الجوية وارتفاع الحرارة وشدة الرياح ، كلها عوامل مؤدية للتملح • كما يختلف تركيز ونوعية الاملاح مع المناخ فهي كلوريدات وكبريتات الكالسيوم والمغنسيوم والصوديوم في المناخ الجاف ، وتزداد بارتفاع الرطوبة نسبة كلوريد وكربونات الصوديوم فتحيل التربة الى الصودية أو القلوية بالمناطق الرطبة وشبه الرطوبة •

الماء الجوفي : ويعتمد تأثيره على تركيزه وعمقه وتحركاته • وفي الاحوال التي يمر فيها الماء الجوفي خلال طبقات حاملة للاملاح فقد

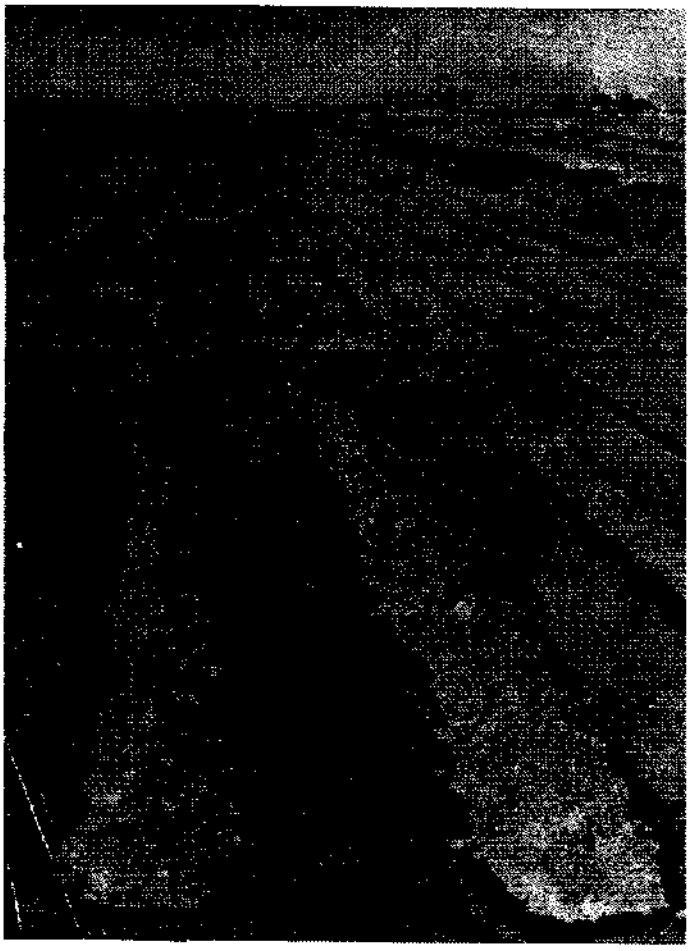

● الري المنظم .. يمنع الملوحة ●

يؤدي وجوده على عمق ١٠ أمتار الى ظهور التملح بالتربة • وعموما يعتبر العمق الحرج لمنسوب الماء الجوفي هو الذي يتراوح بين ٢ ـ ٣ أمتار خصوصا اذا تعذر تحلية مائه باستمرار الري أو هطول الامطار • كما ان التركيز الحرج يتراوح بين ٢ ـ ٣ جرام/ليتر في حالة املاح الكلوريد والكبريتات ويقل عن ذلك الى ٠٫٧ ـ ١ جرام/ليتر في حالة المياه المحتوية على كربونات وبيكربونات الصوديوم •

كما يعزى التملح في بعض الاحيان الى استخدام المياه غير العذبة في الري وكذا الرشح من قنوات الري والمصارف مما يؤدي الى التغدق ثم التملح •

←

التضاريس : غالبا ما توجد الترب المتأثرة بالاملاح بالمنخفضات أكثر من وجودها بالمرتفعات وهي التي تتميز بسوء الصرف الداخلي وثقل نسجتها مما يجعلها عرضة للتغدق نتيجة للرشح من المناطق المرتفعة ٠ وعلى مستوى المزرعة نجد ان اختلاف التضاريس في حدود ٢ ـ ٣ أمتار يؤدي الى تباين الصفات الملحية بين القطع المتجاورة ٠ وحتى على المستوى الدقيق بالحقل قد يؤدي اختلاف التسوية الى ظهور بقع ملحية مميزة ٠

الانسان : يعتبر الري من أهم المدخلات لتحسين الانتاج الزراعي فقد ازدادت المساحة المروية خلال ٧٥ سنة الماضية من ٤٠ مليونا فأصبحت ٢٠٠ مليون هكتار ٠ وكما ان الري وسيلة لعلاج الترب المتأثرة بالاملاح فقد يكون سببا مباشرا للمشكلة في غياب الصرف الداخلي أو سوء الصرف الطبيعي ٠ ويعتبر الانسان عاملا هاما في خلق المشكل من خلال : الاسراف في الري ، التقتير في استخدام المياه بدرجة لا تكفي احتياج النبات وتغطي احتياجات الغسيل ، استعمال مياه ري ذات نوعية سيئة سوء تسوية سطح التربة ، التبوير الصيفي وسوء خدمة التربة واتباع دورات زراعية غير مناسبة ٠

وتحت الظروف الديمية يؤدي تدخل الانسان للاخلال بالنظام المتوازن تحت الغطاء النباتي من غابات وأشجار ، بين المخزون المائي والبخر ـ نتح وارتفاع مستوى الماء الجوفي الى ظهور(التملح بالمناطق المنخفضة باتجاه سريان الماء الجوفي ٠

● مفاهيم السيطرة على التربة المتأثرة بالاملاح :

من الممكن القول بتشابه سبل معالجة أي مشكلة بغض النظر عن طبيعتها ، كما يمكن ايجاد حلول فعالة اذا ما أمكن الاجابة عن التساؤلات الآتية :

■ **ما هي المشكلة** والمبادىء التي تحكم حدوثها ٠

■ **ما هي أولويات المشكلة** وموقعها حسب المعايير الاقتصادية والقومية ٠

■ **ماهي الوسائل** والأعمال التي يجب اتباعها لمعالجة المشكلة ٠

■ **كيف كان** بالامكان تلافي المشكلة وهل يمكن تحاشيها مستقبلا ٠

■ **كيف يمكن** تحقيق قدر أفضل من النجاح ٠

ويمكن القول ببساطة أن الحل الناجح لمشكلة ما يكمن في تفهم وتطبيق خطة أو استراتيجية، أو مفهوم من خمس نقاط : الأسس، الأولويات، التطبيق ، الوقاية ، الاجادة أو التحسين ٠

الأسس : يجب تطبيق ماهو معروف عن أسس منشأ الترب الملحية وتشخيصها لتقدير حجم المشكلة واحتمالات وقوعها ، كما أن تفهم هذه الأسس يساعد على معرفة أسباب المشكلة ووضع العلاج المناسب لها ٠ ويراعى دراسة هذه الأسس بصورة متكاملة مع الاحاطة بتباين أهميتها النسبية ومنهجية التحري عن المشكلة، فمثلا قد يكون تأثير الماء الجوفي وتركيزه أكثر أهمية من غيره بمنطقة ما بينما يكون تفاوت التضاريس أو النوعية السيئة لمياه الري بمناطق أخرى ٠

الأولويات : يتوقف مدى الاهتمام بالمشكلة وأولوية معالجتها تبعا لمدى الحاحها وموقعها بالنسبة للاقتصاد العالمي أو القومي أو أهميتها الاجتماعية ٠ فبالنسبة للأهمية العالمية يكفي القول بأن هناك ملايين من الهكتارات متروكة بورا أو تحت الانتاج الحدي بينما يمكن استغلالها بكفاءة مع بذل قدر من المجهود أو الاستثمارات فيها ٠ ومع اهتمام الهيئات الدولية المتزايد باستصلاح وتنمية الاراضي المتأثرة بالاملاح تبدو الحاجة الى بذل المزيد من الجهود على المستوى القطري٠ فالأراضي تعتبر ثروة قومية لا يسهل تجديدها اذا تدهورت ، كما أن الاكتفاء الذاتي في الغذاء يتوقف بالدور الأول على رفع انتاجية الأراضي ووضع المزيد منها تحت الزراعة ٠ وقد يستدعي ذلك استغلال الأراضي الضعيفة المتخللة للأراضي الجيدة ، ويعتبر هذا الاتجاه أقل تكلفة نظرا لوجود مستلزمات البنية الأساسية والعمالة ٠

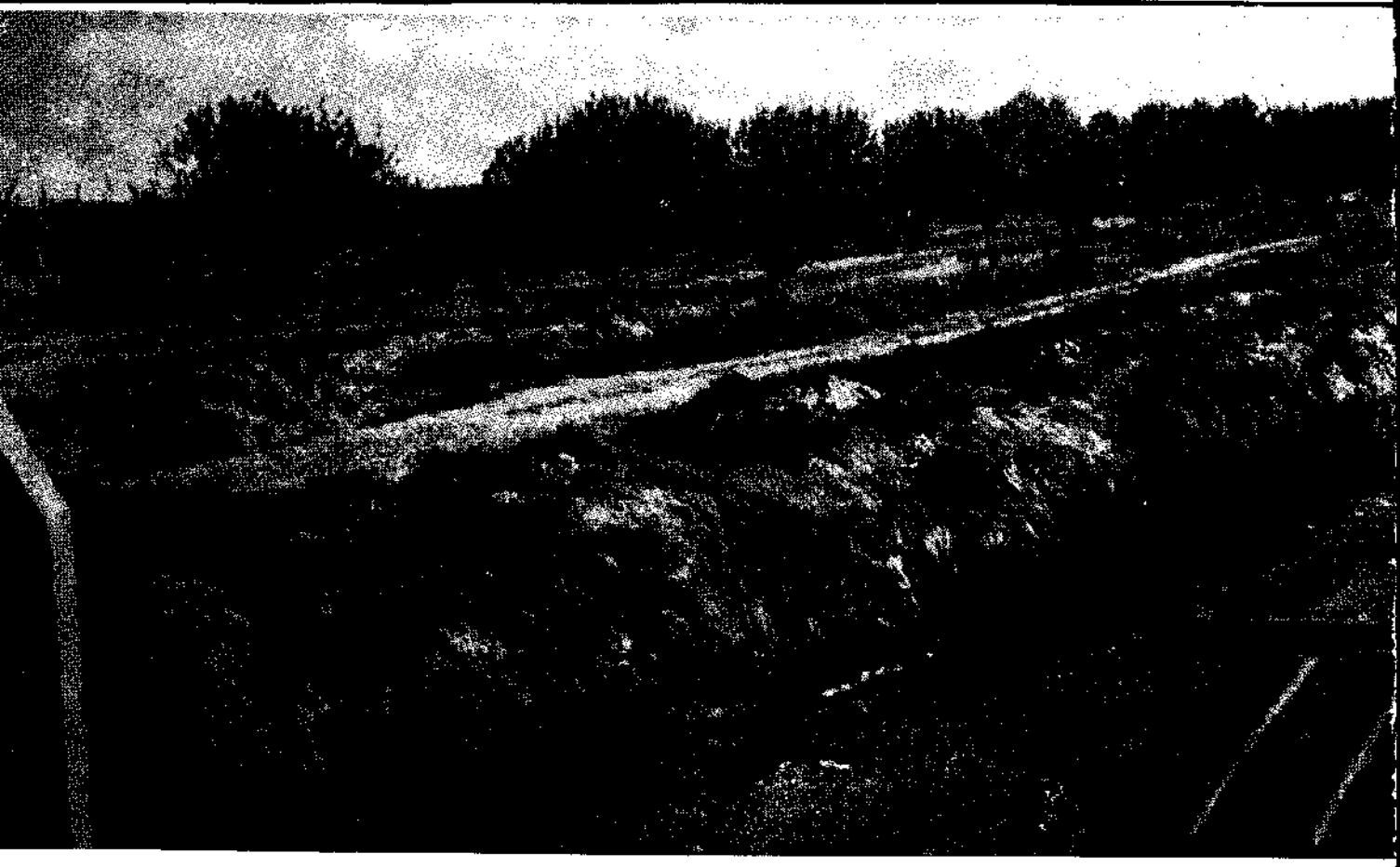

هذا وقد تحكم العوامل الاجتماعية والسياسية دون الاقتصادية أولويات استصلاح الاراضي واستزراعها ٠

التطبيق أو التنفيذ : هناك الكثير مما هو معروف عن تقنيات السيطرة على الأتربة المتأثرة بالاملاح غير أن تطبيقها يتوقف على العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفنية والادارية ٠ ومع ذلك فالعامل المشترك بينها هو التخطيط السليم المبني على :

- وجود مبررات اقتصادية واجتماعية سليمة ٠
- تحريات متعددة الجوانب ٠
- ملائمة الأرض للاستغلال من حيث موقعها وما يحيط بها ٠
- كفاءة الادارة ٠

ويعتبر الري والصرف من أهم النواحي التطبيقية نظرا لحجم الاستثمارات واستمرارية تأثيرها ومخاطر التدهور عند سوء التنفيذ ٠ ويقدر حجم الأراضي المتدهورة نتيجة لسوء ادارة المياه عند الري بحوالي ٥٠٪ من مجموع المساحة المروية ٠ كما يعتبر غياب الصرف الحقلي وعدم ملازمته لمشاريع الري سبباً رئيسياً لمشاكل التملح والتغدق٠وتجدر الاشارة الى أن احتياجات العالم من مشاريع الصرف الحقلي يجب تنفيذها بحوالي ٥٢ مليون هكتار بالدول النامية تقدر تكلفتها بحوالي ١٣٫٧٠٠ مليون دولار بأسعار ١٩٧٥ ،وفي المنطقة العربية يسبب غياب الصرف الحقلي اضراراً بالغة للتربة والانتاج الزراعي ٠

ومن أساليب الاستصلاح اتباع معاملات لتحسين خواص التربة الفيزيائية كالحرث واضافة المصلحات واتباع دورات زراعية مناسبة وزراعة الارز واضافة العناصر الدقيقة كالزنك ،أما استصلاح الأراضي الديمية المتأثرة بالاملاح فيلزمه اعادة التوازن المذكور سابقاً

وامداد المناطق المتدهورة بالمصارف وزيادة كثافة الغطاء النباتي بها ٠

وقد يكون العلاج في بعض الاحيان متوقفاً على كيفية معايشة المشكلة كزراعة نباتات تتحمل الملوحة وتدر عائداً اقتصادياً ٠

تلافي المشكلة أو الوقاية منها : هنا يجب أن نتذكر المثل القائل بأن الوقاية خير من العلاج ٠ ويرجع منع وقوع المشكلة بالمقام الأول الى حسن اختيار الأراضي على أسس تشخيصية تدلنا على ما سيحدث مستقبلا بعد الاستصلاح والاستزراع ٠ ويعزي تملح التربة في كثير من البلدان الى الاسراف في الري واهمال دور المياه الجوفية في عملية التملح وبطء تنفيذ مشاريع الصرف ٠ ويمكن منع التملح عن طريق:

- تبطين القنوات لمنع الرشح ٠
- العمل على تحسين الصرف العميق (العمودي) ٠
- انشاء المصارف الحقلية السطحية وتحسين الخواص الفيزيائية للتربة ٠
- رفع كفاءة عمليات الري ٠
- استمرار رصد التغيرات في خواص التربة مع عمليات الاستصلاح واتباع أساليب العلاج اللازمة ٠

● اجادة وتحسين الاستغلال للاراضي المستصلحة :

ان البرامج الناجحة للسيطرة على الأتربة المتأثرة بالاملاح لا تتوقف فقط على تحديد المشكلة ومعرفة التقنيات اللازمة لعلاجها أو منع حدوثها بل أيضاً على مسلك هذه البرامج أثناء وبعد التنفيذ ٠ ويكمن النجاح أو الفشل بالدرجة الأولى في التنفيذ على المستوى الحقلي أو مستوى المزرعة عند تحويل البرامج الى واقع عملي ٠

ويعزى النقص في تطبيق الأسس المعروفة للاستغلال الأفضل للأراضي المستصلحة الى :

- الحاجة الى تبسيط المادة العلمية المقدمة للفنيين من مهندسين ومخططين ٠
- تخلف نشر وتوصيل ما هو معروف ومتوفر حالياً من المعلومات الكافية ٠
- اصرار بعض القطاعات على تجنب التغيير في سلوكها ٠
- عدم توفر المتدربين والخدمات الارشادية ٠
- نقص البنية الأساسية والتنظيمية ٠
- وجود مشاكل اجتماعية ٠

وعلى ذلك فان اتباع الوسائل الكفيلة بتلافي هذه العوامل السابقة يوفر في الوقت نفسه أسباب النجاح ٠

وانه من الأهمية بمكان اكتشاف المشاكل المرتبطة بتنفيذ المشروع في مراحله الأولية وتعديل خطط التنفيذ في حينه ، ولن يتأتى ذلك الا عند اتباع التنفيذ المرحلي لتحقيق أهداف محددة بكل مرحلة يعقبها ومتابعة لما تم انجازه ٠

ويرجع نجاح أو فشل كبير من مشاريع استعمالات الأراضي الى عوامل تنظيمية أو ادارية ٠ ولو عرفنا مدى تداخل وتشابك العوامل المسؤولة عن السيطرة على الأتربة المتأثرة بالأملاح لعلمنا أنه من الواجب قيام جهاز أو مؤسسة واحدة بالاستصلاح والاستزراع تضمن حسن التنسيق والتعاون بين الفنيين والاداريين العاملين بالمشروع على اختلاف تخصصاتهم ، كما يجب اعطائها مسؤولية التشغيل وادارة المشروع بعد استكماله ٠

أما عن نقص الكوادر الفنية فيجب الاهتمام ببرامج التدريب المحلي والخارجي وتعليم المزارعين القائمين فعلا باستغلال الأراضي من خلال أجهزة الارشاد الزراعي ٠ ولابد لاجادة وتحسين استغلال الأراضي من استمرار عمليات الرصد والمتابعة بغية اكتشاف المشاكل مبكرا ودراسة تأثير عمليات التحسين على الانتاج الزراعي ٠

■ ■ ■

مقتطفات إخبارية

●● دورة تدريبية حول •• التحاليل المخبرية للاراضي :

اقيمت في مقر اتحاد المهندسين الزراعيين العرب بدمشق ، الدورة التدريبية الاولى للتحاليل المخبرية للاراضي . وقد اقيمت الندوة في الفترة ٢٠ — ١٩٨١/٦/٢٧ . ادار الندوة ونظمها المركز العربي لدراسات المناطق والاراضي القاحلة التابع لجامعة الدول العربية ، وحضرها متدربون من معظم الدول العربية .

●● ندوة عربية حول •• الغذاء والامن الغذائي :

قررت رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي اقامة ندوة حول موضوع « الغـذاء والامن الغذائي في الوطـن العربي » . وستقام الندوة في دمشق خلال شهر اكتوبر/تشرين الاول ١٩٨١ .

●● أغنام نيوزيلندة •• تغزو البلدان النفطية :

من المنتظر أن تزيد صادرات نيوزيلنده من لحوم الاغنام الى بلدان الشرق الاوسط هذا العام عن مجموع الصادرات النيوزيلندية الى بريطانيا . فمن اصل ٣١ مليون راس غنم تصدرها نيوزيلندة هذا العام ، هناك ٢٧٪ ستشحن الى بريطانيا ويقدر وزنهـا بـ ١٤٧ الف طن ، ويقابلها ١٤٨ الف طن ستصدر الى ايران والعراق وبعض البلدان الاخرى .

وقد ازدادت مبيعات نيوزيلندة الى الشرق الاوسط منذ عام ١٩٧٨ زيادة كبيرة . ويتوقع مجلس تسويق اللحوم في نيوزيلندة أن تستوعب اسواق الشرق الاوسط كميات اكبر في المستقبل بسبب ازدهار اقتصاديات البلدان المصدرة للنفط في المنطقة ، ممـا يسمح لهذه البلدان باستيراد كميات اكبر من اللحوم النيوزيلندية .

●● حلقة دراسية •• حول التسويق الزراعي :

نظمت منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة في شهر يونيو/حزيران الماضي حلقة دراسية عملية في المقر الرئيسي للمنظمة في روما ، لتعزيز التدريب على التسويـق الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا .

وأعلن السيد صلاح جمعه ، المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للمنظمة في الشرق الادنى ، في بيانه الافتتاحي الذي القاه في الحلقة ان هذه « الحلقة الدراسية تاتي في وقت تشتد فيه الحاجة الى العناية بالتسويق باعتباره المرحلة النهائية لعمليات الانتاج الزراعي .. » ، واضاف السيد جمعه أن دول أقليم الشرق الادنى تعلق اهمية بالغة على الدور الرئيسي للتسويق الزراعي في عمليات التنمية الزراعية .

وقد هدفت تلك الحلقة التي ينظمهـا المشروع الاقليمي للتسويق الزراعي في الشرق الادنى ، بدعم مالي من برنامج الامم المتحدة للتنمية ، والتي شاركت فيهـا مجموعة من دول الاقليم والمنظمات الدولية ، الى مساعدة الدول الاعضاء في تنشيط وتعزيز برامج التدريب في التسويق الزراعي ووضع الخطوط العريضة لتحسين هـذه البرامج في الكليات والمعاهد الزراعية بما في ذلك تصميم برامج ملائمة لتدريب الموظفين والمسؤولين والعاملين في مجال التسويق الزراعي .

وجدير بالذكر أن المشروع الاقليمي للتسويق الزراعي قد بدأ نشاطه في عام ١٩٧٨ بغية تحسين كفاءة التسويق الزراعي ، اقليم الشرق الادنى ، وأن المقر الرئيسي للمشروع في الدوحة/قطر .

مجلة علمية جديدة •• « الثروة السمكية »

قررت الامانة العامة للاتحـاد العربي لمنتجي الاسماك من اتمام الاجراءات الرسمية لاصدار مجلة علمية تحمل باسـم « الثروة السمكية » تعنى بشؤون الثروة السمكية في الوطن العربي وتخصص صفحاتها لنشر الابحاث والدراسات العلمية التي يجريها المتخصصون والباحثون العرب في مختلف حقول الثروة السمكية الاقتصادية والفنية والتكنولوجية والتي تشتمل على ابحاث ودراسات في حفظ وتسويق الاسماك ، طرق الصيد ، شباك ومعدات الصيد ، بيولوجيا الاسماك ، تربية الاسماك ، مزارع الاسماك ، الصيد في المياه الداخلية ، استغلال الصيد ، تصنيع الاسماك ، وغيرها من الابحاث والدراسات الهادفة الى تطوير وتحديث استغلال الثروة السمكية في المياه العربية .

وستقوم الامانة العامة للاتحاد بنشر ما تتسلمه اليها من الابحاث والدراسات العلمية على صفحات المجلة المذكورة بعد عرضها على هيئة مستشاري المجلة التي تضم عددا من ابرز المتخصصين العرب .

ولا ريب في أن هذه المجلة ستكون اول مجلة علمية عربية متخصصة بالثروة السمكية ، وأن ظهورها واضطلاع دورها في خدمة الاقتصاد السمكي العربي سيعتمد على مساهمة المفكرين العرب في اغنائها بابحاثهم ودراساتهم العلمية القيمة .

عنوان المجلة : بغداد ـ العراق ـ ص.ب (٦٤٠٢٠) البرمك .

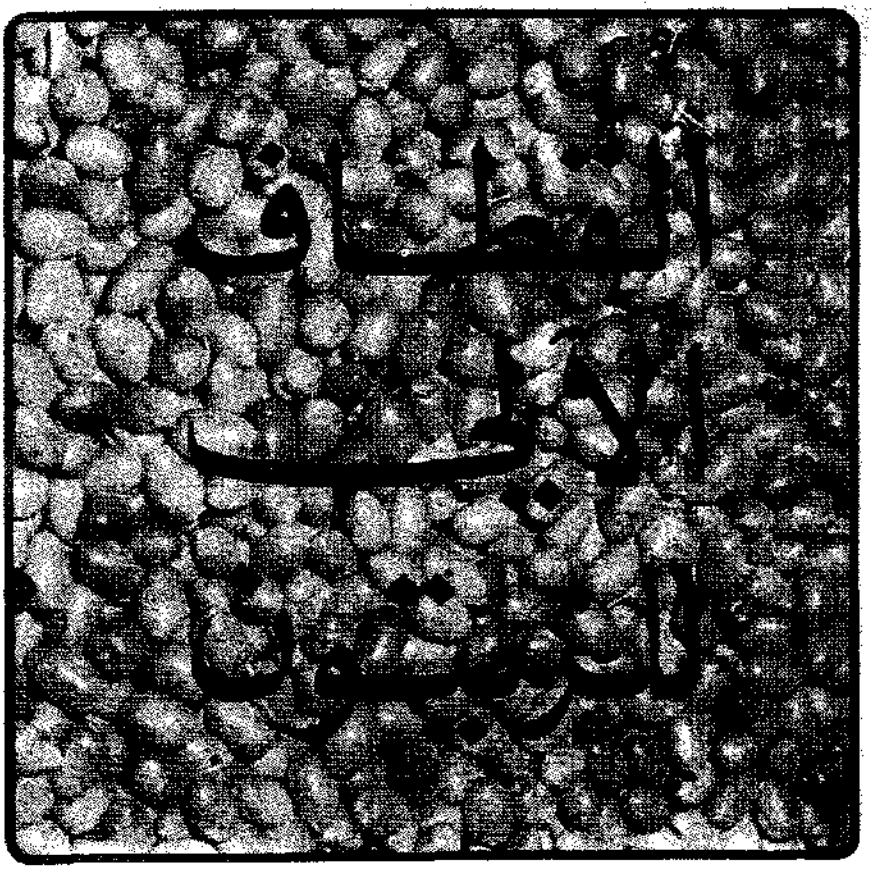

بقلم الدكتور عبد الحميد حسن
أستاذ مساعد في جامعة دمشق

●● تتركز زراعة الزيتون بشكل رئيسي في حوض البحر الابيض المتوسط اذ تبلغ المساحة المزروعة بالزيتون في هذه المنطقة ٩٨٪ من مجموع المساحة العالمية المقدرة بما يزيد عن /١٠/ مليون هكتار تضم حوالي /٨٠٠/ مليون شجرة • ويقدر الانتاج العالمي لثمار الزيتون بحوالي /٨/ مليون طن يستعمل منها حوالي /٧٠٠٠٠٠/ طن للمائدة ويستخرج من الباقي حوالي ١٫٥ مليون زيت ●

يحتل زيت الزيتون من حيث كمية انتاجه المرتبة السادسة بين الزيوت النباتية المنتجة عالمياً ، أما من الناحية النوعية فيعتبر من الزيوت النباتية الأولى المفضلة للاستهلاك المنزلي • وبالرغم من قيام المجلس العالمي لزيت الزيتون بدعم وتشجيع زراعة الزيتون والعمل على رفع انتاجه وتخفيض تكاليفه فان تزايد انتاج هذا الزيت مازال يسير ببطء شديد حيث قدرت هذه الزيادة بحوالي ١٫٨٪ للفترة الممتدة بين ١٩٥٦ ـ ١٩٧٤ ويتوقع ارتفاع هذه النسبة الى ٢٪ سنوياً للفترة الممتدة بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ •

تعتبر زراعة الزيتون من الزراعات الهامة في العديد من الأقطار العربية الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط • ففي سورية مثلا تشغل زراعة الزيتون مايزيد عن ٢٢٪ من مساحة الأراضي المستثمر حيث يوجد مايزيد عن ٢٦ مليون شجرة زيتون انتجت خلال عام ١٩٨٠ حوالي /٣٩٢٠٠٠/ طن ثمار استعمل منها حوالي /٤٠٠٠٠/ طن ثمار للمائدة واستخرج من الباقي حوالي /٨٠٣٠٠/ طن زيت • وبالرغم من التشجيع الذي تلقاه هذه الزراعة فانها تواجه الكثير من العقبات لاسيما في عملية القطاف، اذ يبذل فيه مايزيد عن نصف الجهود المبذولة سنويا على باقي العمليات الاخرى ، وتزيد تكلفته عن مجموع تكاليف هذه العمليات ، وذلك بسبب قلة الأيدي العاملة وارتفاع أجورها والذي يصل في بعض الاحيان لما يعادل نصف قيمة المحصول لذا فقد أصبح من الضرورة بمكان ادخال الآلات المتطورة لقطاف الزيتون بغية زيادة الانتاج

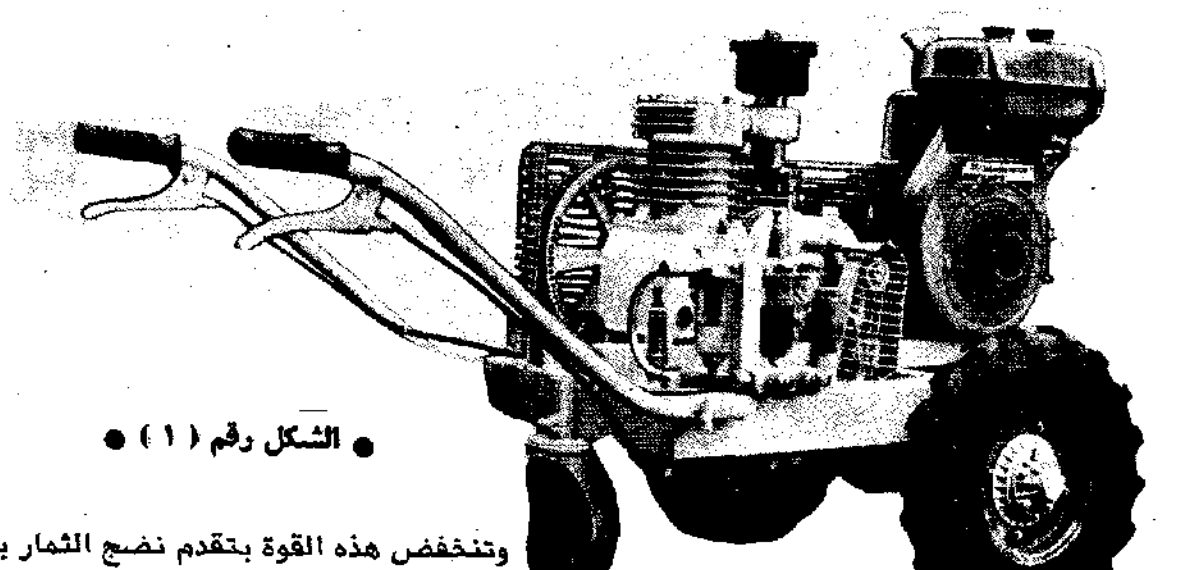

● الشكل رقم (١) ●

وتخفيض تكلفته • ونظراً لكون اقتصادية عمل هـذه الآلات متوقفـة على مقدار تجاوبها مـع الظروف الطبيعية والانتاجية التي تعمل ضمنها فقـد توجب أن يبنى اختيارها وتحديد أمـاكن استعمالها على أسس علميـة سـليمة بحيث يجري القطاف في الموعد المناسب •

● الموعد المناسب للقطاف :

تمر الثمار بعد عقدها بمرحلة تصلب النواة الحجرية وتزايد حجم غلافها الثمري • وبعـد اكتمال حجمها في أوائل الخريف يأخذ لون الثمرة بالتغير من الاخضر الغامق الى الاخضر الفاتح فالاخضر المصفر اللامع • ثم يعقب ذلك ظهور بقع قرمزية تتسع الى أن تشمل كافة سطح الثمرة ثم يدكن اللون متحولا للاسود • ان علامة اكتمال النضج هي ظهور البقـع القرمزية في بعض الاصناف أو اسوداد الثمار في اصناف أخرى ويكتمل نضج الثمار خلال ١٥ ـ ٦٠ يوما حسب الصنف حيث تصل نسبة الزيت عندها لاعلى حد لها (٢٠ ـ ٣٠٪ من وزن الثمرة) • ويتناقص وزن الثمرة بعد اكتمال النضج لفقد جزء من رطوبتها بالتبخر •

تكون الثمار الخضراء القاتمة شديدة الالتصاق بأعناقها وتقدر قوة الشد اللازمة لفصل الثمرة عند هـذه المرحلة بحوالـي /٧ ـ ١٠/ نيوتن وتنخفض هذه القوة بتقدم نضج الثمار بحيث تصبح بحدود /٢ ـ ٤/ نيوتن عند اكتمـال النضج • وقد يتزايد التصاق الثمار الناضجة بأعناقها عند تجدد النمو الخضري بفعل سقوط امطار موسمية •

تتساقط بعض الثمار بعد النضج بتأثير العوامل المناخية والاصابا المرضية والحشرية وتتزايد نسبة الفقد بتزايد فترة بقاء الثمار على الاشجار بعـد النضج • وتفيـد بعض الدراسات بأن اطالة فترة وجود الثمار عـلى الاشجار يسبب تأخير الازهار وانخفاض غلة الاشجار في الموسم المقبل• وعلى هذا فان الموعد المناسب للقطاف هو الذي يضمن اعطاء أكبر غلة من الزيت وغالبا ما يحصل هذا عند تلون ما يزيد عن ٩٠٪ من ثمار الشجرة باللـون الاسود • والتبكير بالقطاف اليدوي بمعـدل ٧ ـ ١٠ أيام قبل هذه المرحلة يمكن أن يعطي زيتا ذي نوعية أفضل ودون أن تتأثر غلة الزيت بشكل ملموس • الا أن التبكير غير مرغوب فيه بالنسبة للقطاف الآلي لبقاء نسبة مرتفعة من الثمار على الاشجار بعد هزها • ان طول فترة القطاف تختلف باختلاف الاصناف والبلدان فهي تمتد من تشرين أول حتى شهر شباط في ايطاليا وقلما تتجاوز منتصف كانون الثاني •

● طرق قطاف الزيتون :

يمكن أن يجري قطاف الزيتون بطرق يدوية أو كيميائية أو آلية (ميكانيكية) •

١ ـ القطاف اليدوي : وهي أول طريقة اتبعت ←

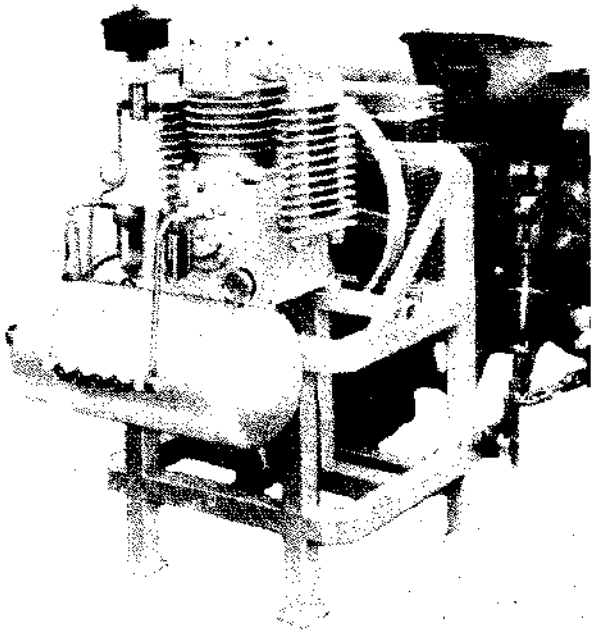

● الشكل رقم (٢) ●

في قطاف الزيتون ومازالت منتشرة في مختلف مناطق زراعة الزيتون لاسيما في الدول العربية، وتجمع ثمار الزيتون بالضرب بالعصي أو بالقطاف اليدوي من الاشجار أو بالطريقتين معا ٠

ففي الحالة الاولى تضرب فروع وأغصان الشجرة بالعصي الطويلة فتتساقط الثمار على الارض ثم تجمع يدويا ٠ تتميز هذه الطريقة بعدم احتياجها لمعدات غالية لكن عيوب هذه الطريقة كثيرة ومتعددة وأهمها: كثرة احتياجها للايدي العاملة (انتاجية العامل وسطيا ٤٠كغ بمعدل ٨ ساعات عمل) ، وكسر نسبة مرتفعة من أفرع الشجرة المعدة للحمل في العام المقبل فتظهر حالة تبادل الحمل (المعاومة) على أشدها باتباع هذه الطريقة ٠ هذا بالاضافة لتضرر الثمار بفعل الضرب والسقوط على الارض ٠

وفي الحالة الثانية تقطف الثمار باليد من الشجرة مباشرة ، وتوضع في أوعية خاصة وبذلك تبقى الثمار سليمة ٠ ويستخدم في هذه الطريقة ، التي تسمى بطريقة الحليب ، سلالم طويلة يصعد عليها عمال القطاف ٠ تتميز هذه الطريقة بعدم الاضرار بالاشجار أو بالثمار وبذلك تعتبر الطريقة المفضلة لقطاف الزيتون المعد للتخليل ٠ وما يعاب على هذه

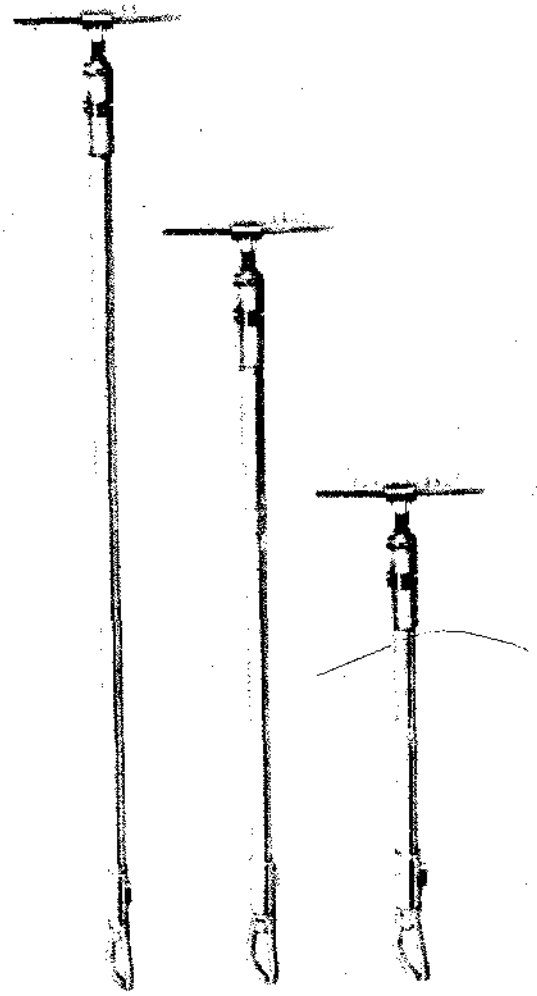

● الشكل رقم (٣)●

الطريقة انخفاض الانتاجية فيها عن الطريقة الاولى ، اذ تقدر انتاجية العامل بحوالي /١٢٠/ كغ على أساس ثمانية ساعات عمل يوميا ٠

ب ـ طريقة القطاف باستخدام المسقطات الكيميائية الهرمونية : تعتمد هذه الطريقة على اضعاف الارتباط بين الثمرة وعنقها أو بين العنق والفرع بحيث تسقط الثمار عند أقل اهتزاز الاتريل ومادة الالصول ٠ وتتوقف فعالية هذه الطريقة على أمور متعددة أهمها : نوع وتركيز المسقط المستخدم وموعد رشه ، صنف الزيتون ومقدار نضجه والظروف الجوية السائدة (حرارة ، رياح ، أمطار) بعد عملية الرش ٠ تبدأ الثمار بالتساقط تدريجيا بعد أيام قليلة من اجراء رش المسقط ومن ثم تجمع بواسطة شباك

● الشكل رقم (٤) ●

موضوعة تحت الاشجار طيلة فترة تساقط الثمار • من مزايا هذه الطريقة أنها تسهل سقوط معظم الثمار بمجردهز أغصان الشجرة •• لكن هناك مآخذ عدة على هذه الطريقة أهمها :

١ ـ لا تتساقط الثمار دفعة واحدة اذ يبدأ مفعول المسقط بعد /٣ـ١٥/ يوم من رشه وبذلك ينبغي ابقاء الشباك أسفل الاشجار لفترة نصف شهر تقريبا • ولتخليص كامل ثمار الشجرة قد تحتاج الامر لهز الشجرة مرتين بفاصل عدة أيام بينهما •

٢ ـ يزداد تساقط أوراق الشجرة قبل الاوان مما يضر بالنمو الخضري وقد يؤثر على الحمل المقبل •

٣ ـ كثيرا ما تسبب هذه المسقطات تدني نوعية الثمار والزيت المستخرج منها •

٤ ـ قد تؤثر المسقطات بشكل سيء على الاشخاص والاحياء الاخرى وخاصة عند الرش بالطائرات •

٥ ـ تكاليف استعمال بعض المسقطات مرتفعة مما يجعل استخدامها غير اقتصادي • ولقد أدت هذه المآخذ لاحجام الكثير من مزارعي الزيتون في الدول الصناعية عن اتباع هذه الطريقة •

ج ـ القطاف الآلي : غالبا ما يستخدم في هذه الطريقة اما أمشاطا اهتزازية أو هزازات الجذع أو هزازات أغصان •

١ ـ الامشاط الاهتزازية

وهي مزودة بضاغط هوائي يعطي /٢٠٠ ـ ٦٠٠/ ل/د بضغط ١٢ ـ ١٤ ضغط جوي • يستمد الضاغط حركته اما من محرك احتراق داخلي استطاعة /٤ ـ ١٤/ حصان ميكانيكي مركب على عجلتين **شكل (١)** • أو يركب الضاغط على المشبك الثلاثي الهيدروليكي للجرار ويستمد حركته من عمود الادارة الخلفي **شكل (٢)** •

يتصل بالضاغط / ٢ ـ ٤ / أمشاط اهتزازية (عالية التردد) مركبة على اذرع طولها ٥ر٠ـ٣م **شكل (٣)** • وبامرار أسنان المشط على السطح الخارجي للشجرة تعلق الثمار بين الاسنان وتنفصل بفعل الاهتزاز • تسقط الثمار اما ←

على الارض مباشرة أو على غطاء قماشي محدود أسفل الشجرة ٠

ويمكن أن يركب على الضاغط الهوائي /١ ـ ٢/ خطاف لهز الاغصان الفرعية للشجرة التي لا يتجاوز قطرها ١٠ سم ٠

من أهم ميزات هذه الطريقة أنها تمكن من جني كامل ثمار الشجرة بعد النضج أو قبله ولا تسبب ضررا للاشجار ، لكن ما يؤخذ على هذه الطريقة هو انخفاض الانتاجية فيها اذ لا تتجاوز /١٫٥ ـ ٢/ مرة انتاجية الطريقة اليدوية ٠ كما أن تكاليفها مرتفعة قياسا بالطريقة اليدوية ويصعب استخدامها في المناطق الوعرة أو شديدة الانحدار ٠

٢ ـ هزازات الجذع

أو الهزازات : يركب الهزاز على جرار دولاب استطاعة /٨٠ ـ ٩٠/ حصان ميكانيكي ذي جسر شد واحد أو جسرين ، أو يركب الهزاز على جرار جنزير استطاعة /٦٥ ـ ٧٥/ حصان شكل (٤) ٠

يكون الهزاز اما قابلا للفصل عن الجرار بنهاية موسم القطاف مما يمكن من استعمال الجرار خلال باقي أيام السنة ، أو يكون الهزاز غير قابل للفصل عن الجرار مما يمنع استعمال الجرار بعد موسم القطاف ٠ ولقد أجرت بعض الشركات تعديلا على هزازاتها الذاتية الحركة بتركيب كالتيفاتور يمكن من القيام بعملية العزق بين الاشجار بوجود الهزاز ٠

يتكون الهزاز من الاجزاء الرئيسية التالية : الهيكل ، الملقط ، الجهاز الهيدروليكي ، ثم آلية التشغيل ٠

يتألف الهيكل من عارضتين معدنيتين مركبتين من أحد طرفيهما مفصليا وسط الجرار من الجانبين بينما يحمل طرفاهما الآخران الملقط ٠ يزود الهيكل برافع هيدروليكي واحد أو أثنين لرفع وتخفيض الملقط ٠ ويرتبط الملقط بالهيكل بشكل مرن اما عن طريق سلاسل جانبية أو عن طريق وصلات مرنة وذلك لتغيير وضعه الأفقي طولياً وعرضياً بواسطة روافع هيدروليكية مناسبة ٠ يغلف فكا الملقط من الداخل بوسائد مطاطية لمنع ايذاء الشجرة عند مسكها ٠ ويفتح فكا الملقط بفعل روافع هيدروليكية بحيث يمكن مسك أشجار يصل قطرها حتى ٥٠ سم ٠ يركب على جسم الملقط محرك هيدروليكي واحد أو محركان على الوجه العلوي أو السفلي له ٠ يقوم الجهاز الهيدروليكي الذي يستمد الحركة من عمود الادارة الخلفي في الجرار بدفع الزيت للمحرك الهيدروليكي تحت ١٤٠ ضغط جوي ٠ ويقوم المحرك الهيدروليكي بادارة أثقال لا مركزية (كتلتها ٥ ـ ٣٥ كغ حسب نوع الأشجار المراد هزها) فتؤدي لاهتزاز جذع الشجرة في جميع الاتجاهات بفعل نجمة ذات ٣٢ سم وبسرعة دورانية ـ ١٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ـ د/د وشوط /١ ـ ٣/ سم ولفترة ـ ٣ ـ ٦ ـ ثوان يتم رفع وتخفيض هيكل الهزاز أو طيه أو تغيير وضعية الملقط أو فتحه وقفله عن طريق آلية التشغيل المكونة عادة من أربعة أذرع مركبة أمام سائق الجرار ٠

عند عمل الهزاز داخل بساتين الزيتون يقترب السائق بالهزاز من جذع الشجرة ويغير وضعية الملقط الأفقية حسب ميل جذعها ليتمكن من مسك الجذع بشكل متعامد مع استقامته على ارتفاع / ٣٠ ـ ٥٠ / سم فوق سطح التربة وبعد اطباق فكي الملقط على جذع الشجرة يشغل الهزاز بسرعة / ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ / د/د وشوط ٢ سم ولمدة /٤ ـ ٥/ ثوان فتتساقط الثمار على شباك نصفية (٨×٨م) سبق مدها أسفل الشجرة بحيث تزيد عن مسقط الشجرة متر واحد على الأقل من جميع الجهات ٠ وبعد ذلك يقوم عاملان بجمع نصفي كل شبكة والقاء ما عليها في مقطورة تجميع ٠ وبعد ذلك يجري تنظيف الثمار من الشوائب بمنظفات هوائية تتميز هذه الطريقة بارتفاع انتاجيتها وانخفاض تكاليفها مقارنة بالطرق الاخرى ٠ اذ يتمكن الهزاز من هز /٤٠ ـ ٦٠/ جذع شجرة في الساعة الواحدة أي تقطف وسطياً ١٥٠٠ كغ/سا ٠ وتقل تكلفة القطاف بمقدار /٢ ـ ٣/ مرة عن تكاليف القطاف اليدوي كما أظهرت تجارب بعض الشركات المصنعة في ايطاليا واسبانيا ٠

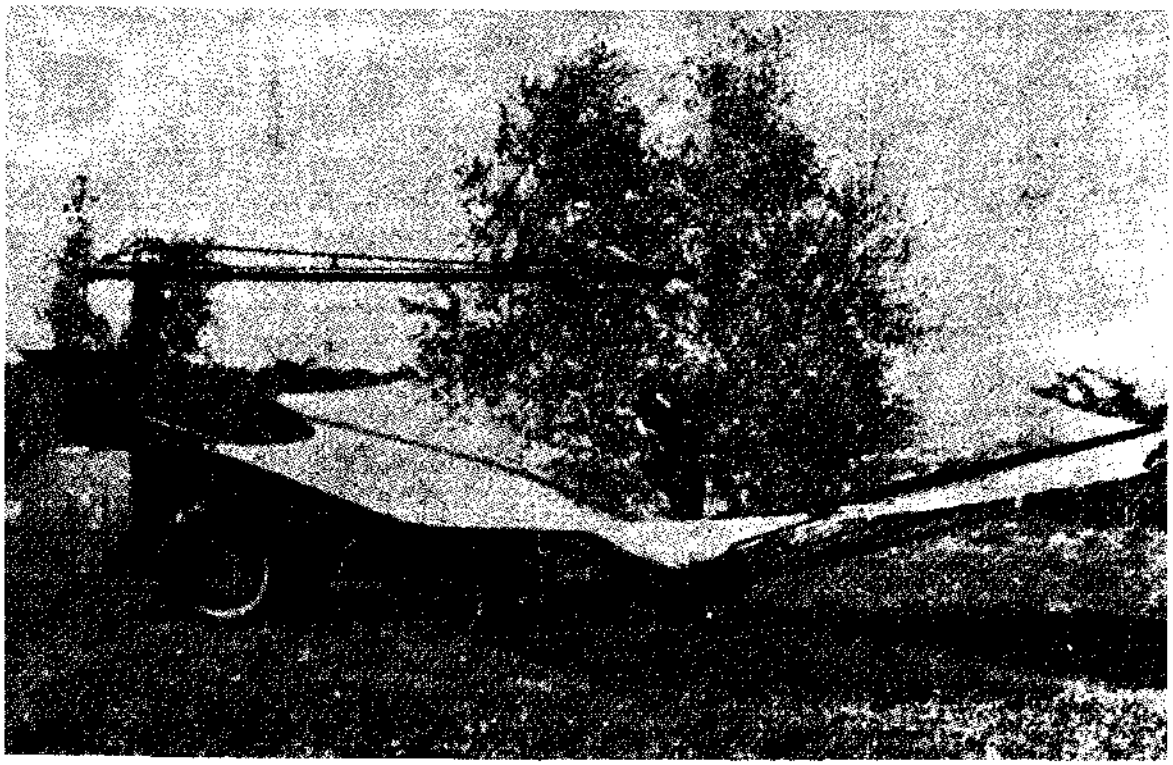

● الشكل رقم (٥)●

يمكن أن تقوم هذه الهزازات بهز الاشجار على أرض البستان التي سبق دحلها بمداحل اسطوانية لجعل سطحها أملسا • ثم تقوم فرشاة آلية بتجميع الثمار في خطين على جانبي الاشجار وتقوم آلة ثالثه (لاقطة) بشفط الثمار والشوائب المرافقة لها لتلقى في صندوق التجميع • تكون الثمار في هذه الحالة شديدة الاتساخ بالاتربة والاوراق والافرع لذا تجري عليها عملية تنظيف هوائي وغربلة ثم غسيل بالماء ومع ذلك تكون الثمار أقل نظافة بكثير من طريقة الشباك • كما تتدنى نوعية الثمار ونوعية الزيت المستخرج منها بسبب الاتساخ والرطوبة ويكون الفقد في الثمار أكبر بكثير مما هو عليه في الطريقة الاولى (باستخدام الشباك) كما أن تكاليف هذه الطريقة أعلى من تكاليف الطريقة الاولى لذا لا يتوقع انتشار هذه الطريقة ضمن الظروف الراهنة •

٣ ـ هزازات الاغصان : تزود هذه الهزازات بشبكة تجميع آلية شكل (٥) تفتح أسفل الشجرة وعلى ارتفاع حوالي ٥٠ سم من سطح التربة • ثم يقوم الغراز بمسك الاغصان الرئيسية للشجرة فوق الشبكة ويقوم بعدها بهز هذه الاغصان فتتساقط الثمار على الشبكة لتمر من فتحة تجميع سفلية الى مقطورة التجميع وقد تعرض الثمار لتيار هوائي لتنظيفها جزئيا من الاوراق المرافقة قبل وصولها لوعاء التجميع • تحتاج هذه الطريقة لايدي عاملة أقل من طريقة الهزاز والشباك لكن انتاجيتها منخفضة مقارنة بطريقة الشباك كما أن تكلفتها أعلى أيضا •

يتبين مما تقدم بأن طريقة القطاف الآلي باستخدام هزازات وشباك نايلون أسفل الاشجار المراد هزها هي أفضل طريقة من طرق القطاف حاليا نظرا لارتفاع انتاجيتها وانخفاض الجهود البشرية والنفقات المادية المترتبة على استخدامها ، ومع ذلك فان ادخال هذه الطريقة ينبغي أن يبني على نتائج تجارب علمية وتحليلات اقتصادية مسبقة في الاماكن التي يراد استخدامها فيها •

■ ■ ■

تسمين سمك التروات القزحي في أقفاص شبكية في بحيرة الأسد

إعداد
المهندس ترفي حسن - المدير العام للمؤسسة العامة للأسماك في سورية
المهندس جميل فاتحي - مدير فرع أسماك الثورة في سورية

●● تشكلت بحيرة الاسد بعد أن أقيم سد الفرات العظيم والذي يعتبر من أضخم وأهم السدود في العالم ، وأخذت البحيرة شكلها الحالي في عام ١٩٧٤ ●●وللبحيرة أهمية كبيرة ، زراعية وكهربائية ، ولكن أهميتها من الناحية السمكية يجب أن يغيب عن تفكيرنا ، خاصة وأن حجمها كبير ●● وأثبتت الدراسات الليمنولوجية والبيولوجية السميكة قيمة وأهمية / بحيرة الصحراء / من الناحية السمكية ، ونحن في هذه المجالة سننقل الى القارىء العربي نتائج تجربة ، أقيمت في هذه البحيرة على أمل استثمار النتائج وتطوير المعطيات .

● وصف البحيرة :

على بعد ١٥٠ كم من مدينة حلب وباتجاه الشرق ، تقع بحيرة الاسد ، شمال سوريا حيث حجزت مياه نهر الفرات حتى منسوب /٣٠٠/م فوق سطح البحر ، وامتدت البحيرة بين خط عرض ٣٥-٤٦-٣٠- شمال عند وادي سليمانيه وخط عرض ٣٦-٢٣-٤٥- شمال بالقرب من قرية رام الله، وبين خط طول ٣٨-صفر- شرق بالقرب من خان الشعر وخط طول ٣٨-٣٤-٤٥- شرق عند جسم السد .

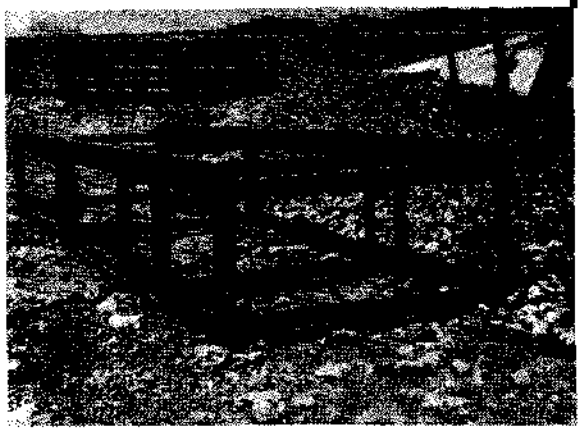

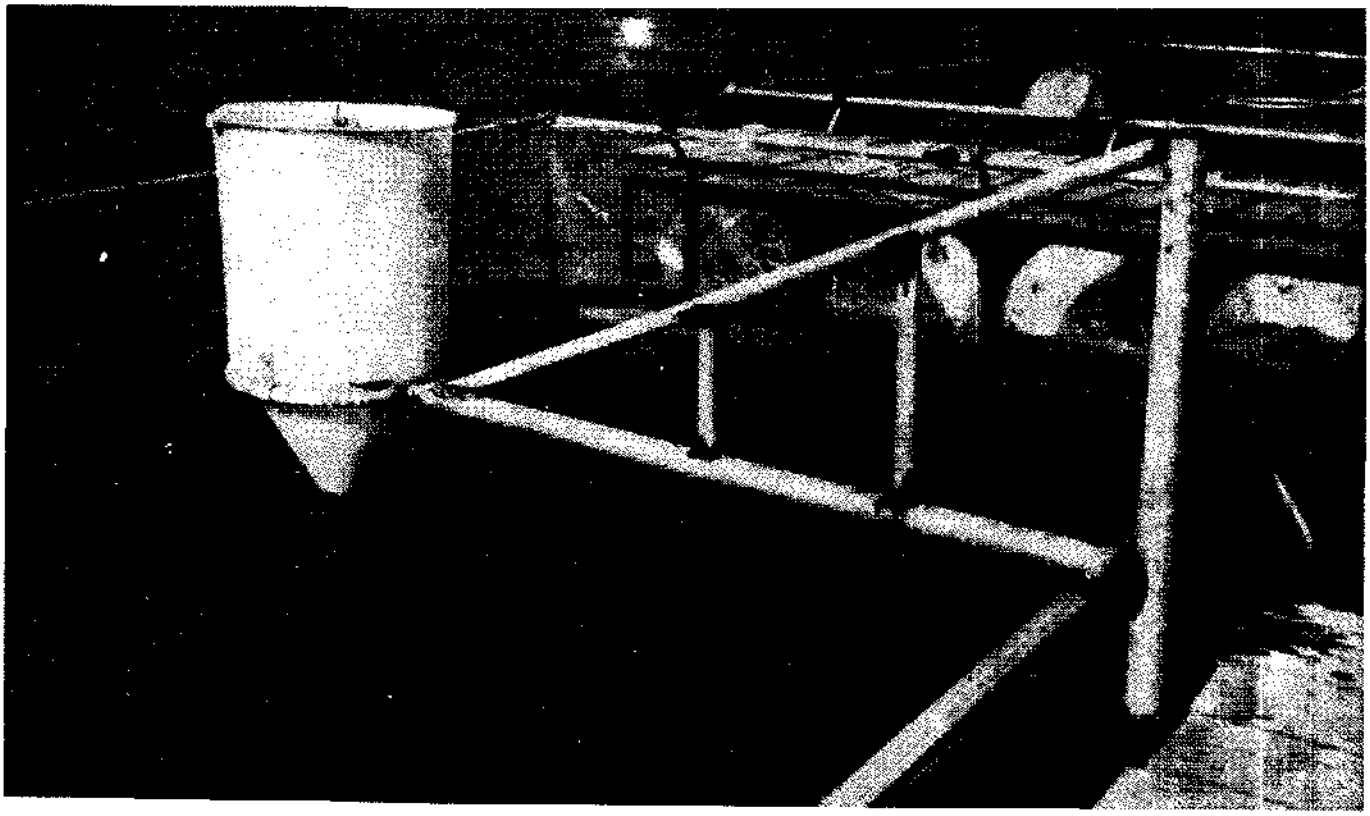

● معطيات شكلية لبحيرة الاسد :

الطول (من رام الله وحتى السد)	٩١ كم
العرض الوسطي	٨ كم
العرض الاعظمي	١٨ كم
طول خط الشاطىء (للبحيرة)	٦٣٤ كم
طول خط الشاطىء (للجزر)	٥٧ كم
السطح (دون الجزر)	٦٠٤ كم
العمق الاعظمي	٤٥ م
العمق الوسطي	١٩ م
الحجم التخزيني	٦١٠×١١٦٢٠ م٣

● الطقس :

يتميز الطقس بصيف حار وجاف ، وشتاء معتدل ، التبخر اليومي الاعظمي /١٨/ ملم ونسبة التبخر الى هطول الامطار هي /١/ الى ١٥ ، حرارة البحيرة العظمى ٢٨ر١ م° والصغرى ٧ م° وترتفع درجة الحرارة في الخلجان غير المحمية الى ٣٠ م° .

● معلومات عن الاقفاص المستخدمة :

الاقفاص المستعمله في هذه التجربة هي اقفاص شبكية تحت الماء جدرانها وقاعها تتكون من شبكة سعة فتحاتها ٥ر٧ مم وحجم القفص الواحد /٣٦م٣/ (٤×٣×٣)م ثبتت على سطح الماء في احدى خلجان البحيرة .

بدء بالتنفيذ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١ وانتهت بتاريخ ١٩٨١/٤/٣٠ واستعمل فيها قفصين شبكيين .

● موقع التجربة :

أ ـ أقيمت التجربة في احدى خلجان بحيرة الاسد قرب مدينة الثوره والمسمى (خليج عايد شرقي) .

ب ـ الصفات الطبوغرافيه للخليج :

العرض	٤٠٠ م
الطول	٧٠٠ م
العمق	١٥ م
اتجاه الرياح	جنوب ـ غرب

جـ ـ خواص المياه وصفاتها :

ـ الحرارة الدنيا	٧ر٥ م°
ـ الحرارة العظمى	١٨ر٥م°
ـ الاكسجين	٩ ـ ١٠ر٥ ملغ/ل
ـ PH	٧ ـ ٩

←

استعمل لهذه التجربة الاعلاف المركزة وتحليلها كيميائيا كالتالي :

بروتين خام	٥٠٪
دهون خام	٨ ٪
اليـاف	٤ ٪
رمـاد	١٣٪

كما تحوي هذه الاعلاف على ١٠٪ رطوبه ، بالاضافة الى مـواد معدنية اخـرى ووحدات فيتامين دولية ٠

أما قطر حبة العلف فهو ٣ر٥ مم ، وتم استهلاك /٩٠٠/ كغ علف خلال فترة التجربة ، واستعمل التعليف الآلي أيضا وفق الجدول التالي حيث ارتبطت الكمية المقدمة بوزن السمكة ودرجة حرارة المياه :

وزن السمكة /غ	درجة حرارة الماء	٨	١٠	١٢	١٤	١٦	١٨
٤٠		١ر٧	٢	٢ر٢	٢ر٢	٣	٣ر٢
٦٠		٢ر٣	١ر٥	١ر٧	٢	٢ر٣	٢ر١
١٣٥		٢ر٢	١ر٤	٢ر١	١ر٨	١ر٢	١ر٥
٢٠٠		١	١ر١	١ر٤	١ر٢	١ر٩	١ر٣

تملأ المعالف الآلية مرتين يوميا ، « الثامنة صباحا » والثالثة مساء ، حيث تكون الكمية في كل معلف حسب الجدول السابق بالاستناد الى وزن السمكة ودرجة حرارة الماء ٠

● زراعة الاقفاص :

تم نقل /٤٠٠٠/ اصبعية من سمك التراوت القزحي من مزرعة الزبداني التابعة للمؤسسة العامة للاسماك ، بوزن وسطي ٤٠/غ/ سمكة ، وكانت وسيلة النقل خزانات خاصة حقنت بالاكسجين بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١ ، ووضع في كل خزان ألف أصبعية ، وعند وصولها الى فرع الثورة والمسافة هنا بحدود /٥٥٠/ كم بين الزبداني وفرع الثورة ٠ وزعت على القفصين المعدين لهذه الغاية ٠

رقم القفص	عدد الاسماك	الوزن الاجمالي	المعدل الوسطي للوزن
١	٩٠٠	٣٦ كغ	٤٠/غ
٢	١٠٠٠	٤٠ كغ	٤٠/غ

ومن هذا الجدول يتضح بان القفص رقم /١/ زرع فيه ٩٠٠ أصبعية فقط بسبب نفوق ١٠٠ أصبعية اثناء النقل ٠

● الحالة الصحية :

كانت الحالة الصحية للاصبعيات جيدة كما ان حالة الاسماك خلال فترة التجربة كانت جيدة ايضا ، ولم نلاحظ اصابات مرضية تذكر وفيما يلي جدول نفوق الاسماك خلال التجربة ٠

● جدول نفوق الاسماك في التجربة

التاريخ	رقم القفص	الكمية	الوزن الاجمالي	اسباب النفوق
١٢/ ١	١	١٠٠	٤٠٠	النقل
١٢/ ٢	١	٢	٨٠	تعلق بالشباك
١٢/ ٣	١	٥	٢٢٠	تعلق بالشباك
١٢/ ٧	١	٥	٢٠٠	تعلق بالشباك
١٢/ ٧	٢	٣	١٢٠	تعلق بالشباك
١٢/١٢	١	١	٤٠	فطريات
١٢/١٣	١	٥	٢٥٠	فطريات
١٢/١٤	١	١	٦٥	فطريات
١/ ٤	١	٢	٢٠٠	فطريات
١/ ٤	٢	٢	٢٠٠	فطريات
١/١٢	١	٤	٢٥٠	فطريات
١/١٠	٢	٣	٢٢٠	فطريات
١/٢١	٢	٣	٢١٠	فطريات
١/٢٩	١	٢	١٧٠	فطريات
١/٣٠	٢	٢	١١٠	فطريات
٢/١٢	١	١	٩٠	فطريات
٢/١٨	١	١	١٠٠	فطريات
٢/١٨	٢	١	٢١٠	فطريات
٢/ ٧	٢	٢	٢٥٠	فطريات
٢/١٠	١	٣	٢٧٥	فطريات
اسف ٢/	١	٥	١٥٠٠	فطريات
اسف ٢/	٢	٨	٢٦٠٠	فطريات
المجموع	—	١٦٢	١١١٧٠	—

٥ ـ النتائج :

بدء بتسويق الانتاج اعتبارا من تاريخ ١٩٨١/٥/١ واستغرق حوالي /١٠/ ايام وكانت الكمية المسوقة هي /٦٠٥/ كغ وعدد الاسماك

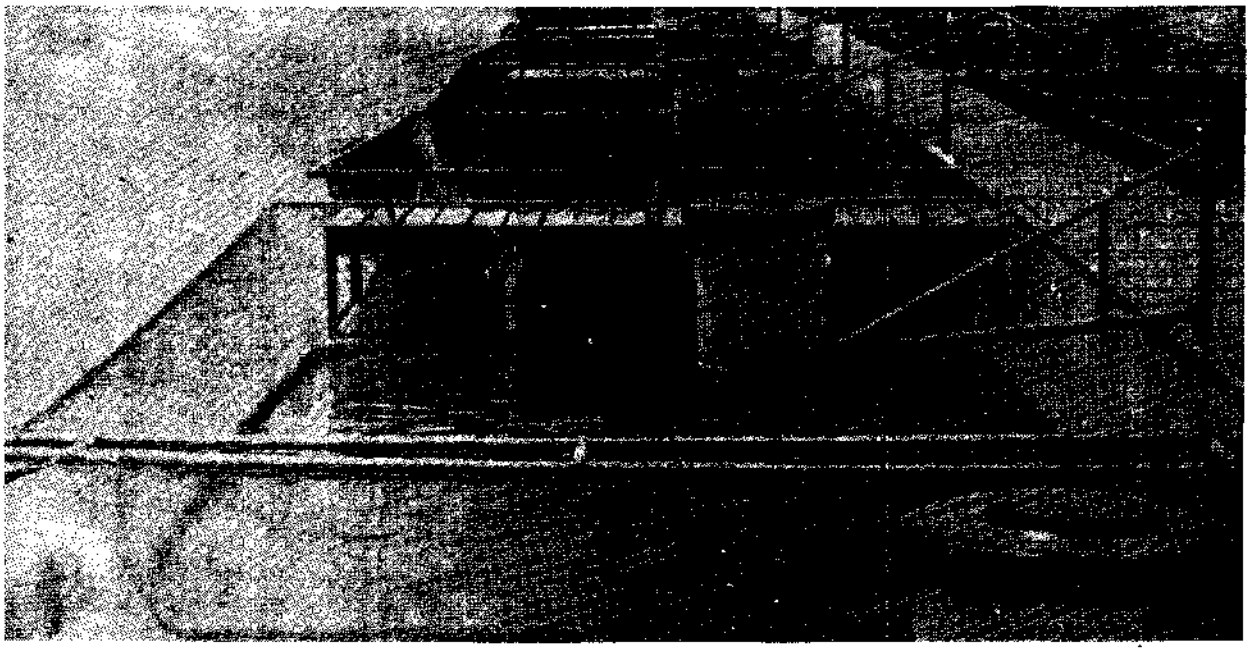

/١٨٣٨/ سمكة أي أن الوزن الوسطي للسمكة هو /٣٣٠/ غ استهلكت /٩٠٠/ كغ علف .

معامل التحويل : ١ر٧

كما استعمل كمية /١٠٠/ كغ علف خلال فترة التسويق كعليقة حافظة للاسماك .

وفيما يلي جدول نتائج التجربة .

● جدول نتائج التجربة

	القفص رقم ١	القفص رقم ٢
تاريخ الزراعة	١٩٨٠/١٢/١	١٩٨٠/١٢/١
كثافة الزراعة	٩٠٠	١٠٠٠
معدل وزن السمكة /غ/	٤٠	٤٠
الوزن الكلي /كغ/	٣٦	٤٠
عدد أيام التغذية	١٥١	١٥١
عدد الاسماك النافقة	١٢١	٣١
تاريخ بدء التسويق	١٩٨١/٥/١	١٩٨١/٥/١
عدد الاسماك في نهاية التجربة	٨٦٩	٩٦٩
وزن السمك الاجمالي /كغ/	٢٨٠	٣٢٥
معدل وزن السمكة /غ/	٣٢٢	٣٣٥
الزيادة في وزن السمكة /غ/	٢٦٥	٢٩٥
الزيادة الاجمالي في الوزن /كغ/	٢٤٤	٢٨٥
العلف المستهلك /كغ/	٤٠٠	٥٠٠
معامل التحويل	١ر٤٦	١ر٤٦
درجة حرارة الماء /م°/	٥ر٧ ــ ٥ر١٨	٥ر٧ ــ ٥ر١٨

٦ ــ الخلاصة :

فترة التجربة التي امتدت من ١٩٨٠/١٢/١ لغاية ١٩٨١/٤/٣٠ نفذ خلالها تسمين سمك التراوت القزحي في اقفاص شبكية ببحيرة الاسد بغية تسويقه للاستهلاك بعد ان انتهى موسم تسمين سمك الكارب .

ان اصبعيات التراوت المستعملة نقلت من مزرعة الزبداني بوزن وسطي ٤٠ غ زرعت بقفصين حجم القفص الواحد /٣٦م٣/ وقد تراوحت درجة حرارة الماء خلال فترة التجربة بين ٥ر٧ ــ ٥ر١٨ م وكان مكان التجربة هو خليج عايد شرقي قرب مدينة الثورة .

زرعت الاقفاص بمعدل ٣٦ كغ للقفص رقم/١/ و /٤٠/ كغ للقفص رقم /٢/ واستعمل العلف المستورد الذي يحوي ٥٠/ بروتين خام .

وقد وصل المعدل الوسطي لوزن السمكة الواحدة /٣٣٠غ/ اي بزيادة قدرها /٢٩٠غ/ وزيادة اجمالية قدرها /٥٢٩/كغ وذلك بعد /١٥١/ يوم تغذية اي ان نسبة الزيادة /٧٢٥٪/ .

وقد تم استهلاك /٩٠٠/كغ علف كانت تعطي للاسماك بواسطة المعالف الآلية ونسبة التحويل هي (١ : ١ر٤٦) .

تم انتاج /٦٠٥/ كغ من كلا القفصين وكانت كمية الاسماك النافقة /١١ر١٧٠/ كغ وقد سوقت كامل الكمية والبالغة /٦٠٥/ كغ في مركز البيع التابع للمؤسسة العامة للاسماك فرع الثورة عدا /٣٠/ كغ تم تسويقها في مدينة حلب .

اخيرا يمكننا القول ان سمك التراوت القزحي يمكن تسمينه في اقفاص شبكية في بحيرة الاسد خلال فصلي الخريف والشتاء وبدء موسم التسمين يبدء عندما تنخفض درجة حرارة الماء عن ٢٠م° وينتهي عندما ترتفع الى ٢٠م° . وبعد انتهاء موسم تسمين سمك الكارب مباشرة .

■ ■ ■

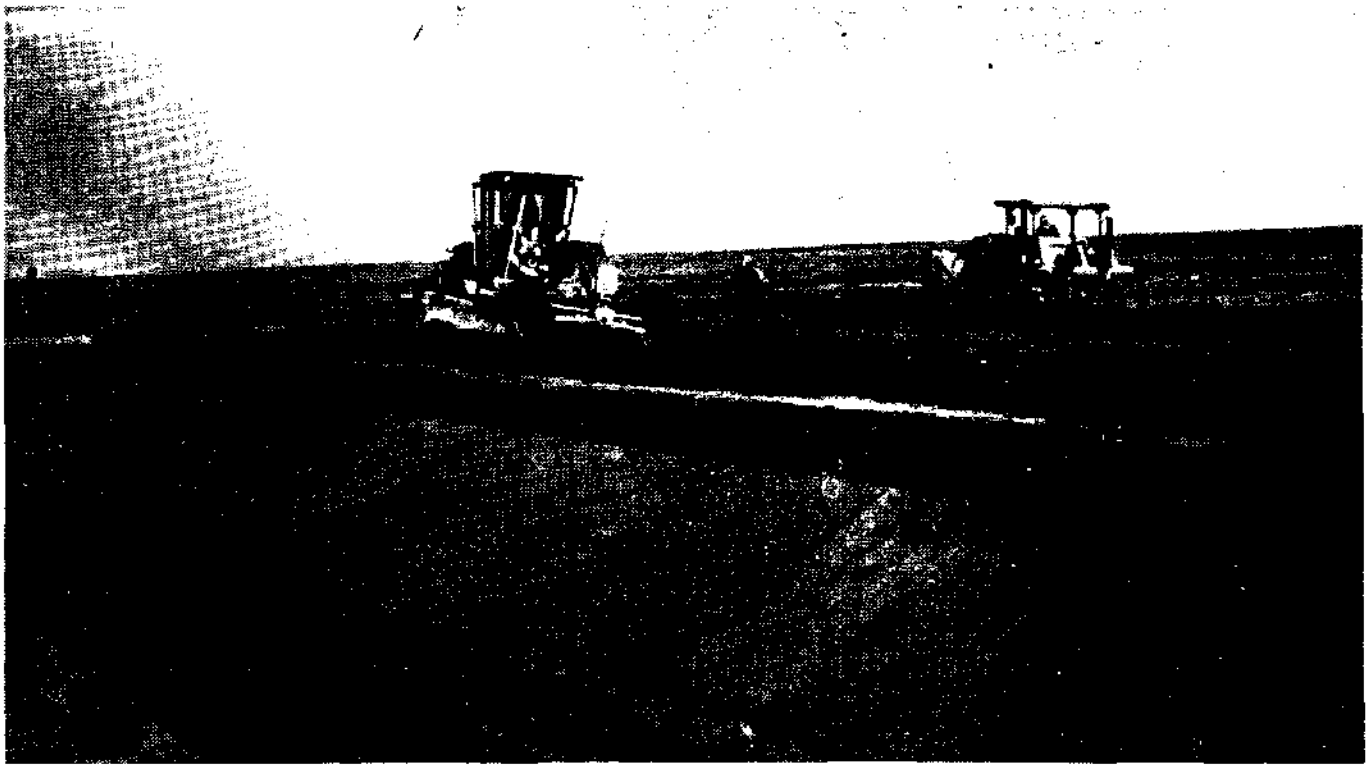

المكننة الزراعيّة والتكامل العربي في مجال تصنيعها واستخدامها

فرنسا تمتلك من الجرارات قدر ما تمتلكه الأقطار العربية مجتمعة!

احتياجات الوطن العربي لا تقل عن «٣٠» ألف جرار سنويًا.

●● تعتبر الزراعة في الوطن العربي متأخرة ولا تسد متطلبات سكانها من المواد الغذائية بل وصل الحال الى ان الوطن العربي يستورد ٥٠٪ من احتياجاته الغذائية من خارج المنطقة العربية بالرغم من توفر القاعدة الزراعية العريضة من أرض ، مياه ، مناخ ، تمويل ، وأيدي عاملة فنية وغير فنية . ان سبب انخفاض الانتاج الزراعي بالرغم من توفر القاعدة الزراعية التي تم ذكرها ان هناك عوامل عديدة هي السبب في ذلك ومنها بالدرجة الاولى عدم استعمال المكننة الزراعية التي تعتبر من المستلزمات الضرورية للحصول على انتاج وفير واقتصادي اذا ما أحسن استخدامها . فباستخدام الآلات الزراعية يمكن تجهيز الارض الزراعية بصورة متقنة وفي وقت قصير مقارنة باستعمال الايدي العاملة وحيوانات العمل كما هو حاليا متبع في معظم الاقطار العربية .

● المكننة الزراعية : لماذا هي ملحة في الوطن العربي ؟!

هذا وان طبيعة المناخ في الوطن العربي وتنوعه يجعل من السهل انتاج محصولين او اكثر في السنة ، الامر الذي يتطلب تهيئة التربة واعدادها بسرعة بعد حصاد كل محصول لكي يتسنى البدء بزرع المحصول التالي قبل فوات موعد الزراعة . وان للمكائن الزراعية فائدة كبيرة في تسوية التربة مما يجعل من السهل ريها في فترات قصيرة وتوزيع المياه فيها بصورة متساوية حيث يأخذ كل نبات حاجته من المياه وبشكل منتظم بعكس التربة التي لم تتم تسويتها حيث يتسبب جفاف النباتات التي تقع في الارض المرتفعة من جراء عدم وصول الماء اليها واختناق النباتات التي تقع في الارض المنخفضة من جراء كثرة الماء وركوده في تلك المنطقة . هذا بالاضافة الى ان المكائن الزراعية تستعمل في تطهير جداول الري بسهولة وخلال فترات قصيرة اذا ما قورنت عملية التطهير باستعمال الايدي العاملة والوسائل التقليدية القديمة . كما ان التوسع الافقي في الزراعة لزيادة الرقعة الزراعية واستصلاح الارض وشق الترع (قنوات الري) وفتح المبازل لتصريف المياه المالحة واستزراع الاراضي الشاسعة التي تبور سنويا في الوقت الحاضر وغيرها من العمليات تتطلب التوسع في استخدام المكائن الزراعية بمختلف انواعها والعمل على تصنيعها محليا وذلك من اجل النهوض بالقطاع الزراعي واستغلال الامكانات الهائلة المتوفرة في الوطن العربي التي لم تستغل بعد ، ومن اجل الاقتصاد في كميات تقاوى البذار وتوزيع البذور بصورة منتظمة عند نثرها مما يسهل نموها وحصولها على كفايتها من الشمس والغذاء بصورة متساوية وامكانية تعشيبها من الحشائش الغريبة بسهولة وتوزيع السماد الكيماوي والعضوي في التربة بصورة منتظمة وفي وقت قصير ، فان استعمال المكائن الزراعية المصنعة لهذا الغرض في تلك العمليات يوفر الكثير من الوقت والمال ويعطي مردودا كبيرا يمكن شرحه في مجال آخر .

● مقارنات عربية لاستخدامات المكننة الزراعية في الوطن العربي

يعتبر استعمال المكننة في الزراعة العربية منخفضا جدا مقارنة بالبلدان المتقدمة وذلك لقلة الاعداد المتوفرة من الجرارات في الوطن العربي حيث بينت احصائيات كل من منظمة الاغذية والزراعة الدولية ومركز التنمية الصناعية للدول العربية في عام ١٩٧٧ ان عدد الجرارات في الوطن العربي يتراوح ما بين ١٦٠٠٠٠ الى ١٩٠٠٠٠ جرارا وان نسبة الزيادة في عدد هذه الجرارات لا تزيد عن ٦٪ سنويا . وهذا يظهر مدى تفاقم العجز في استعمال الساحبات (الجرارات) اذا ما بقيت الحالة على ما هي عليه الآن .

هذا ويمكن توضيح حجم هذا العجز في استعمال الجرارات في الوطن العربي اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان فرنسا ـ مثلا ـ التي بلغ عدد سكانها ٥٠ مليون نسمة في عام ١٩٧٦ كانت نسبة عدد المشتغلين في الزراعة فيها فعلا ٢ر٤٪ ويمتلكون ١٤٠٠٠٠٠ جرارا ، بينما بلغ عدد سكان الوطن العربي في نفس الفترة ١٥٠ مليون نسمة ونسبة عدد المشتغلين في الزراعة ٢٣٪ ، وان عدد الجرارات المتواجدة في الوطن العربي لم يتجاوز ١٦٠٠٠٠ جرارا . وهذه الارقام تبين بان حصة كل ١ر٧ فردا زراعيا في فرنسا جرارا واحدا بينما حصة كل ١٤٥ فردا زراعيا في الوطن العربي جرارا واحدا وهذا طبعا ينعكس على الناتج الوطني الاجمالي فبينما تبلغ حصة الفرد الواحد من الناتج الوطني الاجمالي ٥٩٥٠ في فرنسا تصل الى ٨٠٠ للفرد الواحد بالوطن العربي ومن المثال الوارد اعلاه يتبين بان المزارعين العرب يمتلكون جرارات بمعدل ٨٠ مرة اقل مما يمتلكه المزارعون الفرنسيون .

اما عدد الجرارات بالنسبة لمساحة الارض الزراعية فان معدل ما يتوفر منها في الوطن العربي هو جرار واحد لكل ٢٩٠ هكتارا بينما تصل النسبة الى ٢٠ هكتارا في اوربا وتصل في بعض المناطق الاوروبية الى ١٠ هكتار لكل جرار .

هذا ويمكن ان يكون الفرق اكثر بكثير عندما تكون المقارنة مع قطر عربي كالسودان الذي حباه الله بأرض زراعية شاسعة وخصبة تقدر بعشرات الملايين من الافدنة اذا ما اخذ بنظر الاعتبار الاراضي المروية المزروعة فعلا والممكن ريها نتيجة لتحسن الكفاءة في الري واستغلال مصادر اخرى للمياه ، والاراضي الزراعية المعتمدة على الامطار والتي يمكن ان تصل

في الامد الطويل الى ما يقرب من ١٠٠ مليون فدان (٤٠ مليون هكتار تقريبا) فهو لا يمتلك سوى ١٤٠٠٠ جرارا مما يبين ان نسبة الجرارات الى المساحة ، نسبة ضئيلة للغاية .

● الوطن العربي لا يمتلك سوى ١٪ من جرارات العالم !..

يتضح من دراسة قامت بها الجامعة المستنصرية في بغداد عام ١٩٧٦ بأن البلدان الراسمالية المتقدمة التي تمتلك ٢٦٪ من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة في العالم تمتلك اكثر من ٧٣٪ من عدد الجرارات الزراعية .

اما بالنسبة للوطن العربي فمع انه يمتلك ٣٪ من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة في العالم فان نسبة ما يمتلكه من الجرارات الزراعية اقل من ١٪ وهذا يبين مدى التخلف الذي تعانيه الدول العربية في هذا القطاع الزراعي الهام وبالرغم من قلة استعمال الآلات الزراعية في الوطن العربي الا ان حجم الطلب آخذ في الازدياد سنويا .

تكامل اقتصادي عربي في مجال تنمية صناعة السيارات والجرارات

● شركة عربية للاستثمارات الصناعية وتصنيع المعدات الزراعية !

وانطلاقا من هذا الوضع ولفرض تحقيق التنمية المشتركة للدول العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي في تصنيع المكائن والآلات الزراعية على اسس اقتصادية وتجارية سليمة وبناء على توصيات ندوة تنسيق صناعة السيارات والجرارات والمكائن والمعدات الزراعية بشان التنسيق والتعاون في مجال هذه الصناعات المنعقدة في بغداد سنة ١٩٧٢ ، واقتناعا من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية باهمية المشروعات العربية المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي عموما والتنسيق الصناعي خصوصا بين الدول العربية وبمساهمتها في دفع عجلة التنمية في هذه الدول ، وتحقيقا لما نصت عليه اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وبمقتضى القرار رقم ٧٤٤ المتخذ بالدورة العادية السابعة والعشرين بتاريخ ٧/٦/ ١٩٧٦ بانشاء الشركة العربية للاستثمارات الصناعية براسمال قدره ١٥٠ مليون دينار عراقي ، **وتحديد اغراضها في المجالات التالية :**

- صناعة سيارات الصالون .
- صناعة الجرارات والمعدات الزراعية .
- صناعة الشاحنات والحافلات .
- صناعة عربات القطار .
- صناعة محركات الاحتراق الداخلي .
- الصناعة الكهربائية والالكترونية .
- الصناعات المغذية للصناعات السابقة .

والتي اتخذت مدينة بغداد بالجمهورية العراقية مقرا لها والتي ستقوم بانشاء فروع ومكاتب في الاقطار العربية بعد اجراء دراسة قانونية اقتصادية بهدف تحديد غاياتها ورؤوس الاموال اللازمة لها واقتصادياتها بما يحقق التنسيق والتكامل الصناعي.

هذا وقد باشرت الشركة اعمالها وواجباتها بتاريخ ١٩٧٩/٢/٣ بتكليف احد بيوت الخبرة العالمية لدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع في سبعة عشر قطرا عربيا للوقوف على الصناعة المشابهة القائمة وحاجة السوق العربية للمنتجات الخاصة بالجرارات والسيارات والصناعات المغذية والمعدات الزراعية كالحاصدات وغيرها من المكائن كما انها اعطت اهتماما كبيرا لمشروع تكوير الحديد .

● الشركة أحدثت مركزاً للمعلومات والمشورة حول التصنيع الزراعي

هذا وبالنظر لعدم توفر بيانات كافية عن الوضع الحالي للصناعة وعدم صلاحية بعضها من البيانات المتوفرة لكونها غير دقيقة الامر الذي يجعل مهمة التعاون والتكامل بين الصناعات الهندسية في الوطن العربي عملية صعبة ، لذلك قررت الشركة انشاء مركز للمعلومات يقدم الخدمات الاستشارية للشركات الفرعية ويساعدها في تنظيم انشطتها ويمدها بالمعلومات الادارية والتنظيمية المعتمدة على احداث البيانات على المستويين القومي والنوعي .

هذا وقد اخذ بنظر الاعتبار عند وضع النظام الاساسي للشركة بأن تقوم بصناعة السيارات والجرارات للاستفادة من استغلال الطاقات القصوى المتوفرة للمعامل حيث ان ما ينطبق على صناعة السيارات ينطبق الى حد كبير على صناعة الجرارات، بالاضافة الى الصناعات الاخرى المغذية . كما روعي

الاخذ بالتخصص الانتاجي من اجل الاستخدام الكفء للموارد واقتسام الاسواق بحيث يمكن صنع بعض اجزاء المكائن في عدة بلدان عربية عن طريق انشاء فروع أو وحدات للشركة القابضة (الام) . كما روعي عدم الحصر في صناعة الآلات والمعدات الزراعية بل شمول الصناعات المرتبطة بها والواردة نصوصها باغراض الشركة .

● مقومات التصنيع العربي المشترك للآلات والمعدات الزراعية

وان الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي بذلت جهدا كبيرا في التهيئة والتحضير لهذه الشركة واعلان انشائها قامت بهذا الجهد ايمانا منها بان هذه الشركة تعتبر مدخلا رئيسيا للتكامل الاقتصادي العربي في مجال تنمية صناعة السيارات والجرارات وسد احتياجات الاقطار العربية منها خاصة وان المواد الاولية لهذه الصناعة متوفرة في الارض العربية ويتحقق منها ارباحا تزيد كثيرا مما يتاتى من تصدير الخدمات والمواد الاولية الى الخارج كما يقلل اعتمادها على المصادر الاجنبية .

وبالاضافة الى ما ورد اعلاه فان هذه الصناعة سوف توفر جرارات من نوع واحد او نوعين لكي يسهل ضمان توفير قطع الغيار بعكس ما هو عليه الوضع الحالي في الوطن العربي حيث يوجد عشرات الانواع من الجرارات المستعملة في بعض الاقطار العربية مستوردة من مختلف المجهزين من خارج المنطقة العربية . ومن جراء ذلك فان ما بين ٢٠ — ٣٠٪ من الجرارات متوقفة عن العمل لعدم توفر قطع الغيار لها . بالاضافة الى ذلك يرجع انخفاض التبادل التجاري بين الدول العربية في مجال قطع الغيار لاعتماد صناعة الجرارات في بعض الاقطار العربية خططها الانتاجية على اساس قطري وليس على اساس قومي .

ومما هو جدير بالذكر بأنه لا بد وان يكون هناك تكامل قطاعي في عدد من الصناعات كما هو الحال في دول الكوميكون والسوق الاوربية المشتركة او في امريكا اللاتينية ، حيث يتم توزيع الصناعات فيما بين الاقطار العربية وفقا للامكانات المتوفرة في كل قطر عربي وترويج منتجاتها باعتبارها سوقا واحدة كالسوق العربية المشتركة التي يؤمل انتماء الاقطار العربية الاخرى لها للاستفادة من مزاياها باجراء تحرير التبادل التجاري والغاء القيود الجمركية .

ولا بد في هذا المجال من ذكر مضمون قرار مجلس الوحدة الاقتصادية المرقم ٧٦٨ المتخذ في دورته العادية التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٥ والذي تضمن قيام الامانة العامة بالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة باعداد دراسة تفصيلية حول التنسيق المسبق للانتاج الصناعي بحيث تتضمن هذه الدراسة أمثلة للصناعات التي تتطلب ضرورة تنميتها اخضاعها للتنسيق المسبق . وكان مبعث هذا القرار هو تفادي اخطار التوطين الصناعي واستثمار رؤوس الاموال الكثيرة في بعض الاقطار العربية التي يصبح التنسيق بينها مستقبلا أكثر كلفة وأقل كفاءة .

● تكامل على أساس التصنيع الكلي وليس التجميع !

ترى الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان يكون التنسيق والتكامل الصناعي في

صناعة الجرارات نابعا من التجربة الجزائرية على اساس التصنيع الكلي وليس التجميع وذلك لتحرير الصناعة العربية من اية تبعات لشركات اجنبية التي قد يحدث خلاف معها في بعض المواصفات والانواع المطلوبة وعجز في الايفاء بتزويد قطع الغيار كما حدث في الكثير من الاقطار العربية التي خسرت الكثير من جراء توقف جراراتها بدون عمل لعدم توفر بعض قطع الغيار بسبب قلة انتاجها في الشركة المجهزة او بسبب بطء الاستجابة على الطلبات او بسبب النقل والاجراءات الكمركية في الموانىء وغيرها .

● خلاصة وتوصيات :

من الدراسات التي اجريت من قبل المؤسسات المختصة والتجربة العملية يتبين بان المعوقات الرئيسية التي تقف امام انتشار الجرارات في الوطن العربي وعدم الاستفادة منها بصورة كفؤة هي :

■ ان الاتجاه السائد في صنع الجرارات في الوطن العربي معتمد على اساس التنفيذ القطري .

■ تعدد الانواع المصنعة او المجمعة او المستوردة بصورة كاملة من الجرارات .

■ عدم توفر البيانات الكافية لوضع تصور عن امكانية التعاون القطري في مجال صناعة الآلات الزراعية وتبادل المعرفة والمشاركة في حل المشكلات والتشاور وبحث وتحسين طرق التعاون بالاتفاق على الانتاج والتخطيط لاقامة المشروعات الصناعية بمختلف المناطق .

■ ان احتياجات الوطن العربي من الجرارات خلال السنوات المقبلة هو بحدود ٣٠٠٠٠ جرار سنويا ، وعليه فان الطاقة الانتاجية يجب أن لا تقل عن ذلك وأن يتم التشاور ما بين اتحاد المهندسين الزراعيين العرب ومهندسي الري والشركة العربية للاستثمارات الصناعية لوضع الخطوط العريضة حول المشاريع المقترحة للشركة والآلات الواجب تصنيعها على ضوء خبرة المهندسين العرب في هذا المجال وعدم الاعتماد كليا على الخبرة الاجنبية في وضع دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لهذه المشاريع لان طبيعة التربة والمناخ تختلف في الوطن العربي الذي يعتبر جافا وشبه جاف بعكس الاجواء في المناطق الاوربية والامريكية وغيرها .

معمل السماد الفوسفاتي في سورية يدخل مرحلة التشغيل

تم في شهر نيسان الماضي وضع كافة الخطوط الانتاجية في معمل السماد الفوسفاتي بحمص في سورية موضع التشغيل ، بعد أن تم تجريب الاقسام الفرعية في المشروع وخاصة خط انتاج السماد الفوسفاتي الاحادي .

وذكر ان ثلثي انتاج المعمل المذكور مخصصان للتصدير ، وان لدى الشركة المنتجة الان عروض متعددة من جهات مختلفة لامتصاص وشراء الجزء المخصص للتصدير .

وكان عقد انشاء المعمل قد وقع في الشهر السادس من عام ١٩٧٥ وبلغت تكاليف انشاء المعمل اكثر من ٨٥٠ مليون ليرة سورية .وتبلغ الطاقة الانتاجية القصوى للمعمل ٤٥٠ الف طن سوبر فوسفات ثلاثي ، و ٣ آلاف طن فلوريد الالمنيوم .. هذا اضافة الى انتاج حمض الكبريت .

وتتضمن الخطة الانتاجية للمعمل لعام ١٩٨١ انتاج ١٦٠ الف طن سوبر فوسفات ثلاثي و ١٤٦ الف طن حمض الكبريت و ١٫٩٨ الف طن فلوريدا الالمنيوم .

إنشاء مزرعة نموذجية لصالح كلية زراعة جامعة دمشق

اعلن السيد الدكتور عبد الله الشيخ ابراهيم رئيس جامعة تشرين في اللاذقية بسورية أن السيد وزير الزراعة والاصلاح الزراعي السوري قد وافق على تخصيص قطعة أرض مساحتها ٥٠٠ دونم (٥٠٠٠م متر مربع) في موقع البصة في محافظة اللاذقية لتقام عليها مزرعة نموذجية لصالح كلية الزراعة في جامعة تشرين . واضاف ان وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي تضع كافة امكانياتها لصالح جامعة تشرين تاكيدا للتعاون المثمر بين الوزارة والجامعة ، وان السيد الوزير قد وعد بتخصيص مساحة اخرى من الارض لصالح كلية الزراعة ، اضافة الى ان العمل جار لاستملاك قطعة ثالثة من اراضي الجبل بالمحافظة لصالح الكلية .

مشاريع وأهواض ومخازن زراعية في السودان

تقوم شركة الامارات ـ السودان للاستثمار قريبا بتسليم الحكومة السودانية ٣٤ مخزنا للمنتجات الزراعية بنيت في بورسودان ومساحة كل منها ٤ آلاف متر مربع .

ويناقش مجلس ادارة الشركة حاليا مشروعا لاهواض جنوب الخرطوم لانتاج مليون فروج ومائتي مليون بيضة سنويا ، ومشروع فندق بورسودان الذي يضم أكثر من ٢٥٠ غرفة .

كذلك ، يبحث مجلس ادارة الشركة زيادة راسمالها الذي يبلغ ٢٠ مليون دولار الى ثلاثة اضعاف هذه القيمة لكي يتمكن من تنفيذ المشاريع المقترحة .

ازدياد انتاج القمح في السعودية

اعلن الفهيد وزير الزراعة في المملكة العربية السعودية ان المملكة تتوقع هذا العام محصولا للقمح يصل الى حوالي ١٢٠ الف طن . محصول العام الماضي لم يتجاوز ٥٢ الف طن ، اما العام الذي سبقه فقد حقق انتاجا لا يزيد عن ١٨ الف طن . والمعروف ان السعودية لم تكن تهتم بانتاج القمح سابقا ، وان هذا النمو المتسارع في زراعته يدخل في اطار خطة الامن الغذائي التي تسعى السعودية الى اتباعها للتخفيف من استيراد الاغذية الضرورية من الخارج .

منحة من الفاو للاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي

قررت منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة منح الاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الادنى وشمال افريقيا ، مبلغا قدره ٣٦ الف دولار لتدريب كوادر البنوك الزراعية على طرق تمويل مشروعات التنمية الريفية لصالح صغار المزارعين .

وستستخدم المعونة المالية المذكورة ، ومصدرها برنامج العمليات والمداليات التابع للمنظمة ، في دعم سلسلة من برامج التدريب ينظمها المصرف الوطني الباكستاني ابتداء من اكتوبر / تشرين الاول

اتفاقية للتعاون الفني بين دولة الامارات والسويد

تم مؤخرا التوقيع على اتفاق للتعاون الفني بين دولة الامارات العربية المتحدة والسويد . ويتضمن الاتفاق تعاون البلدين في المجالات التالية :

١ ـ في مجال المياه : تشارك السويد في تنفيذ الخطة الشاملة التي تجريها وزارة الزراعة في دولة الامارات لمسح موارد المياه في الدولة والبحث عن طبقات المياه الجوفية .

٢ ـ في مجال الانتاج النباتي : انشاء مزرعة دولة لعمل مشاهدات على التقنيات والمعدات والخبرة السويدية ، وكذلك انتاج البطاطس والبصل في مزرعة حكومية . وستساهم السويد ايضا في انتاج وتحضير بذور الخضروات .

٣ ـ في مجال الانتاج الحيواني : الاستفادة من خبرة السويد في انشاء مزارع للالبان وتعميم التلقيح الاصطناعي في دولة الامارات، اضافة الى دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لانشاء مزرعة للافنام .

٤ ـ في مجال الثروة السمكية : الاستعانة بالخبرة الفنية السويدية لانشاء مخازن مبردة للاسماك وانتاج ما يكفي الدولة من الاسماك ، وكذلك تبادل المعلومات والطرق الفنية في وسائل صيد الاسماك .

٥ ـ في مجال حماية البيئة : اقامة مختبر في دولة الامارات لابحاث وقاية المياه من التلوث ، والتعاون في مشروع لاعادة معالجة مياه المجاري لاستخدامها في ري الاراضي الزراعية .

٦ ـ تدريب عدد من الخريجين والعاملين في مجال الزراعة من ابناء دولة الامارات في السويد للاستفادة من الخبرة السويدية .

هذا ، وقد طلب الوفد السويدي ، خلال مباحثاته مع المسؤولين في وزارة الزراعة في دولة الامارات ، ان تزود الامارات دولة السويد بانواع من الخضراوات التي تنتجها دولة الامارات ، مثل الطماطم والانواع الاخرى من الخضروات في الاوقات التي لا تتوافر فيها تلك المحاصيل في السويد .

بيان من المجلس الأعلى

●● بمناسبة تزايد الهجمة الامبريالية على الامة العربية وامتداد الاعتداءات الصهيونية الى خارج خط المواجهة لتضرب المفاعل النووي العراقي المخصص لاغراض التنمية ، اضافة الى اشتعال أزمة الصواريخ السورية في لبنان المخصصة للدفاع عن الارض العربية، وكذلك تكثيف العدو الصهيوني لسياسة اضعاف الشعب العربي الفلسطيني ، قرر المجلس الاعلى لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب في دورة اجتماعاته العاشرة في طرابلس في الفترة ١٧ ــ ٢٠ /٦/ ١٩٨١ اصدار بيان سياسي يتضمن تحليلا للموقف الراهن والاجراءات المطلوبة في هذه المرحلة المصيرية . وفيما يلي نص البيان :

تواجه امتنا العربية وقواها الوطنية القومية اعتى هجمة يشنها اعداؤها الامبرياليون والصهاينة والعملاء ، وعلى راسهم السادات ، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية من اجل استكمال مخططات الامبريالية التي بدات في تنفيذها ضد شعبنا العربي منذ سنوات وبعد ان منيت بعشرات الهزائم التي اوقعها بها نضال الشعوب في كل قارات العالم .

ولم تكن جماهيرنا غافلة عما تحيكه الاجهزة المعادية ضد امتنا ووطننا العربي ، فكانت تنبه دائما للمخاطر وقبل وقوع كارثة عام ١٩٤٨ ، عندما تكشفت النوايا الاستعمارية والصهيونية التي مارست غرس كيان غريب في قلب وطننا العربي مستهدفة بذلك ضرب وحدة الامة العربية وتفتيت قواها ومنعها من تحقيق استقلال حقيقي وبناء المجتمع العربي الحر المزدهر يستطيع شعبنا من خلاله تحقيق وحدته وحريته الحقيقيتين ويسمح في بناء الحضارة الانسانية عن طريق تحقيق الخير والتقدم لنفسه وعلى ترابه القومي المتحرر الموحد .

واستطاع الكيان الصهيوني عبر السنوات الطويلة الماضية ان يلعب الدور الذي ارادته الامبريالية العالمية بعد أن قدمت له الدوائر الامبريالية كل انواع الدعم الاقتصادي والعسكري والتقني . ورغم التناقضات الاجتماعية والعجز الاقتصادي وعشرات المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها هذا الكيان ، فقد شن حرب الابادة والتخريب ضد شعبنا العربي الفلسطيني وهدد دول المواجهة العربية مستهدفا انهاء الهوية الفلسطينية لصالح بسط النفوذ الصهيوني على كافة الارض الفلسطينية وعرقلة تقدم وازدهار اقطار المواجهة وضرب كل تطلعات جماهيرنا الى الوحدة العربية التي هي قدر امتنا .

وتصدى شعبنا الفلسطيني بقيادة ثورته المسلحة وانتزع ببنادقه اعتراف واعجاب العالم وشرعية نضاله وصمدت دول المواجهة العربية لكل محاولات العدو الاجرامية ومحاولات التآمر على هذا الصمود.

وفي الوقت الذي بدات فيه الصهيونية مخططاتها الجديدة التي وضعتها دوائر المخابرات المركزية والبنتاغون للبنان ضد الشعب العربي اللبناني والفلسطيني وضد القوات العربية السورية مختلقة ازمة الصواريخ متدخلة بشكل سافر في القضايا العربية حماية فئة خائفة من شعب لبنان الشقيق ارادت لنفسها الانسلاخ عن امتها .. في هذا الوقت نرى الكيان الصهيوني وبتاييد كامل من قبل الولايات المتحدة الامريكية ومع تجاهل وسكوت مشينين من قبل بعض الانظمة العربية ، يوجه طائراته لتقصف

لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

المفاعل النووي في قطرنا العراقي بادنا بذلك مرحلة الضرب في عمق وطننا العربي مستهدفا المظاهر الحضارية الجديدة لامتنا والتي بنيت باموالنا وبمعرفة ابنائنا من اجل خير مجتمعنا (الراغب في تطوير نفسه ليتمتع بالخير والرخاء والسلام الحقيقي) .

ورغم اعتراف الصهاينة ووقوف الولايات المتحدة بشكل صريح وواضح الى جانب العدوان ، ورغم احساس جماهيرنا اكثر من اي وقت مضى بالخطر المحيط بامتنا وانجازاتها رغم مبادرة بعض الجهات العربية الى استنكار ما حدث ومبادرة البعض الى طلب موقف عربي متطور وفاعل لمواجهة العدوان باشكاله الجديدة بعد ان اصبحت وبالفعل كافة الارض والمنجزات العربية مهددة بالدمار الصهيوني الامبريالي من المحيط الى الخليج .

رغم كل هذه المواقف وردات الفعل العربية تلك، فاننا نعلن بان كافة اللقاءات والاعلانات والتصريحات التي صدرت بشكل رسمي وغير رسمي من قبل المسؤولين العرب ، لم ترتفع الى مستوى مسؤولية التصدي الحقيقية لحماية شعبنا وترابنا القومي وحضارتنا العربية وبالتالي مستقبلنا كوطن وامة مهددة بمزيد من التمزق والدمار .

وان اتحادنا اذ ينظر بقلق متزايد لما يجري على ساحتنا العربية ، ليهيب بجماهير امتنا العربية ان تتحرك وبشكل واع ومنظم من اجل وضع كافة المسؤولين العرب امام مسؤولياتهم ووضع كافة الامكانيات المتاحة لحماية الحدود العربية والدفاع عن الارض ودعم صمود سورية العربية في وجه العدوان الامبريالي الصهيوني ومنع تكرار ضرب الاراضي العربية في الاعماق .

وعلى القادة العرب ان يبادروا فورا لتجنيد كل اسلحتهم المادية كسلاح النفط والودائع العربية في الدول الامبريالية واعادة تقييم العلاقات مع اعدائنا وعملائهم في المنطقة انطلاقا من مصالحنا القومية العليا وحماية شعبنا ووطننا .

ففي الوقت الذي تعربد فيه الدوائر الصهيونية والامبريالية في بحارنا وسمائنا وفوق ارضنا وتحرك الاساطيل وتقصف من الجو تحاول احتلال الارض وتشكل قوى التدخل السريع لاعادة احتلال المواقع الاستراتيجية والغنية من ارضنا بمختلف الحجج ، على القادة العرب ان ينظروا نظرة جدية تقودهم الى وضع خطط المجابهة لحماية مستقبل اجيالنا والاعتماد على الجماهير المنظمة الموحدة المستعدة دوما لحماية مصالحها وارضها .

ان التاريخ لن يغفر لمتقاعس عن تقاعسه وان الجماهير الشعبية ستوقع حتما العقاب بالمتقاعسين عاجلا او آجلا ، وان المبادرات لتنقية الاجواء العربية من اجل التصدي والتحرك المعبر عن ارادة المقاتلين والصامدين في ارضنا المحتلة وخارجها ، يجب ان يكون بداية طريق المجابهة الحاسمة مع اعدائنا ، وعلى جميع الاطراف العربية ان تلتف حول الهدف القومي في الصمود والتصدي والمواجهة وانهاء الحرب العراقية الايرانية التي تستنزف طاقات الامة والتي تحز في نفس كل عربي مخلص لموقف هذا النزيف المستمر للدم والعمل على ايقافه فهو لا يفيد الا اعداء الامة وعلى جماهيرنا ان تبقى يقظة جاهزة للقتال فالشهادة والنصر اليوم يعنيان الحياة والتقدم غدا .

عاشت امتنا العربية لجماهيرنا المناضلة وارادتها في الصمود حتى النصر .

والمجد والخلود لشهدائنا الابرار .

تعداد عام للمساكن والسكان وتعداد زراعي في سورية

●● تقرر أن يجري في سبتمبر ـ أيلول ١٩٨١ في القطر العربي السوري تعداد عام للمساكن والسكان وتعداد زراعي. وكان قد أجري في عام ١٩٦٠ تعداد للسكان وأجري في عام ١٩٧٠ تعداد للسكان والمساكن، وتلاه بعد عام واحد تعداد عام زراعي. وسيشارك في تعداد عام ١٩٨١ حوالي ١٢ ألف مشتغل معظمهم من معلمي ومعلمات المدارس الابتدائية.. ويشمل التعداد الزراعي الجديد الحائزين والحيازات الزراعية ومساحاتها وانتاجها وكل ما يتواجد عليها من أشجار وحيوانات ●

● عن نشرة « تعداد ١٩٨١ » الصادرة عن المكتب المركزي للاحصاء في سورية بمناسبة التعداد العام للمساكن والسكان والتعداد الزراعي ١٩٨١ ●

كاريكاتير العدد

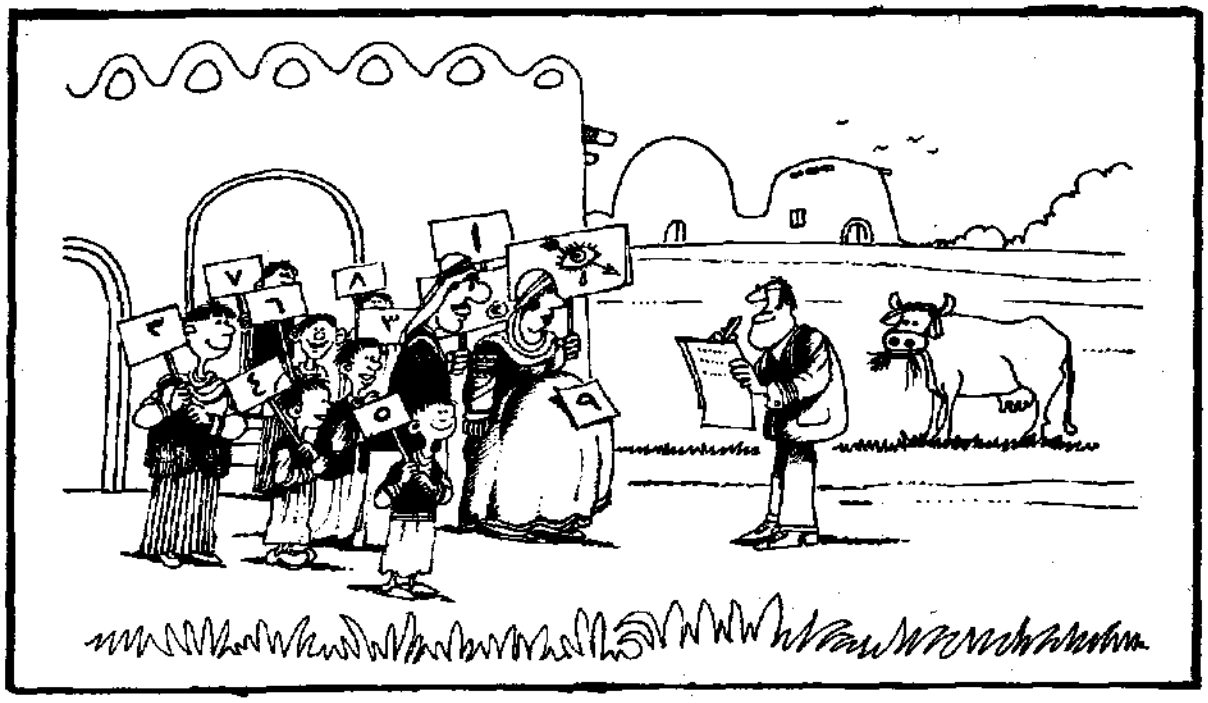

عندما يستجوب العداد نفسه

ملف العدد

يوم الغذاء العالمي

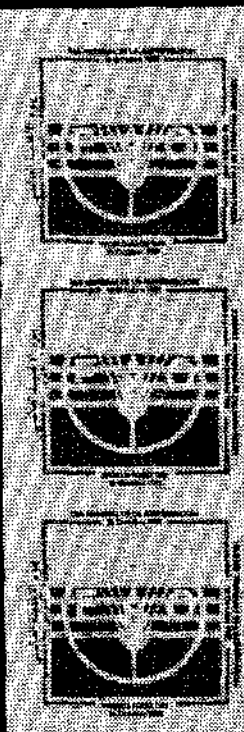

●● أعلنت منظمة الاغذية والزراعة الدولية يوم ١٦ أكتوبر/ تشرين الاول من كل عام، واعتبارا من عام ١٩٨١، يوما عالميا للاغذية. ومساهمة منا في تحقيق الاهداف المرجوة من اقامة ذلك اليوم، فقد خصصنا له ملف هذا العدد • ويتضمن الملف عرضا لمشاكل الاغذية العالمية ــ القضايا الاساسية ومقابلة مع السيد المهندس صلاح جمعة المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للشرق الادنى لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية تحدث فيها عن يوم الاغذية العالمي ونشاطات المنظمة بوجه عام، وعرضا لمعونات برنامج الغذاء العالمي في الفترة الاخيرة •

* ١٦ تشرين الاول ــ اكتوبر ــ اول يوم عالمي للغذاء ! !
* ماذا يعني هذا اليوم .. وما هي حدة انتشار الجوع ؟ ؟
* عام ٧٦ : ٤٢٠ مليون انسان عانوا من سوء التغذية الحاد ؟ !
* العالم ينتج ١٠ ٪ زيادة عن احتياجاته .. ولكن الجوع قائم ؟ !
* المهندس صلاح جمعة : يوم الاغذية العالمي مناسبة لتكثيف وتوسيع الجهود الوطنية في سبيل استئصال الجوع وسوء التغذية •
* من نشاطات منظمة الفاو: برنامج التعاون الفني والمعونات الطارئة وخطة للامن الغذائي العالمي •

١٦ تشرين الأول - أكتوبر -
أول يوم عالمي للغذاء

ماذا يعني هذا اليوم .. وما هي حدة انتشار الجوع في العالم ؟

●● سؤال : هل عانيت من الجوع يوما ؟!

منذ سنوات قليلة مضت ، سئل الناس ، خلال مسح عالمي ، عما اذا كانوا قد تعرضوا ، في السنة السابقة ، لفترات لم يجدوا فيها المال الكافي لشراء الطعام فأجابت نسبة كبيرة على السؤال بالايجاب • ٧٠ ٪ ممن وجهت اليهم الاسئلة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٦٦ ٪ في الهند و ٤٢ ٪ في المكسيك و ١٥ ٪ في ايطاليا و ١٤ ٪ في اليابان والولايات المتحدة •

●● ومنذ أمد طويل والمجتمع الدولي يهتم بمشكلة تمكين السكان من الحصول على ما يكفيها من الاغذية • وقد تحددت الازمة ونوقشت خلال سلسلة واسعة من الاجتماعات ، من بينها مؤتمر روما الاغذية العالمي في عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٠ ، ومؤتمر روما للاغذية العالمي في عام ١٩٧٤ والمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية في عام ١٩٧٩ ، وصدرت عن هذه

● انور صوما ●

وفي كثير من الاحيان كانت السياسات التي اقرتها الحكومات لا تنفذ بما يحقق النتائج المرجوة • وقد صدرت نداءات متكررة لتحقيق بعض الاهداف مثل استئصال نقص الاغذية الحاد بأسرع وقت ممكن • وهذا الهدف ممكن

● البلدان الثانية بعد الصين والمصنفات التخطيط المركزي في آسيا .

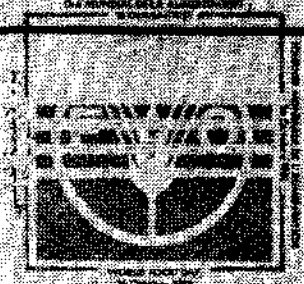

ملف العدد

التحقيق ، فالعالم يملك المال والموارد والتكنولوجيا اللازمة لذلك . أما ما ينقص فهو الالتزام السياسي بتوجيه الموارد الضرورية نحو التنمية ونحو الكفاح للقضاء على الجوع .

وتعزيزا لهذا الالتزام ، أعلن مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة لعام ١٩٧٩ يوم ١٦ أكتوبر/ تشرين الاول من كل عام يوما عالميا للاغذية على أن يجري الاحتفال به لاول مرة عام ١٩٨١ . وجاء في قرار المؤتمر بهذا الصدد أن الهدف الاول يتمثل في زيادة الوعي العام بطبيعة وأبعاد مشكلة الاغذية العالمية طويلة الاجل ، وفي تطوير شعور التضامن ، على الصعيدين الوطني والدولي ، بشأن الكفاح ضد الجوع والفقر وسوء التغذية . ويتمثل الهدف الثاني في توجيه الاهتمام الى ماتحقق من نجاح في تنمية الاغذية والزراعة وكذلك الى احتياجات الطوارىء وغيرها من الاحتياجات الخطيرة .

ويتيح يوم الاغذية العالمي فرصة جديدة لكي يطلع العالم بصورة أفضل على عمل منظمة الاغذية والزراعة ويتفهم ما تقوم به . كما يوفر قناة للافكار والمعلومات بشأن الطرق التي تصبح بها مشاكل الاغذية التي تهم الشخص العادي ، معروفة بشكل أوضح لدى المجتمع الدولي .

وتتوقف فعالية اجراءات مكافحة الجوع على التفهم الدقيق لابعاد المشكلة ومزايا الحلول المطروحة . كما يساعد يوم الاغذية العالمي على ايضاح القضايا المتعلقة بأسباب انتشار الجوع والسبل الواجب اتباعها لمواجهته .

●● وقد اختير يوم السادس عشر من اكتوبر/تشرين الاول كيوم عالمي للاغذية نظرا لانه يصادف ذكرى تأسيس منظمة الاغذية والزراعة في ١٩٤٥/١٠/١٦ .

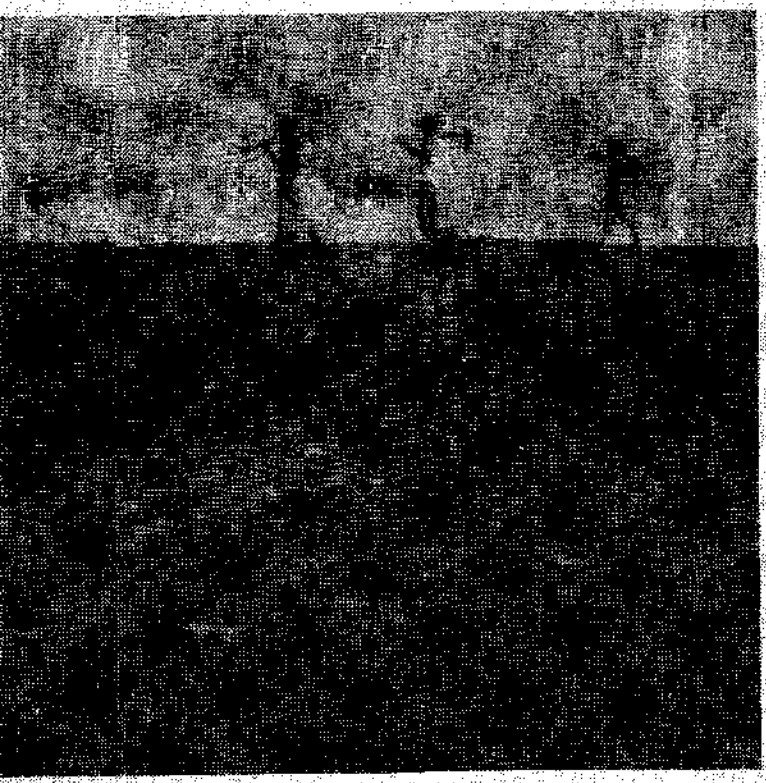

● طبيعة مشكلة الغذاء العالمية .. وأبعادها

لا يزال العالم يفتقر الى نظام عملي للامن الغذائي العالمي ، على الرغم من المباحثات والاتفاقات الحكومية الدولية التي جرت منذ مجاعات عام ١٩٧٤ . ولا تزال امدادات الغذاء الضئيلة في البلدان النامية عرضة لعوامل الجفاف والفيضان والكوارث الاخرى . وهناك ما يربو على ٩ ملايين لاجيء يحتشدون في البلدان النامية مما يزيد من فداحة نقص الامدادات . وفي الوقت نفسه ، يستمر الجوع وسوء التغذية المزمنان حتى في السنوات جيدة المواسم .

وتشير تقديرات المنظمة ، الى أن عدد الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في اقتصاديات السوق النامية* ارتفع من نحو ٣٦٠ مليونا في فترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ الى نحو ٤٤٠ مليونا (٢٢٪ من سكان هذه البلدان) في فترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ . بل أن بعض التقديرات الاخرى تشير الى أرقام أعلى من ذلك .

ويعاني عدد كبير جدا من السكان من اعتلال الصحة بسبب الافتقار الى ما يحتاجونه من الطعام ، والنسبة الكبيرة من هؤلاء هي من

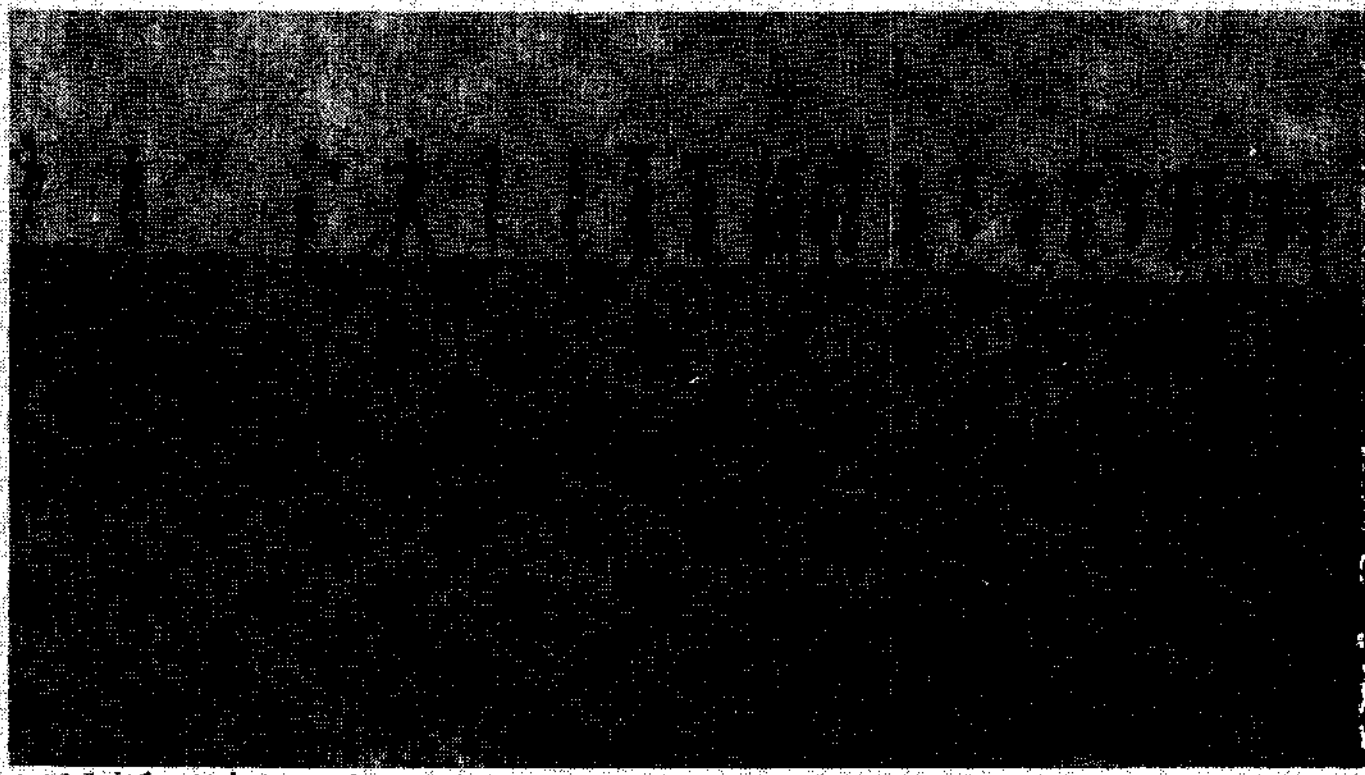

الاطفال • ولا تزال البلدان النامية تعاني من ارتفاع معدلات الوفيات بين الاطفال ، التي تعزي ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، الى سوء التغذية •

ويترتب على نقص التغذية نتائج عديدة ، فمن الممكن مثلا أن يعاني الافراد من نقص البروتين حتى ولو كانت أغذيتهم تحتوي على قدر كاف من البروتين، ذلك أنهم اذا لم يتناولوا قدرا كافيا من السعرات الحرارية تزود اجسامهم بالطاقة ، فان جزءا من البروتين الذي يتناولونه يستخدمه الجسم لهذا الغرض •

كما أن تناول الاطعمة التي لا تحتوي على القدر الضروري من المغذيات يؤدي الى أمراض معقدة • فنقص فيتامين (أ) يسبب العمى ، ونقص اليود يسبب تضخم الغدة الدرقية ، واذا لم تتناول النساء ما تحتجنه من الحديد فانهن يصبن بفقر الدم •

● الفقر هو السبب الرئيسي للجوع !

وحيثما يوجد الفقر فهو السبب الرئيسي للجوع • فاذا لم تكن هناك أراض كافية لانتاج الاغذية أو لم تتيسر الاموال اللازمة لشرائها ، فلا بد أن يعاني الناس من الجوع •

كذلك فان نقص المحاصيل يسبب ارتفاع الاسعار مما يلحق ضررا أشد بالفقراء نظرا لانهم ينفقون نسبة أكبر من دخولهم الزهيدة على الطعام • بل وفي البلدان الغنية المصنعة قد لا يعني الفقر الا الجوع • فالعديد من السكان - وخصوصا كبار السن والاقليات العرقية والاسر التي تنفق عليها النساء - يعانون من حالات النقص الحاد في التغذية • وبالنسبة للبعض الآخر في البلدان الغنية يمكن أن تتسبب الوفرة في مشكلات تغذوية مختلفة حيث تؤدي الوفرة الى العديد من الامراض الخطيرة الناجمة عن التخمة والبدانة •

● المشكلة •• هل هي في انتاج الغذاء ، أم العدالة في توزيعه ؟ !

يعتمد حل مشاكل الاغذية الحالية على عاملين

←

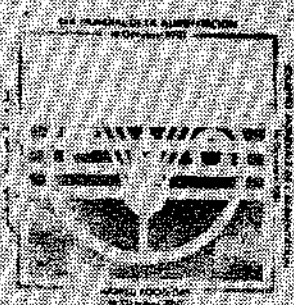

ملف العدد

رئيسيين هما : الزيادة السريعة في انتاج الاغذية وتوخي العدالة في توزيع امداداتها .

فالامدادات العالمية من الطاقة الغذائية تزيد حاليا بنسبة ١٠٪ عن احتياجات السكان التغذوية . بل ان الامدادات المتاحة في البلدان النامية تكاد تكفي لتلبية الاحتياجات المحلية، اذا تم توزيعها بدقة وفق هذه الاحتياجات . والحقيقة أن مستويات الدخل هي التي تحدد ، الى حد كبير ، كيفية توزيع الاغذية بين السكان. ولذلك يستهلك بعض الناس (خصوصا في البلدان الصناعية) أكثر من احتياجاتهم التغذوية ، بينما يستهلك أناس عديدون (خصوصا في البلدان النامية) أقل مما يحتاجونه من الاغذية .

ويمكن اعادة توزيع امدادات الاغذية المتاحة عن طريق اجراءات معينة من بينها : المعونات الغذائية ، وبرامج الاطعام التكميلية ، والمساعدات الانتقائية، ومتاجر البيع بالاسعار المنخفضة . غير أن عملية اعادة التوزيع التي تحقق استئصال الجوع وسوء التغذية ، تستلزم اعادة الدخول والموارد الطبيعية على نطاق واسع سواء فيما بين البلدان أو داخل البلدان ذاتها ـ بيد أن هذا الاجراء ليس ممكنا بالضرورة .

● الغذاء يزداد بمعدلات تقل عن نمو سكان البلدان النامية !

ولذلك يجب زيادة كميات الانتاج من الاغذية وبصورة سريعة . وقد تكررت الدعوة مرارا لتحقيق زيادة سنوية بمعدل ٤٪ في الانتاج الغذائي والزراعي في البلدان النامية . فقد دعا الى ذلك عام ١٩٧٠ في الاستراتيجية الدولية

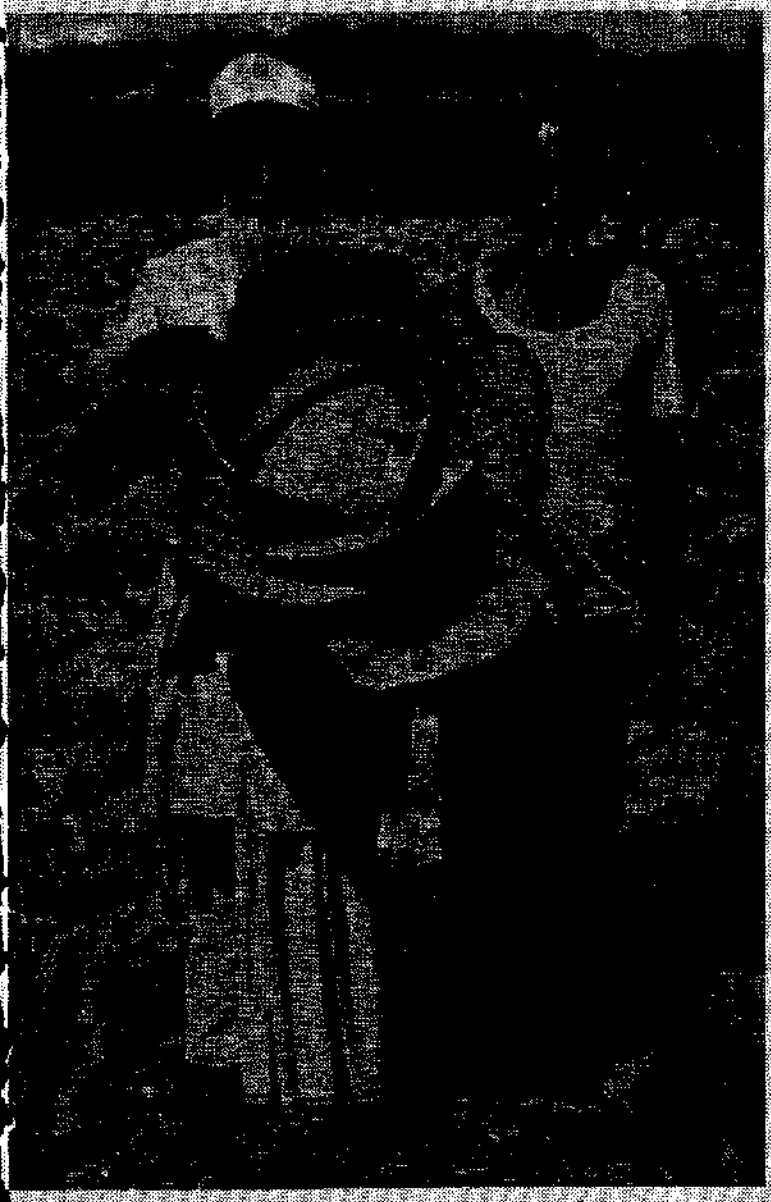

للتنمية لعقد التنمية الثاني للامم المتحدة ، وفي عام ١٩٧٤ في مؤتمر الاغذية العالمي ، وفي عام ١٩٨٠ في الاستراتيجية الدولية لعقد التنمية الثالث للامم المتحدة .

ولم يتحقق ذلك الهدف حتى الآن . فخلال السبعينات كان معدل الزيادة السنوية ٢٪ وهناك أكثر من ٤٥ بلدا تاميا نما فيها الانتاج بمعدل أقل من معدل نمو السكان ، ناهيك عن زيادة الطلب على الاغذية من جانب ذوي الدخول المرتفعة (عادة في المدن) . وعموما ، فقد كانت زيادة الانتاج أقل ما تكون في البلدان التي

هي في أمس الحاجة اليها - أي في البلدان الاشد فقرا .

والواقع أن نصيب الفرد من الانتاج الغذائي قد هبط في بعض مناطق العالم . فالمواطن الافريقي العادي يحصل حاليا على طعام يقل بنسبة ١٠٪ عما كان يحصل عليه منذ عشر سنوات .

وأخيرا ، فان معظم زيادة الانتاج جاءت من المزارع الكبيرة . ونجم هذا ، جزئيا ، عن ادخال زراعة « الثورة الخضراء » التي لا يمكن أن تنجح الا بالنسبة لاولئك الذين يستطيعون توفير التكنولوجيا مرتفعة الثمن مثل البذور المحسنة والاسمدة والمبيدات الكيماوية ، ومياه الري الوفيرة . وخلال العقود الماضية ، غالبا ماكانت التنمية الزراعية تهمل صغار المزارعين الذين يجب أن يقوموا بدور رئيسي في جهود مكافحة الجوع . ولعل من الملائم ، في يوم الاغذية العالمي ، الاعراب عن التقدير للمزارعين وصيادي الاسماك في العالم . كما يجدر بوجه خاص الاعتراف بالاسهام العظيم الذي قدمه صغار المنتجين الذين يفترض أنهم يشكلون غالبية المعنيين بانتاج الاغذية .

● الهند اكتفت ذاتيا من الحبوب .. والفيلبين من الرز !

ولا شك في أن الجوانب السلبية للتاريخ الحديث هي التي تحظى بالقدر الاكبر من الاهتمام . غير أن القرار المنشىء ليوم الاغذية العالمي يشير الى « ما تحقق من نجاح » جدير أيضا بالملاحظة . فقد حققت الهند مثلا ، في الآونة الاخيرة ، الاكتفاء الذاتي بالحبوب ، كما أن الفلبين لم تعد تعاني من عجز في الارز .

ومن الضروري أن تشهد السنوات المقبلة مزيدا من النجاحات وأن تزيد البلدان النامية انتاجها الغذائي بأسرع مما كان يتم في الماضي .

فهذه البلدان عندما تحقق الاكتفاء الذاتي الزراعي ، تستطيع أن تحد من اعتمادها على الواردات الغذائية الباهظة التكاليف . ومع أن حجم واردات الحبوب الى معظم البلدان النامية الاشد تضررا والاقل نموا قد زادت بنسبة ١٤٪ فقط بين ١٩٦٧ - ١٩٦٩ و ١٩٧٦ - ١٩٧٨ ، فان الاسعار التي دفعتها هذه البلدان تضاعفت كما أن نفقات نقلها زادت الى اربعة أمثال ما كانت عليه .

كما تساعد الجهود المبذولة لزيادة الانتاج الغذائي ، على اشراك مزيد من السكان بعمليات

←

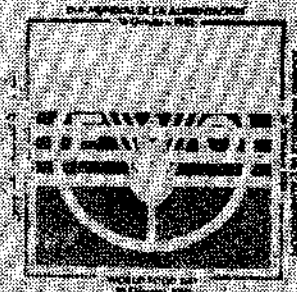

ملف العدد

انتاج الاغذية والتخطيط، كما يمكن خلق فرص عمل جديدة في القطاع الريفي وخاصة للمرأة الريفية ·

● ماذا عن الزراعة عام «٢٠٠٠»؟!

ويستدل من دراسة « الزراعة عام ٢٠٠٠ » التي أعدتها منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، أن الزيادات المطلوبة في الانتاج ممكنة التحقيق · غير أن هذه الزيادات تستلزم تمويلا ضخما يفوق بكثير ما كان في الماضي ·

وتتوقع هذه الدراسة أن يصل حجم الاحتياجات من المساعدات الخارجية للزراعة الى ١٠ بلايين دولار في عام ١٩٨٠ · غير أن هذا الرقم يبدو ضئيلا جدا اذا قورن بالنفقات العسكرية الضخمة ، حيث يشير تقرير لجنة برانت لعام ١٩٨٠ تحت عنوان : الشمال ـ الجنوب ـ برنامج للبقاء ، الى أن اجمالي النفقات العسكرية السنوية في العالم يصل الى نحو ٤٥٠ بليون دولار ·

● جدول اعمال للعالم النامي !

يصعب على البلدان النامية أن توسع انتاجها الزراعي بالسرعة المطلوبة ·

فمن الضروري توفير أموال ضخمة لاستزراع أراض جديدة وتوسيع شبكات الري وتطويرها ، نظرا لان معظم الاراضي الصالحة للزراعة تزرع فعلا · ومع أنه لا تزال هناك امكانية لتوسيع المناطق الزراعية دون الاضرار بالبيئة في بعض هذه المناطق ، فان معظم نمو الانتاج يجب أن يتأتى من زيادة غلات الاراضي المزروعة فعلا ·

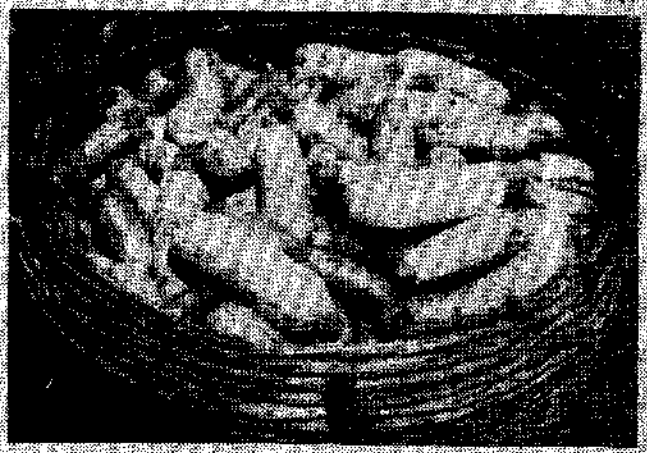

ففي الزراعة يجب الاستفادة على نحو أكثر من الاسمدة الكيماوية والعضوية ومن البذور المحسنة والمبيدات · كما ينبغي تشجيع المكننة بصورة حكيمة بحيث يمكن زيادة الانتاج بها دون أن يؤدي استخدامها الى خلق البطالة بالضرورة ·

وخلال عملية زيادة الانتاج ، لا بد من مراعاة البيئة ، لا سيما بالمحافظة على موردي التربة والمياه البالغي الاهمية · وتستغل في الزراعة كميات كبيرة من الوقود الاحفوري النادر والباهظ التكاليف ، وخصوصا في صناعة الاسمدة الكيماوية والآلات الزراعية · وحيثما يمكن في نظام الاغذية ينبغي العمل قدر المستطاع على تقليل استهلاك الطاقة ، لا سيما في تصنيع الاغذية وتوزيعها في البلدان الصناعية · ويجب التوسع في استخدام الاسمدة العضوية التي يضيع قسم كبير منها هدرا · وفي الوقت نفسه، ينبغي توفير امدادات الطاقة لقطاع الزراعة ، ذلك لان الانتاج الزراعي لا يستخدم سوى نسبة ضئيلة (٣ ـ ٤٪) من اجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة التجارية ·

● تركيز نحو الاهتمام بالفئات المحرومة في الريف!

وان نجاح زيادة الانتاج الزراعي، أو اخفاقها في الحد من ظاهرتي الجوع وسوء التغذية ، يتوقف الى حد كبير على كيفية تحقيق هذه

الزيادة . فليست مشاركة الافراد في المؤسسات والاجهزة التي تحكم حياتهم تعتبر فقط حقا اساسيا من حقوق الانسان ، كما اكد المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، بل أن « استراتيجية التنمية الريفية لا يمكن لها أن تحقق كامل طاقاتها الا بالحفز والمشاركة الفعالة وتنظيم سكان الريف على مستوى القاعدة مع الاهتمام بوجه خاص بأحد الفئات حرمانا » . ولا يزال هناك العديد من الفئات الشعبية مستبعدة حتى الآن عن هذه المشاركة وخصوصا النساء والعمال المعدمون وصغار المزارعين والصيادين عموما ، ويجب اشراك هؤلاء اشراكا كاملا في تنفيذ عملية التنمية وتوجيهها .

ومن الضروري اعادة توجيه الخدمات الزراعية الحكومية ، بما فيها البحوث والتعليم والارشاد والتسويق والائتمان ، لكي يتسنى تلبية احتياجات صغار المنتجين . وسوف يمكن الاصلاح الزراعي ، في عديد من الاقطار ، فقراء الريف من حيازة والسيطرة على الاراضي وغيرها من موارد الانتاج . كما ينبغي تشجيع وتعزيز المنظمات الشعبية التي يشارك الافراد ، من خلالها ، في عملية التنمية .

وأخيرا ، وفي ضوء الصعوبات التي تواجه البلدان النامية أثناء سعيها لزيادة انتاج الاغذية بسرعة ، لا بد من تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الامدادات التي يتم انتاجها .

ومن الممكن خلق زيادة كبيرة في الامدادات المتاحة من الاغذية عن طريق الحد من الخسائر الكبيرة التي يمكن تلافيها . ففي عام ١٩٧٥ دعت الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ، الى الحد من خسائر ما بعد الحصاد وتقليلها بمقدار النصف خلال عشر سنوات . وفي عام ١٩٧٧ انشأ مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة برنامج عمل لتلافي خسائر الاغذية يركز اهتمامه على المواد الغذائية الاساسية في المزرعة والقرية . ويمكن أن يعني هذا زيادة الاغذية لفقراء الريف عن طريق حفظ

الامدادات ، بما في ذلك القسط الاكبر الذي لا يعرض في السوق . كما أن زيادة كفاءة التسويق والتصنيع يمكن أن تساعد في ايجاد الطريقة الناجحة لتشجيع المنتجين دون أن يترتب على ذلك زيادة كبيرة في الاسعار . كما أن النوعية الغذائية يمكن أن تساعد المستهلكين على تحسين طعامهم دون أن يرافق ذلك زيادة في الانفاق .

■ ■ ■

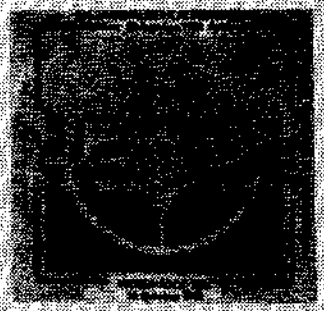

ملف العدد

المهندس صلاح جمعة:

● يوم الأغذية العالمي مناسبة لتكثيف وتوسيع الجهود الوطنية في سبيل استئصال الجوع وسوء التغذية

● من نشاطات منظمة الفاو: برنامج التعاون الفني.. والمعونات الطارئة وخطة تشمل الأمن الغذائي العالمي

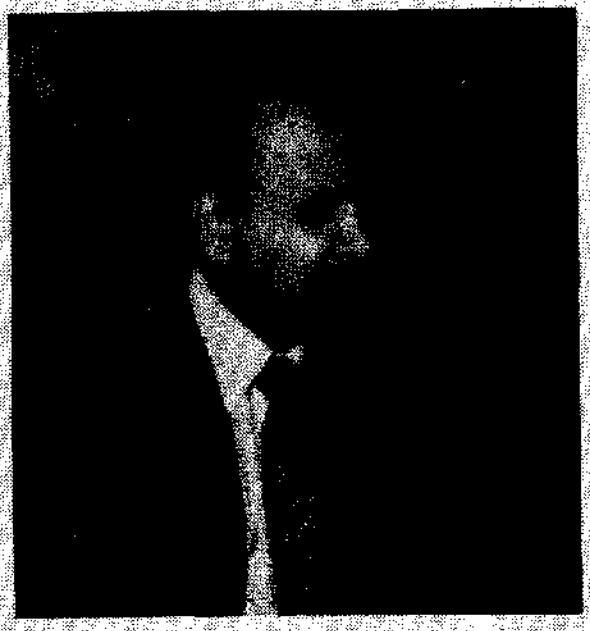

●● المهندس صلاح جمعة ليس غريبا عن المهندسين الزراعيين العرب .. حيث شارك في العديد من اجتماعات اتحادهم ممثلا نقابة المهندسين الزراعيين الاردنيين ، وقد تولى منصب النقيب فيها عدة مرات، وكان من ابرز مؤسسيها . ومن اهم المناصب الحكومية التي تولاها في الاردن منصبا وزير التموين والزراعة ، ومن قبلهما منصب نائب مدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي. وهو يشغل الآن منصب المدير العام المساعد والممثل الاقليمي للشرق الادنى لمنظمة الاغذية والزراعة والدولية .

●● ونظرا لخبرة المهندس صلاح جمعه في مجالات الزراعة ولمنصبه المرموق في منظمة دولية تعنى بشؤون الزراعة ، فقد التقى به مندوبنا خلال الدورة الاخيرة لاجتماعات لجنة الشرق الادنى للتخطيط الزراعي ، وأجرى معه حديثا مطولا حول أهم قضايا الزراعة على مستوى العالم ومستوى منطقة الشرق الادنى . وننشر فيما يلي الجزء الاول من الحديث والذي يتناول يوم الاغذية العالمي ، ونشاطات منظمة الاغذية والزراعة والدولية في السنوات الاخيرة .

● يوم الاغذية العالمي

● « المهندس الزراعي العربي » : اعلنت منظمة الاغذية والزراعة الدولية يوم ١٦ اكتوبر / تشرين الاول من كل عام ، واعتبارا من عام ١٩٨١ ، يوما عالميا للاغذية . هل لكم ان تحدثونا عن خلفيات الموضوع والاهداف المتوخاة من اقامة ذلك اليوم ؟

ـ المهندس صلاح جمعة : بالرغم من العديد من المؤتمرات الحكومية الدولية والاتفاقيات وخطط العمل فان الجوع مازال يخيم بظله على العالم بل انه آخذ في التوسع . وتشير تقديرات منظمة الاغذية والزراعة الى ان عدد الافراد الذين يعانون من النقص الحاد في التغذية في البلدان النامية قد ارتفع من ٣٦٠ مليون نسمة خلال ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ الى حوالي ٤٢٠ مليون نسمة في الوقت الحالي . ومازال سوء التغذية المزمن واسع الانتشار حتى في سنوات الوسم العلية ، وتسهم الاحداث السياسية والظروف المناخية في زيادة تدهور الوضع . وتستنزف الكوارث مثل موجات الجفاف والفيضانات موارد العالم النامي الضئيلة اصلا . كما ان وجود اللاجئين في بعض البلدان الاكثر فقرا مما يزيد الضغط على المخزونات الغذائية .

وتسود المشكلة الرئيسية الا وهي نقص الاغذية الى مشاكل اخرى ، اذ تعاني اعداد هائلة من الناس من اعتلال صحتهم نتيجة عدم كفاية وجباتهم الغذائية . وازاء هذا الوضع ولتوجيه انظار الراي العام العالمي ، في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء ، الى مدى ضراوة الجوع ، ومطالبة هذه الدول بتكثيف الجهود من اجل القضاء عليه ، اعلنت منظمة الاغذية والزراعة ، بقرار اجماعي من مؤتمرها العام الذي عقد في نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٩ ، يوم ١٦ اكتوبر ـ تشرين الاول من كل عام يوما عالميا للاغذية يحتفل به على المستوى العالمي .

● « المهندس الزراعي العربي » : ولكن ، لماذا يوم ١٦ اكتوبر / تشرين الاول بالذات ؟

ـ المهندس صلاح جمعة : اختير يوم ١٦ اكتوبر / تشرين الاول بالذات ، لانه يوافق تاريخ انشاء منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، وهو يوم ١٦/١٠/١٩٤٥ .

● دور الحكومات :

● « المهندس الزراعي العربي » : هلا تحدثت عن دور الحكومات في يوم الاغذية العالمي ؟

ـ المهندس صلاح جمعة : منذما اتخذت الحكومات الاعضاء قرارها باحياء يوم الاغذية العالمي ، فانها اخذت على عاتقها المسؤولية الاولية في تنظيم نشاط هذا اليوم على المستويات الوطنية . فقضايا الاغذية تعتبر ، بالنسبة لمعظم هذه الحكومات ، موضع قلق دائم ، كما تعتبر ، بالنسبة لبعضها الاخر ، اولى الاولويات على الصعيد الوطني . وتتيح يوم الاغذية العالمي فرصة سنوية لهذه الحكومات للنظر فيما تم من نشاط ، وتكثيف العمل الرسمي في هذا المجال .

● دور الناس :

● « المهندس الزراعي العربي » : وهلا تحدثت عن دور منظمة الاغذية والزراعة الدولية ؟

ـ المهندس صلاح جمعة : ستساعد منظمة الاغذية والزراعة الدولية الحكومات والمنظمات غير الحكومية في جعل هذا اليوم اداة فعالة في زيادة وعي الراي العام العالمي بقضايا الاغذية . وسوف تساعد كذلك في تنشيط الجهود

ملف العدد

الوطنية والمحلية بتوفير بقعة ارتكاز دولية تشجع على التفاعل، وسوف يكون أول احتفال يوم الاغذية العالمي في السادس عشر من اكتوبر / تشرين الاول ، بالنسبة لبعض البلدان ، موعدا لتكثيف التوعية الوطنية في مجالي الاغذية والتنمية ، كما سيكون في بعضها الآخر ، مناسبة للشروع بتبادل جهود جديدة في سبيل استئصال الجوع وسوء التغذية. ويمكن أن يكون هذا اليوم ، في بلدان أخرى ، فرصة لالقاء الضوء على نتائج الافراط في الاستهلاك وارتفاع تكاليف الغذاء وخسائر الاغذية . ونتيجة لجهود المنظمة في هذا المجال ، بدأت أمانة يوم الاغذية العالمي ، وحتى في مرحلة مبكرة ، في تلقي أنباء مشجعة من الدول الاعضاء عن الانشطة التي ستقام بهذه المناسبة . ونأمل أن يشارك أكبر عدد ممكن من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والاقليمية والدولية في الاحتفال بهذا اليوم .

● الفاو .. في ٣٥ عاما !

● « المهندس الزراعي العربي » : ذكرتم أن منظمة الاغذية والزراعة الدولية انشئت عام ١٩٤٥ . هل لكم أن تحدثونا عن ابرز نشاطات المنظمة واتجاهاتها خلال السنوات الاخيرة ؟

ـ المهندس صلاح جمعة : انشئت منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة في مدينة كيبيك بكندا في ١٦ اكتوبر / تشرين الاول ١٩٤٥ . وهي تضم حاليا ١٤٧ دولة عضو تتعاون جميعها من اجل رفع مستويات التغذية والمعيشة لشعوبها ومن اجل تحسين الكفاية الانتاجية من المنتجات الغذائية والزراعية وتوزيعها ، والنهوض بحاله اهل الريف وفي النهاية المساهمة في خلق اقتصاد عالمي موسع وضمان تحرير البشرية من الجوع .

● اهداف المنظمة :

وليس حل مشاكل البلاد هو هدف المنظمة ولكن هدفها في المقام الاول هو تنمية الموارد المحلية ، والتركيز بشكل مضاعف على تدريب اهالي البلاد . ومازالت المنظمة تواصل تنفيذ البرامج الفنية المدروسة في مجالات الزراعة ومصايد الاسماك والغابات ، ووضع الترتيبات اللازمة لتسهيل عمليات الاستثمار ونقل التكنولوجيا الحديثة من الدول الغنية الى الدول الفقيرة .

● برنامج ميداني و ٢٨٠٠ مشروعا :

وقد انجزت المنظمة خلال خمسة وثلاثين عاما العديد من المشروعات الانمائية ، حيث تقوم بتنفيذ برنامج ميداني متعدد الانشطة في ١٢٨ دولة يضم حاليا اكثر من ٢٨٠٠ مشروع . علاوة على أن ٢٢٢ مليون دولار تم استثمارها خلال عام ١٩٧٩ في الانشطة الميدانية . ومصادر هذه الاموال متعددة ، منها برنامج الامم المتحدة للتنمية (١٢٩ مليون دولار) وحسابات الامانات المعتمدة من طرف الحكومات والوكالات (٧٧ مليون دولار) وبرنامج التعاون الفني (١٦ مليون دولار) الذي يمول من برنامج المنظمة العادي .

● صوما .. ومبادرة اللامركزية :

وقبل أن استعرض ابرز انجازات المنظمة ، أود أن اقول وبدون تحيز ان معظمها قد تمت منذ أن تولى الزميل المهندس

ادوار صوما ، وهو ايضا عربي . رئاسة المنظمة في يناير / كانون الثاني ١٩٧٦ . فأول مبادرة هامة ادخلها على أسلوب عمل المنظمة ، اللا مركزية والتركيز على الانشطة على مستوى الدول ، حيث قامت المنظمة بفتح مكاتب قطرية في الدول الاعضاء ، وصل عددها الآن الى ٦٠ مكتبا ، نالت الدول العربية منها سبعة مكاتب في كل من السودان ولبنان وسوريا والعراق ومصر وموريتانيا والصومال والجمهورية العربية اليمنية . وقد اعطوا هؤلاء الممثلين القطريين صلاحيات واسعة مكنتهم من التصرف في امور عديدة كانت لا تحل في الماضي بدون الرجوع الى المقر الرئيسي للمنظمة في روما .

● برنامج للتعاون الفني :

وفي عام ١٩٦٧ ، تم انشاء برنامج التعاون الفني يتمويل من الميزانية العادية للمنظمة لمساعدة الدول الاعضاء على انجاز بعض المشروعات التي تدعو الحاجة الملحة اليها . وقد بلغ راس مال هذا البرنامج حوالي ٢٠ مليون دولار في عامي ١٩٧٨ – ١٩٧٩ و ٢٤ مليون دولار في عامي ١٩٨٠ – ١٩٨١ . وقد لاقى هذا البرنامج تاييدا جماعيا وترحيبا حماسيا من جميع الدول التي كانت تعارضه في السابق ، بعد ان تاكد لها ان المشروعات التي اقرت بموجبه من النوع قصير الامد سريع الفعالية وذات نتائج اقتصادية اكيدة .

● العرب .. رواد في برنامج التعاون الفني :

ومن دواعي اعتزازنا كعرب ، ان تكون منطقتنا هي الرائدة في تنفيذ برنامج للتعاون الفني فيما بينها وبين المنظمة ، اذ قامت الدول القادرة فيها بتوفير المساعدات والمعونات المالية للدول المحتاجة . فمنذ انشاء هذا البرنامج سنة ١٩٧٦ ، قامت المنظمة حتى الآن بتمويل ٣٢ مشروعا قطريا و ٧ مشروعات اقليمية قيمتها ٢٩ مليون دولار . ونامل أن يستمر هذا البرنامج ويدعم من قبل الحكومات لما اثبته من فائدة ونجاح .

● ٤٠٠ مشروع استثماري و ١٢ مليار دولار :

وفي مجال الاستثمار ، الذي يشكل العمود الفقري للتنمية الزراعية ، قامت المنظمة بجهود جبارة ، حيث وافق مركز الاستثمار التابع للمنظمة في السنوات الخمسة عشر الاخيرة على حوالي ٤٠٠ مشروع موزعة على ما يقرب من ٩٠ بلدا ناميا بتكاليف تبلغ في مجموعها اكثر من ١٢ مليار دولار .

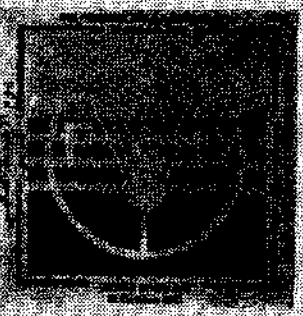

ملف العدد

● تحضير مشروعات «ايفاد»:

واضطلعت المنظمة ايضا بالجانب الرئيسي من عبء العمل لتحضير المشروعات للصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي بدأ اعماله في بداية عام ١٩٧٨ . وانها تتطلع الى مزيد من التعاون بين المنظمة والصندوق في السنين القادمة .

● اتفاقيات ثنائية .. مع صناديق التمويل:

كما باشرت المنظمة في وضع اتفاقات ثنائية مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وغيره من صناديق التمويل العربية والدولية . وتاتي مثل هذه التطورات الجديدة في برامج العمل في حقل الاستثمار الزراعي متفقة مع التطور الحاصل في العالم العربي ، اذ ان مبالغ المساعدات المالية المخصصة للتنمية الزراعية التي تبرعت بها الدول العربية ، منذ ١٩٧٤ الى ١٩٧٧ اصبحت تقارب ٦ر١ مليار دولار، كان نصيب الدول العربية منها ٤٥ بالمئة والباقي حصلت عليه دول افريقية وآسيوية .

● برنامج تلافي الخسائر بعد الحصاد:

وهناك انجاز آخر تعتز به المنظمة وهو برنامج تلافي خسائر الاغذية بعد الحصاد حيث تقدر الخسائر التي تسببها الحشرات والآفات الزراعية الاخرى بما يعادل ١٠٪ سنويا من حصاد الدول النامية من الحبوب . وقد بني هذا البرنامج من الوفورات المحققة في الميزانية العادية للمنظمة اذ خصص في المرحلة الاولى مبلغ قيمته عشرة ملايين دولار ، رفعت في الميزانية الحالية الى ٢٠ مليون دولار، ونعتقد عن يقين ان برنامج تلافي خسائر الاغذية بعد الحصاد يعتبر احدى الوسائل الاكثر اهمية وفعالية لضمان امدادات كافية من الغذاء وان اي وفر يمكن ان يحقق ذلك يعتبر كزيادة غير مباشرة في الانتاج ، ويوفر من مدفوعات الدول النامية من العملات الصعبة لاستيراد السلع في السنة .

● المعونات الغذائية:

وتستهلك المعونة الغذائية في حالات الطوارىء القسم الاكبر من نشاطات المنظمة وبرنامج الغذاء العالمي ، حيث تسعى المنظمة جاهدة الى زيادة الاحتياطي لحالات الطوارىء ، وقد تمكنت بفضل برنامجها للمعونة الغذائية من مجابهة حالات صعبة من جفاف ومجاعة في عديد من البلدان . وقد بلغ مجموع المساعدات المقدمة خلال عام ١٩٧٦ بـ ١٢٢ مليون دولار ، وفر منها برنامج الاغذية العالمي ٦٥ مليون دولار وجاء الجزء المتبقي من الاحتياطي الدولي من اغذية الطوارىء .

● خطة للامن الغذائي العالمي:

ونظرا الوضع الغذائي المتدهور في العالم ، تقدمت المنظمة عن لسان مديرها العام المهندس ادوار صوما ، بخطة للامن الغذائي العالمي تتكون من خمس نقاط ، تهدف الى ضمان حقوق كل الدول في الحصول على امدادات غذائية مناسبة وفي اي وقت من الاوقات . ولتحقيق هذا الهدف، تعتقد المنظمة ان مخزونات الاغذية العالمية يجب ان تعادل نسبة ١٧ او ١٨٪ من الاستهلاك السنوي على الاقل . وتقترح الخطة نظاما طوعيا لتكوين احتياطي للامن الغذائي يحتفظ به على المستوى القومي وينسق دوليا ، وتقوم بمقتضاه الدول الغنية بمساعدة الدول الفقيرة في انشاء وتمويل احتياطي للامن الغذائي على المستوى القومي . كما تحدد الخطة الشروط التي يجب مراعاتها من طرف الحكومات عند استخدام هذا الاحتياطي ، وتطالب المجتمع الدولي بتدعيم الاعتمادات الدائمة الجماعية للدول النامية في مجال الامن الغذائي كلما اقتضت الحاجة ذلك وزيادة المعونة الغذائية لتغطية احتياجات الدول النامية للاستيراد والطوارىء .

● مكافحة التربيانوزوما:

ويهدف احد برامج المنظمة الرئيسية الاخرى الى الحد من

تأثير مرض التريبانوزوما الذي يشكل في افريقيا خطرا صحيا يهدد حوالي ٣٥ مليون نسمة وحيواناتهم في اكثر من ٣٠ دولة افريقية . وينتشر هذا المرض عن طريق ذبابة التسي تسي التي تصيب منطقة تغطي حوالي ١٠ ملايين كيلو متر مربع . وتشير تقديرات منظمة الاغذية والزراعة الى أن حوالي سبعة من العشرة مليون كيلو متر مربع ، ومعظمها مكونة من غابات استوائية وغابات السافانا ، يمكن تحويلها الى مراع او لادخال المحاصيل الحقلية فيها ، في حالة القضاء على هذا المرض ، كما انه يمكن في هذه الحالة زيادة عدد الابقار الى ١٢٠ مليون رأس .

● برنامج للمناطق الاقتصادية الخاصة :

ويساعد برنامج منظمة الاغذية والزراعة للمناطق الاقتصادية الخاصة الدول النامية الساحلية على استغلال مناطقها الاقتصادية الخاصة الموسعة الجديدة ، بعد ان قامت حوالي ٩٠ دولة بالمطالبة بهذه المناطق ، مما جعل المساحة الاجمالية للمياه الاقليمية التي يمكن ان تقع تحت السيادة القانونية للدول في العالم تعادل المساحة الصلبة للكرة الارضية تقريبا . ولتوفير الموارد المالية والفنية اللازمة لتنمية برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة ، يجب استثمار اكثر من ٢٠٠٠٠ مليون دولار جديدة في قطاع مصايد الاسماك قبل حلول عام ٢٠٠٠ .

● دراسة « الزراعة حتى عام ٢٠٠٠ » :

ومساهمة منها في وضع استراتيجية عالمية لتنمية القطاع الزراعي ، قامت المنظمة باجراء دراسة عن اداء هذا القطاع حتى عام ٢٠٠٠ ، شملت ٩٠ دولة نامية باستثناء الصين ، وتشير هذه الدراسة الى انه في حالة توفر الجهود المطلوبة ، فانه يمكن زيادة نمو الانتاج الزراعي بمعدل سنوي قدره ٣٫٨٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠ .

■ ■ ■

معونات من برنامج الأغذية العالمي بـ ٢١١ مليون دولار

●● وافقت مؤخرا لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها ، وهي الجهاز الرئاسي لبرنامج الاغذية العالمي ، على معونة غذائية لصالح ١٧ مشروعا انمائيا في ١٣ بلدا في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، تبلغ قيمتها الاجمالية ٢١١ مليون دولار.

هذا ومن الملاحظ أن ١٤ مشروعا من المشروعات الموافق عليها ستعمم للدول ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من نقص في الغذاء . وهذه الدول هي مصر واثيوبيا وليسوتو وموريتانيا وموزامبيق وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وسري لانكا والتوجو وفولتا العليا والصين ، علما بان القيمة الاجمالية للمشروعات الاربعة عشر المذكورة ، وهو ١٧٢ مليون دولار ، تمثل ٨١٪ من حجم المعونة الاجمالي وان ٩٠٪ من هذه المعونة ستخصص لبرنامج التنمية الزراعية والريفية .

كما اطلعت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها على المشروعات التي وافق عليها المدير التنفيذي لبرنامج الاغذية العالمي طبقا للسلطة المخولة له ، والتي بلغ عددها ٩ مشروعات ، بقيمة قدرها ١٤ مليون دولار ، في انغولا واثيوبيا وغانا وغينيا ومدغشقر وفيكاراغوا وسيشيل والسودان وتنزانيا .

وتجدر الاشارة الى أن فولتا العليا قد حصلت على اكبر معونة فردية وقدرها ٣٢ر٣ مليون دولار لتدعيم مشروع تنمية متعدد الاغراض لمدة ٥ سنوات .

كما حصل مشروع مماثل في التوجو على مساعدة قدرها ٨ر٣ مليون دولار لفترة ٤ سنوات . اما موريتانيا فقد حصلت على معونة قدرها ٥ر٨ مليون دولار لفترة ٣ سنوات لصالح مشروع يهدف الى تثبيت اسعار الحبوب فيها .

وبالنسبة لدول شرق افريقيا ، شملت الموافقة مشروعين في اثيوبيا ، احدهما يهدف الى توطين ٦٥٨٠٠ اسرة وحصل على معونة غذائية قيمتها ٥ر٣١ مليون دولار لفترة ٤ سنوات والثاني يرمي الى دعم مشروع للامن الغذائي . وقد تم تخصيص معونة غذائية له قيمتها ٧ر٣ مليون دولار لفترة ٤ سنوات . اما الموزمبيق فقد حصلت على معونة غذائية قدرها ٦ر٢٢ مليون دولار لدعم الجهود الرامية الى تحسين الاوضاع الزراعية والاجتماعية في المناطق التي توجد فيها مزارع الشاي .

وفيما يتعلق باقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا ، فقد حصلت تونس على معونة غذائية قيمتها ٨ر١٨ مليون دولار لمدة ٥ سنوات لصالح مشروع تنمية ريفية متكاملة . كما حصلت مصر على معونة مماثلة قيمتها ٤ر١٣ مليون دولار لمدة ٥ سنوات لدعم التنمية الزراعية في المنطقة الساحلية الشمالية الغربية . هذا وحصلت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على معونة غذائية قيمتها ١ر٨ مليون دولار لفترة ٥ سنوات للمساعدة على تغذية الاطفال البدو في المدارس الداخلية . وفي آسيا حصلت جمهورية كوريا على معونة غذائية قيمتها ٥ر١٥ مليون دولار لفترة عامين ، لصالح مشروع توفير مياه الشرب في المناطق الريفية . كما حصل مشروع « مخوزلي جنجا » الاتمائي في سري لانكا على دعم في شكل معونة غذائية قيمتها ٧ر٩ مليون دولار لفترة خمسة اعوام . هذا وقد حصلت اربعة مشروعات تنمية زراعية في الصين على معونة غذائية من البرنامج قدرها ٧ر١٦ مليون دولار لفترة ثلاث سنوات . اما بالنسبة لاقليم امريكا اللاتينية ، فقد حصلت هوانيمالا على معونة غذائية قيمتها ٥ مليون دولار لفترة خمس سنوات لصالح مشروع يهدف الى تدريب المرأة الريفية على تحسين دخلها .

الخطة الخمسية الخامسة للزراعة .. في سورية

■● أصدر السيد الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية ، وبناء على ما أقره مجلس الشعب في سورية ، القانون رقم (٣٨) تاريخ ١٩٨١/٨/١٧ ، باعتماد الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر العربي السوري للسنوات ١٩٨١ ــ ١٩٨٥ .

وتعتبر تلك الخطة تتويجا لعدة وثائق سبقتها ابتداءا من وثيقة تحليل الوضع الاقتصادي الراهن وتقويم الخطة الخمسية الرابعة ، ومرورا بوثيقة تقديرات سنة الاساس ووثيقة تصورات عام ٢٠٠٠ ووثيقة الاطارين العشري والخمسي ، وانتهاءا بوثيقة المرحلة الاساسية للخطة الخمسية الخامسة .

وتتضمن الخطة ، في مجال الزراعة ، نمو الانتاج في قطاع الزراعة والغابات والاسماك بمعدل ٧ر٧٪ سنويا . وقد خصص لذلك القطاع من الاستثمارات أكثر من ١٧ مليار ليرة سورية .

وقد انطلقت خطة قطاع الزراعة والغابات والاسماك من الاستراتيجية بعيدة المدى التالية :

● **زيادة نسبة** استعمال الاراضي المروية وتخفيض البور في منطقة الاستقرار الزراعي الثانية وزيادة المردود في وحدة المساحة .

● **الاستثمار الكامل** للمياه الجوفية وترشيد استخدامها .

● **زيادة انتاجية** الثروة الحيوانية ووقايتها من الامراض عن طريق تعميم وتطوير الرعاية البيطرية والتلقيح الاصطناعي ، وكذلك تطوير البادية السورية والتوسع بزراعة الشجيرات العلفية فيها .

● **تطوير التركيب** الهيكلي للثروة الحيوانية باتجاه زيادة نسبة السلالات عالية الانتاج .

استثمار أكثر من ١٧ مليار ليرة سورية ونمو الإنتاج بمعدل ٧,٧٪

● **تعميم تجميع** الحيازات الصغيرة والمشتتة في حيازات كبيرة ضمن اطار التعاونيات الزراعية ، مما يسهل استخدام الآلة ويمكن من الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير .

الاستغلال الامثل للموارد المائية وذلك عن طريق زيادة كفاءة شبكات الري القائمة ومنع الفقد والادارة الرشيدة لاستخدام المياه وبالتوسع في استصلاح الاراضي وتحويل الاراضي البعلية الى مروية ، مما يساهم في استقرار الانتاج الزراعي حيث ستزيد نسبة الاراضي المروية الى الاراضي المزروعة من حوالي ١٤ر٦٪ من سنة الاساس الى حوالي ٢١٪ في عام ٢٠٠٠ ، مما يستلزم استصلاح وري حوالي ٨٨٠ الف هكتار بمعدل ٦٠ الف هكتار سنويا حيث يجب وضعها في الاستثمار قبل عام ١٩٩٥ لكي تصل الى مرحلة الاستثمار الاقتصادي في عام ٢٠٠٠ م .

● **دعم وتطوير** البحث والارشاد الزراعي والتدريب الزراعي وتعميم مراكز التدريب للفلاحين في كافة انحاء الريف .

● **التوسع المرشد في** استخدام الآلة في الزراعة .

● **اقامة طاقات** انتاجية جديدة على اساس انتقائي واقتصادي لمزيج من المشروعات الآجلة والآجلة المردود ، وذات تكثيف راس المال وتكثيف العمل والتوزيع المتوازن للاستثمار الزراعي بين فروع نشاطه المختلفة .

● **اعطاء الاهمية** المناسبة للاستثمار في الاصول الانتاجية المزرعية ومستلزمات الانتاج المحسنة من اجل رفع الكفاءة الانتاجية وتوليد القسم الاكبر من الزيادة المخططة في الانتاج الزراعي .

● **التركيز على التكامل** بين الانتاج النباتي والحيواني على مستوى المزرعة بادخال تربية الحيوان في النظام الزراعي .

● **تغطية جميع** القرى بالجمعيات الفلاحية التعاونية وتطوير هذه الجمعيات الى صيغ اكثر تقدما باتجاه الانتاج التعاوني الاشتراكي وتوفير المستلزمات المادية والفنية اللازمة لذلك .

مشروع إنمائي عربي سد الفرات

●● اذا كان لبناء سد الفرات نتائج مباشرة تمثلت في التخلص من اخطار النهر وايقاف فيضانه السنوي وما كان يحدثه من كوارث تقضي على الانتاج الزراعي والحيواني في منطقة الفرات ، واذا كان من النتائج المباشرة توليد تلك الطاقة الضخمة من الكهرباء التي عمت الريف والمدن وزودت بها المصانع ، فان هناك نتائج غير مباشرة وعلى الاصح تحتاج الى جهد ومال والى مدى زمني طويل لتظهر وتتبلور وتنعكس على الاقتصاد الوطني في سورية عموما وعلى المواطن والاقتصاد في المنطقة الشرقية على وجه الخصوص ، هذه النتائج ذات المدى الزمني الطويل نسبيا تتمثل في عمليات استصلاح الاراضي وتحويلها من أراض زراعية تعتمد على مياه الامطار الى أراض جديدة وفق نظام للري دائم ومتطور يستفيد من مياه بحيرة الاسد التي تمتد بطول ثمانين كيلو مترا خلف سد الفرات ، واستصلاح هذه الاراضي لا يعني اضافة مساحات زراعية مروية قد تزيد عما هو متوفر منها حاليا وما يعنيه ذلك من استقرار للانتاج الزراعي وتطويره فحسب ، بل يعني وهذا المهم خلق مجتمعات جديدة في مناطق حوض الفرات تسودها علاقات اجتماعية انتاجية متطورة ، وتغيير اجتماعي ينصب على الانسان في تلك المناطق لتعمل على استقراره وليساهم في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية حقيقية ●

يروي ٦٤٠ ألف هكتار

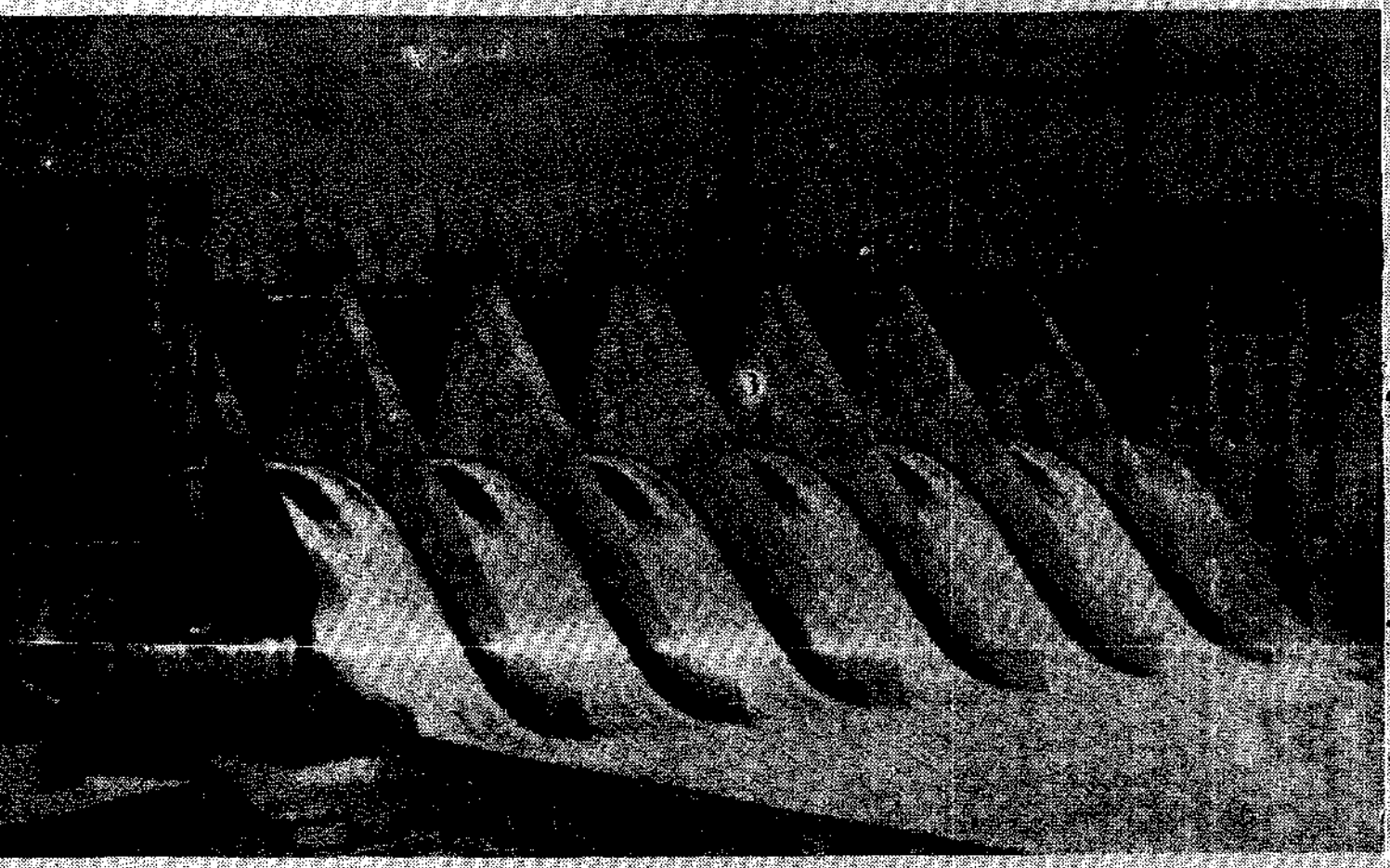

في سورية.. تجربة عربية رائدة تنفذها كوادر محلية

ماذا عن هذه التجربة ومعوقاتها آفاق المستقبل؟!

عمليات استصلاح الاراضي في مناطق حوض الفرات تعني شق مئات الآلاف من كيلو مترات اقنية الري الرئيسية والقانونية المكساة بالبيتون وما يماثلها من مصارف مياه الري الى جانب اعمال التسوية للاراضي ، وبناء القرى الحديثة المزودة بكافة المرافق والخدمات الأساسية من مساكن وصحة وتعليم الخ ..

●● ماذا عن عمليات استصلاح الاراضي ؟ ! عدة مشاريع للاستصلاح بدىء بتنفيذها في سورية ،بل اكثر من ذلك فان عدة مشاريع نفذت فعلا وبدىء باستزراعها منذ عدة سنوات بلغت مساحتها مايقرب من خمسون الف هكتار ..

←

اتجاهات رئيسيات تعكسها عمليات استصلاح الأراضي

● تحويل الأراضي البعلية إلى مروية

غسيل التربة.. وإزالة الملوحة

ولكن لاستصلاح الأراضي معوقات قد تتمثل بالجبس وارتفاع منسوب المياه الارضي ! كما أن لاستزراع الأراضي المستصلحة معوقاته ايضاً ..

في سورية واجهتهم مشكلة ارتفاع نسبة الجبس في التربة المستصلحة مما أدى الى تهدم بعض آقنية الري في أول مشروع نفذ هناك .. وواجهتهم مشاكل تتعلق بالعمالة والميكنة الزراعية وادارة المزارع ! ولكنهم واجهوها وباتت لهم تجربة في استصلاح الأراضي واستزراعها يصل عمرها الى أكثر من عشر سنوات . وباتت لها شركاتها الوطنية التي تنفذ اعمال الاستصلاح بعد أن كانت هذه الشركات أجنبية !

في العدد الماضي،من مجلة» المهندس الزراعي العربي » تعرضنا تفصيلا الى سد الفرات كمشروع انمائي عربي ، فلنتابع معاً ، ونستعرض انعكاسات هذا السد ، وتجربة استصلاح الاراضي التي ستروى من مياهه في سورية ، من خلال هذا التحقيق :

ينبع نهر الفرات من الأراضي التركية ، وبعد أن يجتاز مسافة ٤٢٠ كيلو مترا ضمنها ، يدخل الأراضي السورية ، عند بلدة « جرابلس » التي يتجاوزها ماراً في أراض منبسطة بطول «٦٨٠» كم متى يدخل الأراضي العراقية عند بلدة البوكمال على الحدود السورية العراقية الي أن يصب في الخليج العربي .

يمثل نهر الفرات ٨٤٪ من مجموع الموارد المائية في سورية ، وبالرغم من أن تصريفه السنوي يصل الى حوالي«٣٦» مليار متر مكعب من المياه، لم تكن سورية تستفيد منه قبل بناء سد الفرات بأكثر من٧ر٣ مليار متر مكعب ، وتركيا ٥ر٠ مليار ، والعراق ٥ر٢ مليار وماتبقى من مياهه كانت تذهب هدراً لتصب في الخليج العربي دون استثمار ، رغم احتياجات الزراعة في سورية لهذه المياه ، والتي كانت وما تزال غالبية أراضيها بعلية تعتمد على مياه الأمطار المتذبذبة الهطول سواء من حيث الكميات الهاطلة أو فترات الهطول .

وهو ما يبرز اهمية بناء سد الفرات وبحيرته التخزينية التي يستفاد حالياً منها في تحويل الاقتصاد الزراعي السوري الى اقتصاد يعتمد على الأراضي الزراعية دائمة الري ، بدلا من الزراعة البعلية غير المستقرة .

● ٦٤٠ الف هكتار ترويها بحيرة الأسد

حين اتجهت النية لبناء سد الفرات ، أجريت دراسات مستفيضة لتحديد الأراضي التي يمكن لها ريها من البحيرة التي ستتشكل خلفه . وقد شملت هذه الدراسات والتحريات حوالي مليوني هكتار من الاراضي الزراعية ، تبين نتيجتها امكانية ري مليون هكتار جديد في سورية بالاستفادة من سد الفرات . الا أنه وكمرحلة أولى تم اختيار « ٦٤٠ » الف هكتار فقط ليصار الى ريها واستصلاحها ، وهي المساحات التي ثبتت جدوى اقتصادية استصلاحها بما لا يقبل الشك ، وهي في نفس الوقت الاراضي الأكثر الحاحاً من الناحية الفنية وهذه المساحات الجاري استصلاحها حاليا ، تعادل ١٢٠٪ من الاراضي الزراعية المروية في سورية ، والتي لا تزيد حاليا عن نصف مليون هكتار .

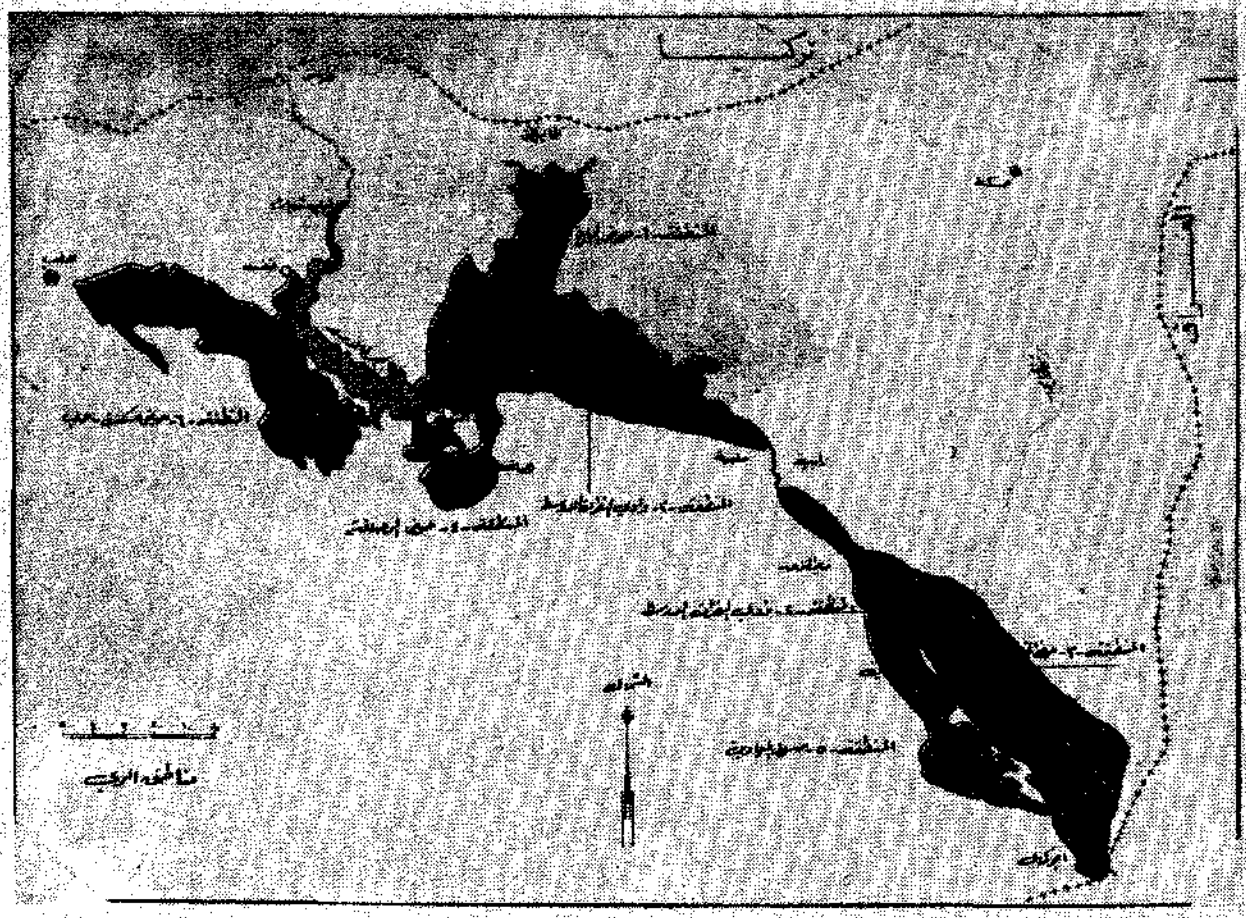

● مخطط للمناطق التي تستصلح على مياه سد الفرات ●

● اتجاهان رئيسيان تعكسهما عمليات استصلاح الاراضي !

يمكن القول ان عمليات استصلاح الاراضي في حوض الفرات في سورية قد بدأت مع السنين الاولى من السبعينات ، اذ ترافقت مع بداية العمل في بناء سد الفرات . وعمليات استصلاح الاراضي هذه « الـ ٦٤٠ الف هكتار » تشمل ستة مناطق رئيسية ، يجري استصلاحها ووضعها قيد الاستثمار الزراعي ، وفقا لأولويات أخذت بعين الاعتبار اقتصادية استصلاح كل منطقة، ومدى الحاجة لاستصلاح سريع لأراضيها من الناحيتين الاجتماعية والفنية . وعمليات استصلاح الأراضي في حوض الفرات تأخذ طابعين رئيسيين :

● تحويل اراضي بعلية الى اراضي مروية!

الطابع الأول ويتلخص في تحويل أراض بعليه « مطرية » الى أراض مروية . وهي عمليات تتضمن اقامة محطات ضخ كهربائية ضخمة تضخ المياه من البحيرة ولارتفاعات تصل أحياناً الى ثمانين متراً ، وتتضمن اقامة شبكات ري وصرف متكاملة من أقنية رئيسية وثانوية ومصارف لمياه الري الزائدة ، الى جانب تسوية الأراضي الزراعية،وهو ما يجري تنفيذه لتحويل ٤٥٠ ـ ٥٠٠ الف هكتار من الأراضي البعلية الى الأراضي المروية في كل من مناطق : البليخ ـ مسكنه ـ الخابور ـ الرصافه ، وهي مناطق تجاور مجرى نهر الفرات وعلى مسافة تصل لـ ٤٥٠ كيلو مترا . وحين نقول تجاور نهر الفرات فاننا لا نقصد بذلك انها تحاذيه أو تلاصقه ، فهي قد تحاذيه باحدى اطرافها الا أن طرفها الآخر المقابل قد يمتد مسافة تصل لمئة كيلو متر في بعض الاحيان باتجاه البادية .

● غسيل الأراضي وازالة الملوحة .. !

أما المطابع الثاني لعمليات استصلاح الاراضي فهو يتلخص في استصلاح الاراضي الواقعة على ضفتي نهر الفرات والتي كانت تزرع مروية قبل بناء سد الفرات ، الا أنها تدهورت وتخلت انتاجيتها وهي مساحات لتصل الى « ١٩٥ » الف هكتار .

فقبل بناء سد الفرات كانت هذه الاراضي تزرع بوسائل ان لم نقل عنها بدائية فهي متخلفة ، فقد كانت تروى بواسطة مضخات صغيرة تقام على نهر الفرات أو على آبار ونباعات مجاورة . لقد بقيت تلك المناطق عشرات السنين تزرع بمحصول أحادي هو القطن، الذي كان يروى بطريقة الغمر ، بنفس الوقت الذي لم تكن هناك أية مصارف لمياه الري الزائدة ، مما أدى الى ارتفاع منسوب المياه الارضي في تلك المناطق وتملحها بالتالي ، حتى جاء اليوم الذي باتت فيه الملوحة تقضي سنوياً على خمسة آلاف هكتار من أراضي وادي الفرات وتخرجها من نطاق الاستثمار الزراعي .

عمليات الاستصلاح في هذه المناطق والتي تدعى : «منطقة استصلاح وادي الفرات الاوسط منطقة استصلاح الفرات الاسفل » والتي تمتد من مدينة « الثورة » المقامة في موقع سد الفرات وحتى مدينة البوكمال على الحدود السورية العراقية ، تتضمن الى جانب اقامة شبكات جديدة للري والصرف ، تتضمن اقامة عدة مضخات ضخمة لمياه الري تغني عن آلاف المضخات الصغيرة المنتشرة على طول وادي الفرات ، وكذلك تنفيذ عمليات لخفض منسوب المياه الارضي وغسيل الاراضي وازالة ملوحتها .

● التنمية الاجتماعية تدخل في مفهوم استصلاح الأراضي أيضاً .. !

هذا هو ما تعنيه عمليات استصلاح الاراضي في حوض الفرات في سورية من وجهة النظر الفنية أو الهندسية فحسب ، الا ان مفهوم الاستصلاح يمتد ليشمل في سورية قضية التنمية الشاملة في حوض الفرات ككل .

فخطة تنمية هذه المناطق الجديدة تتضمن انشاء «٤٠٠» قرية جديدة ستتوفر فيها مقومات الحياة الحديثة من مياه وكهرباء ومؤسسات خدمات مختلفة كالمدارس والوحدات الصحية والمراكز الثقافية .. الخ . ولتكون واجهة جديدة لريف سورية ، ولتكون مركز اشعاع حضاري للقرى القديمة المجاورة في تلك المناطق . التي تتضمن خطط تعميتها برامج شاملة للتنمية الاجتماعية تحتوي الخطط الاساسية للرعاية الصحية ،والنهوض بالتعليم ، ومكافحة الامية، والتدريب ، وتزويد الفلاحين بالخبرات الفنية الزراعية الضرورية ، وارشادهم اجتماعياً وثقافياً والعمل على خلق جو صحي ديموقراطي يضمن مساهمتهم الفعالة من خلال المنظمات الرسمية والشعبية في تعبئة جميع افراد الريف، وتوجيههم للعمل المشترك لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

● كوادر فنية سورية تنفذ مشاريع الاستصلاح

عمليات استصلاح الأراضي يجري تنفيذها منذ سنوات تمتد الى عشرة ، مناطق استصلحت، وأخرى تستزرع منذ عدة سنوات، وثالثة بدىء باستزراعها مجددا ،ورابعة يجري استصلاحها .. وهكذا . ولكنني قبل ان أدخل في تفصيلات عن عمليات الاستصلاح والاستزراع ومعوقاتها وسبل مواجهتها ، لابد لي من عرض بعض النقاط الاساسية :

لم تكن هناك في البداية كوادر فنية سورية تعمل في مجال استصلاح الاراضي ، اذا فقد قامت بتنفيذ اول مشروع استصلاح شركة أجنبية هي شركة « بونفيكا » الايطالية ، الان الكوادر الفنية السورية سرعان مادخلت هذا المجال وبدأت منذ بداية السبعينات تعمل في تنفيذ مشاريع لاستصلاح الاراضي ،واثبتت جدارتها ونافست حتى الشركات الاجنبية ونفذت مشاريع أكثر تعقيداً من الناحية الهندسية والفنية ،ولتقديم فكرة عن الجهات التي تعمل في استصلاح الاراضي في سورية ، سنعمد الى استعراض هذه الجهات:

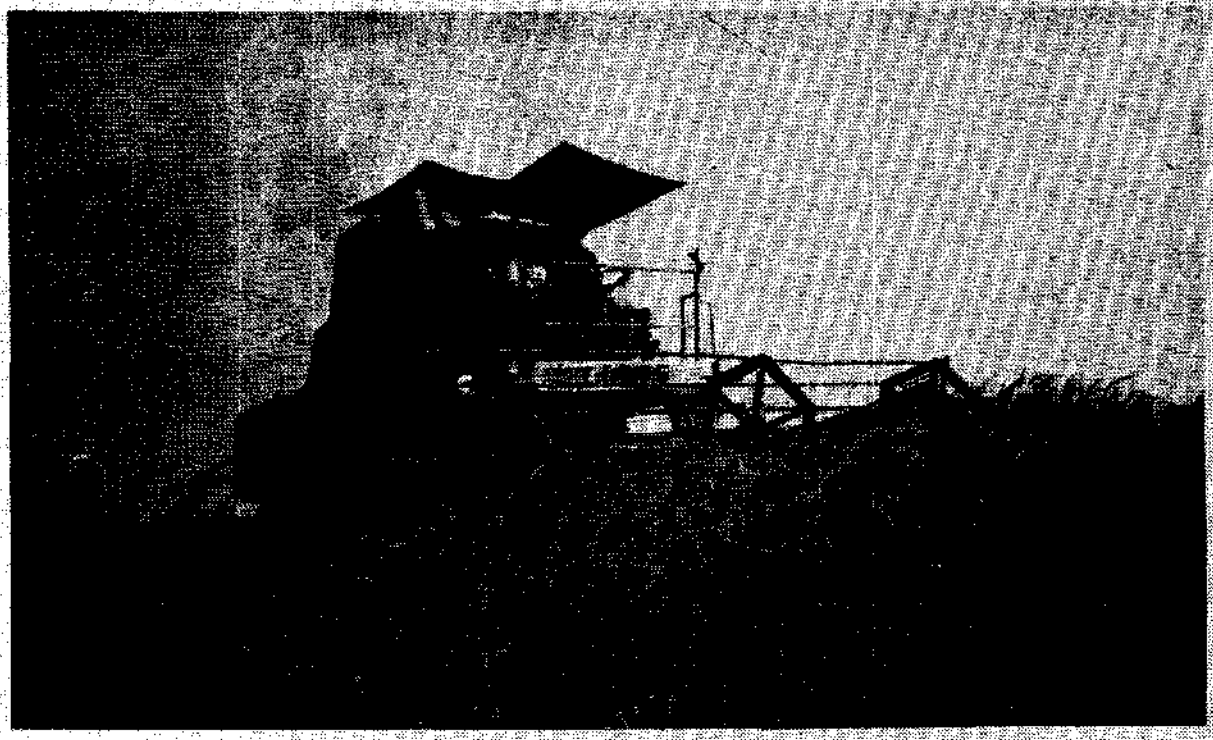

ـ الشركة السورية لانشاءات الري «ساريكو» وهي شركة وطنية حكومية قامت بتنفيذ أحد أقسام المشروع الرائد وهو أول مشروع لاستصلاح الاراضي ، كما قامت بتنفيذ مشروع لاستصلاح منطقة « بئر الهشم » بمساحة تقدر بحوالي عشرة آلاف هكتار .

ـ شركة « روما غريمكس » وهي شركة رومانية تقوم بتنفيذ مشروع استصلاح منطقة الفرات الاوسط « ٢٧ الف هكتار » .

ـ الشركة العامة لاستصلاح الاراضي ، وهي شركة وطنية حكومية تشكلت من الكوادر الفنية المحلية التي عملت في بناء سد الفرات . وهي تقوم بتنفيذ مشروع غرب مسكنه « ٢١ الف هكتار » الذي أنجزت غالبية أعماله ، كما تقوم بتنفيذ ٥٠ الف هكتار في منطقة غرب مسكنه أيضاً . وهذه الشركة أحدثت منذ عهد قريب وهي تستعين بالخبرة السوفيتية على مستوى المساعدة في التصميم والمشاورة الفنية وليس على مستوى التنفيذ الذي تمارسه مباشرة .

● جمعيات تعاونية زراعية ومزارع دولة في الاراضي الجديدة

اما شكل الاستثمار الزراعي في مناطق الاستصلاح الجديدة فقد تحدد على الشكل التالي :

تحدث جمعيات تعاونية زراعية في المناطق التي تستصلح والتي كانت تعود ملكيتها الى الافراد قبل البدء باستصلاحها ، ويتم استزراعها من خلال هذه الجمعيات التعاونية الجديدة « في سورية مايزيد عن أربعة آلاف جمعية من هذا النوع » .

اما في مناطق الاستصلاح التي تعود ملكيتها للدولة ، فيجري استثمارها بعد استصلاحها من خلال اقامة جمعيات تعاونية زراعية انتاجية ، أو من خلال مزارع دولة .

بعد هذا العرض ، سنعمد الى عرض واقع استصلاح واستزراع الاراضي في حوض الفرات من خلال استعراضنا لواقع مشروعين أو منطقتين استصلحتا واستزرعتا ، ويجري استثمار أحداهما من خلال الجمعيات التعاونية للخدمات الزراعية ، والثانية من خلال نظام المزارع الحكومية ، وسنحاول أن نتقصى العقبات التي اعترضت عمليتي الاستصلاح والاستزراع !

لنتابع ولنقرأ معاً هذين التحقيقين الريفين عن:

ـ المشروع الرائد

ـ مشروع الفرات الاوسط .

مشروع الري الرائد.. أول مشروع يستصلح على مياه سد الفرات

● المشروع أثار مشكلة الأراضي الجبسية ؟ وقدم حلولاً لها في المشاريع الأخرى ؟

● زراعة « الرز » ناجحة تماماً ولكنها أرهقت لأنها رفعت منسوب المياه الأرضي !

●● يعتبر مشروع الري الرائد او ما اصطلح على تسميته « المشروع الرائد » اول مشروع ري يتم تنفيذه في حوض الفرات في سورية . تقع ارض هذا المشروع على محاذاة نهر الفرات الى الشمال من مدينة الرقة ويمتد شرقها وغربها ، بلغت مساحة هذا المشروع الصافية حوالي « ٢١٠٠٠ » هكتار من الاراضي المروية . وقد روعي في تصميم هذا المشروع ان يكون رائدا لمشاريع الري التي ستروى من مياه بحيرة الاسد والتي ستزيد مساحتها عن ٦٤٠ الف هكتار ، ويروى هذا المشروع حاليا من محطة ضخ كهربائية مقامة على الفرات وستتم ريه بالراحة مباشرة من بحيرة الاسد في نهاية العام القادم .

لقد اعطى تنفيذ هذا المشروع الفعلية اولى ضمن مشاريع حوض الفرات ليختم بصورة خاصة الفرضين التاليين :

ـ استيعاب واعادة توطين جزء من سكان المنطقة التي غمرتها مياه السد .

ـ ليكون مشروعا نموذجيا تطبق فيه احدث الاساليب العلمية في الزراعة والري وتكون المجتمعات الجديدة ، وليكون اداة للحصول على الخبرة العلمية في مجالات اقامة شبكات الري والصرف ولتشغيلها وصيانتها واستغلال الاراضي وزراعة المستصلحة منها ، اضافة الى كونه مدرسة لتدريب الكوادر الفنية والفيادية والادارية التي ستحتاجها اراضي الاستصلاح الواسعة في حوض الفرات .

بدأ العمل في المشروع الرائد عام ١٩٧٠ حيث انشئت محطة الضخ التي يتسع لضخها ٢٥ م٣/ث بالثانية ، كما بلغ طول الاقنية الرئيسية والثانوية في المشروع ٤٧٩ كم وقد تم انشاء ١٥ قرية في المشروع الرائد تضم ٦٧٠٨ مسكنا وتضم كل قرية ايضا مدرسة ومركز اجتماعي وثقافي وسوق ومخبز ومسجد وبناء للادارة ووحدة صحية وورشة لاصلاح الآليات الزراعية . وقد انشئت محطة لتربية الابقار « الفريزيان » بدأت بـ ١٩٧ بقرة بكيرة (حامل) وهو في طريقه ليرتفع الى ٦٦٠ .

بلغت تكاليف انشاء القرى الخمسة عشرة ، وكذلك اعداد المشروع الرائد للاستثمار الزراعي حوالي ٢٥٠ مليون ليرة سورية اي بمعدل كلفة تقدر بـ ١٢ الف ليرة سورية للهكتار الواحد .

● الاستثمار الزراعي بالمشروع الرائد :

بداية استثمار اراضي المشروع الرائد كانت صيف ١٩٧٣ وفي عام ١٩٧٥ كانت جميع اراضي المشروع جاهزة للزراعة ، اما عن كيفية الاستثمار فيقوم القطاع الزراعي بمؤسسة حوض الفرات باستثمار اراضي المشروع الرائد حيث قسمت اراضي المشروع

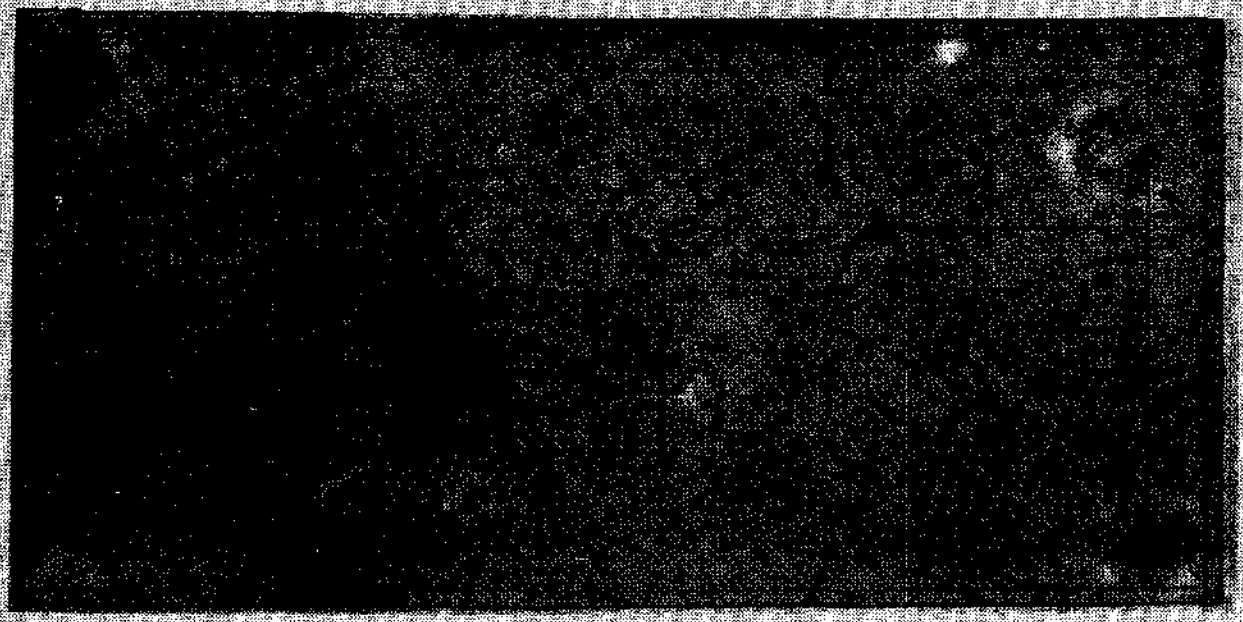

● مخطط لمشروع الري الرائد في سورية ●

الى ١٥ مزرعة تلحق بكل مزرعة احدى قرى المشروع بمرافقها وخدماتها العامة .

● ٢٥ مهندسا لادارة مزارع المشروع :

يقوم على ادارة المزارع ما يقرب من ٢٥ ـ ٣٠ مهندس زراعي بحيث يقوم على ادارة كل مزرعة مهندس زراعي او اكثر يساعده جهاز مكون من مساعدي المهندسين والاداريين والماليين وكادر دائم من الميكانيكيين والسائقين وموزعي الري .. الخ . يصل عددهم الى ٥٦٢ شخصا يضاف اليهم عمال زراعيين دائمين بحدود ١٠٠٠ عامل وموقتين يتراوح بين ٣٠٠٠ ـ ٣٥٠٠ .

● اسطول من الاليات الزراعية :

تم توفير الخدمة الالية للعمليات الزراعية الاساسية لاراضي المشروع من حصاد وتخطيط وحراثة ، حيث توفر للمشروع ٢١٦ جرارا مختلفا بشكل الجرار السوري ماركة ايبرو حوالي ٦٦٪ منها . اضافة الى ١٨ حصادة و ٢٨ آلية ثقيلة في مجال صيانة اقنية الري والصرف .

وفقا لهذه الاحصائيات يقوم الجرار الواحد بخدمة ما يقرب من ١٠٠٠ هكتار « ١٠٠٠٠ دونم » وبالرغم من ان استثمار هذه المساحات يحتاج الى عدد اكبر من الاليات وفق ما يقوله المختصون الا ان ما تم توفيره يشكل الجزء الاكبر من احتياجات المشروع ويلعب الى حد كبير نجاح المشروع اذا اخذنا بعين الاعتبار الاليات الزراعية الاخرى من محشات للاعلاف وبذارات ومحاريث ومرشات .. الخ ....

● المحاصيل الزراعية :

القطن والقمح والشوندر السكري اهم المحاصيل التي تجري زراعتها بالمشروع الرائد والتي البيت ملائمتها لاراضي المشروع والقنسات المائية المتوفرة لها . كما أن زراعة الارز قد اثبتت نجاحا باهرا الا انها اوقفت لتسببها بتدهور التربة وارتفاع منسوب المياه .

اما الاشجار المثمرة فقد اثبتت نجاحا كبيرا حيث تم زراعة حوالي تسع ملايين شجرة مختلفة من كرمة ومشمش ودراق وخوخ ولوز وعنب الخ .. ولقد غطى انتاجها محافظة الرقة كما يباع قسم كبير منه في أسواق المحافظات الاخرى .

كما زرع في المشروع ايضا حوالي ٣ ملايين غرسة حور من المتوقع البدء من الاستفادة منها خلال ٣ ـ ٤ سنوات القادمة . واشجار الحور هذه اقتصادية للغاية وهي لوحدها ستغطي قسما كبيرا من تكاليف المشروع كما يقول بعض المختصين في مؤسسة حوض الفرات اضافة الى ما ستساهم به في رفد السوق المحلية ومصنع الورق في مدينة دير الزور باحتياجاتهم من الاخشاب كما انها تعتبر من الناحية

←

الفية على مستوى كبير من الاهمية كمصدات للرياح لحماية المزروعات الاخرى .

● منحدرات غير متوقعة :

وبدور دولاب العمل وتوزع اراضي المشروع وتكرر الفرحة لم تتم ، وتكتشف منذ المواسم الاولى من مرحلة الاختبار والاستزراع التي يجب ان يمر بها هذا المشروع ، تكتشف بعض الثغرات التي هي على جانب كبير من الاهمية حيث كان اخطرها تأثر التربة الري بمادة الجبس المتوفرة بنسبة عالية في تربة اراضي المشروع من جهة وعدم كفاية شبكة مصارف مياه الري الرائدة عن احتياج المحاصيل المزروعة ، وقد تسبب ذلك في تكسر الاقنية في بعض الواقع وتسرب مياه الري وترسب الاملاح على سطح التربة في بعض الاراضي .

● المشروع عانى من مشاكل فنية واجتماعية :

● وبينت معاناة القائمين على استثمار المشروع من بعض الصعوبات والمشاكل الفنية والاجتماعية غير المتوقعة والتي استفيد من معالجتها في تصميم المشاريع الاخرى . فما هي هذه الصعوبات :

● فجوات تحت الاقنية تحدثها التربة الجبسية :

تتكمش مادة الجبس المتوفرة بنسبة عالية بتربة اراضي المشروع حال تسرب مياه الري اليها عن طريق رشح الاقنية ، هذا الانكماش في حجم التربة الجبسية يؤدي الى حدوث فراغات او فجوات بين سطح انبوبة الري البيتونية الصلبة وسطح التربة الجبسية التي تقع تحت الاقنية مما يتسبب في تهدم الاقنية في مواقع هذه الفجوات .

● اراضي المشروع استثمرت بغير الطريقة التي صممتها الدراسات :

وضعت دراسات المشروع او صمم من الناحية الفنية لتقوم باستثماره عائلات فلاحية توزع لكل منها مساحة تتراوح بين ٣٢ ـ ٦٦ دونم وفقا لعدد افرادها ، لذا لم يراع عند تصميمه وتنفيذه انشاء مصارف حقلية ولا تسوية اراضيه الزراعية انطلاقا من ان كل عائلة ستقوم بانشاء مصارفها الحقلية وتسوية ارضها . ولاعتبارات كثيرة اهمها اكتشاف توفر مادة الجبس في التربة الزراعية وتسببها بتهدم بعض الاقنية قامت مؤسسة حوض الفرات بزراعة اراضي المشروع بشكل مباشر عن طريق استخدام الالة والعمال الزراعيين المأجورين لتجنيب الاسر الفلاحية اية خسارة قد تنجم بسبب تهدم الاقنية .

ولو ان اراضي المشروع استثمرت عن طريق عائلات فلاحية وفق ما كان مخططا له وقامت بانشاء المصارف الحقلية وكذلك تسوية اراضيها لامكن تجنب خروج بعض الاراضي من الاستثمار لارتفاع منسوب الماء الارضي لبعض مناطق المشروع او على الاقل الحد من نسبة هذه الاراضي .

● اراضي المشروع الرائد لم تدخل مرحلة الاستزراع :

مرحلة الاستزراع هي المرحلة التي تبدأ بعد الانتهاء من عمليات استصلاح الاراضي الجديدة وتنتهي بوصول الارض الى الحدية الانتاجية وتعني بالحدية الانتاجية وصول مردود الارض الزراعية الى حد تغطية نفقاتها ومرحلة الاستزراع هذه قد تنتهي بسنة واحدة وقد تمتد الى ٤ ـ ٥ سنوات وفقا لنوع التربة وصلاحية اقنية الري والصرف ، وفي هذه المرحلة تختبر انشاءات الري والصرف وكذلك تعالج التربة ان كانت متملحة بالغسيل او بزراعة محاصيل مخصصة للتربة ان كانت فقيرة او بكلتا العمليتين .

والمشروع الرائد لم يدخل مرحلة الاستزراع هذه واستثمر مباشرة كاية ارض صالحة تجري زراعتها من سنين ، وزرعت اراضي المشروع بالمحاصيل الاقتصادية كالقطن والقمح والارز والشوندر السكري .. الخ ، ولذلك فان من العدل والمنطق اعتبار سنوات الاستثمار السابقة ضمن مرحلة الاستزراع ولا يجوز تقييمها اقتصاديا .

● اراضي المشروع غير ملائمة للالة ونقص في اليد العاملة الزراعية :

الفترة الاقتصادية والمشاريع الكثيرة التي نفذت بحوض الفرات وفي مقدمتها مشاريع الاستصلاح استوعبت اعدادا هائلة من العمال المتوفرين بالمنطقة مما جعل ادارة المشروع تعاني من نقص في العمال الزراعيين اللازمين لاستثمار اراضي المشروع لاسيما ان القطاع الخاص يدفع ضعف ما تدفعه ادارة المشروع كأجر للعمال الزراعيين . يضاف الى ذلك عدم تسوية اراضي المشروع ، لاناحية الغرض

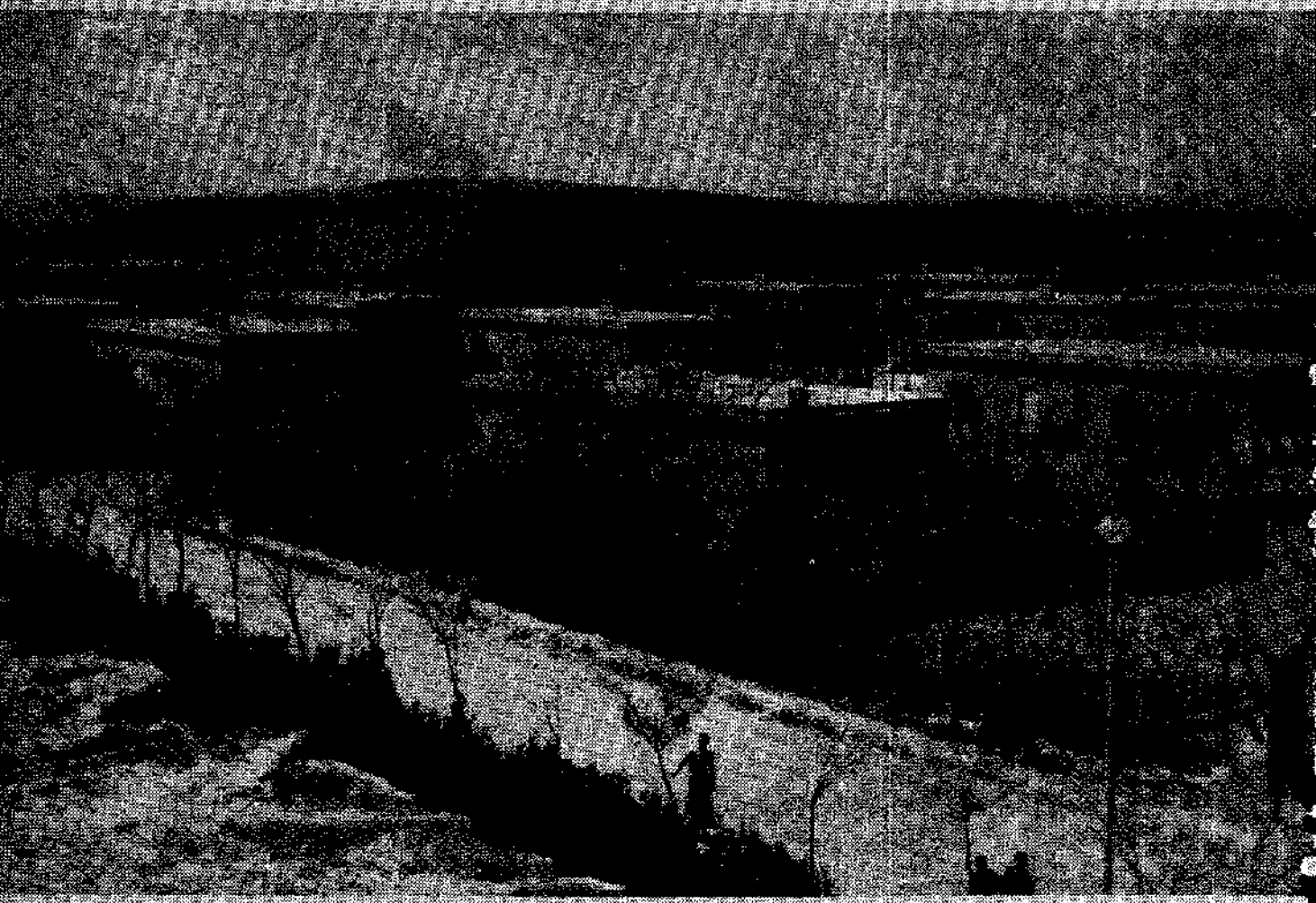

● احدى القرى الجديدة التي شيدت في المشروع الرائد ●

لاستخدام الآلة بشكل واسع ، وتدارك النقص في اليد العاملة .

● استخدام العمال الزراعيين المؤقتين يتنافى وفلسفة المشروع :

وجود العمال الزراعيين بصفة مؤقتة يتنافى مع فلسفة المشروع التي تهدف الى تكوين مجتمعات مستقرة يعمل أفرادها مع بعضهم لتنمية المجتمع الجديد اقتصاديا واجتماعيا . حيث ان الفلاح الذي لا يشعر باستقراره وكيانه لا يهتم بصيانة مرافق مجتمعه من آبنية وآلية ومصارف ، كما ان عدم شعور الفلاح بملكيته بصفة مستمرة في الأرض التي يزرعها يقلل من حماسه واهتمامه في رفع خصوبة الأرض وانتاجيتها .

● مشاكل كان من الممكن تلافيها :

استخدام العمال الزراعيين الذين لم تسبق لهم الخبرة وكذلك التعامل في مشاريع ري مشابهة ساهم في احداث مشاكل للمشروع كان من الممكن تلافيها ، فموزعو الري وهم عمال ليست لديهم الخبرة والوعي ساهموا برفع منسوب الماء الارضي في بعض مناطق المشروع وذلك بتركهم وابات آلية الري مفتوحة دون ضابط وتركهم المياه تغمر بعض الأراضي زيادة عما تحتاجه المحاصيل المزروعة من المياه . وقد كان بالامكان تلافي حدوث ذلك لو خضع توزيع المياه لاجراءات في دفيق وكذلك لو خضع موزعو الري لدورات تدريبية تؤهلهم للقيام بعملهم بوعي وكفاءة .

تسبب زراعة الرز في بعض مناطق المشروع بتدهور بعض الأراضي وخروجها لفترات طويلة من الاستثمار لرفعها منسوب الماء الارضي في هذه المناطق ، وقد كان من الواجب عدم السماح بزراعة

● نعالج من المجمعات السكنية الجديدة في المشروع الرائد ●

الرز بالرغم من نجاحه ومردود انتاجه المرتفع ، الا ان زراعة الرز تحتاج الى مقنن مائي عالٍ والربة طينية ثقيلة وتربة الاراضي الزراعية بالمشروع ليست طينية ولا ثقيلة على الاقل .

● المشروع الرائد حقق الكثير من أهدافه :

وبالرغم من كل ذلك فقد حقق المشروع الكثير من اهدافه واعطى الكثير من النتائج التي انعكست في صالح تنفيذ مشاريع الري الاخرى في حوض الفرات ، حيث ان منطقة المشروع اختيرت لينفذ بها اول مشاريع الري لكون اراضيها تعتبر ممثلة لمعظم اراضي حوض الفرات وليكون هذا المشروع رائدا لباقي الاراضي المستصلحة سواء من حيث استخدام الدورات الزراعية او التعرف على جوانب الضعف في الانشاءات الهندسية او التربة واسبابها للعمل على معالجتها في المناطق الاخرى .

● المشروع الرائد لفت الانتباه لمشكلة الاراضي الجبسية :

وبالفعل فان اكتشاف الجبس في المشروع الرائد قد لفت الانتباه الى هذه المشكلة واستفادت منها شركات الاستصلاح في المناطق الجاري استصلاحها حيث تقوم هذه الشركات وغالبيتها شركات وطنية تعتز بها بتنفيذ افضل الاجراءات والوسائل العلمية المتبعة في العالم لتلافي آثار الجبس ، هذه الاجراءات يعرضها بشكل مبسط احد المختصين في حوض الفرات فيقول :

في مشاريعنا الحالية استبعدنا بعض الاراضي الزراعية التي ترتفع فيها نسبة الجبس عن حد معين ، كما اننا نقوم بتغيير التربة الجبسية التي تمر بها اقنية الري وتضع طبقة عازلة من الصفائح الصناعية المسماة P.V.C. بين التربة والاقنية البيتونية الصنع وهذا ما يكفل سلامة الاقنية والمصارف ويجري تنفيذه حاليا في منطقتي مسكنة قرب مدينة طبقة وبئر الهشم شمال الرقة واللتان ستوضعان قيد الاستثمار هذا العام وخلال اعوام القادم .

● المشروع ساهم باعداد كوادر فنية :

ومن خلال تنفيذ المشروع واستثمار اراضيه زراعيا فقد توفر لدى الوزارة المكلفة بتنفيذ مشاريع الري الجديدة واستثمارها اعداد كبيرة من المهندسين من مختلف الاختصاصات في الري والميكانيك والكهرباء والزراعة وكذلك الاخصائيين الاجتماعيين ومساعدي المهندسين والميكانيكيين وغير ذلك من العناصر الفنية والتي اصبحت على درجة جيدة من التاهيل والخبرة في تنفيذ مشاريع الري وزراعة الاراضي المستصلحة ، وكلهم ينتظرون استلام مهامهم في المناطق الجديدة .

● في المجال الاجتماعي :

وعلى صعيد العمل الاجتماعي يجري تنفيذ برامج للتنمية الاجتماعية في قرى المشروع الخمس عشرة من فصول لمحو الامية ودورات على اعمال الابرة واشغال الخياطة والتريكو والتدبير المنزلي والرعاية الاسرية اضافة الى اعمال التوعية الصحية والاجتماعية الى آخر ما يندرج تحت بند العمل الاجتماعي ، هذه البرامج ولو انها مازال في رأينا اقل مما هو مطلوب الا انها تساهم وستساهم فيما لو توفرت لها الامكانيات المادية والكوادر المؤهلة في تحقيق تقدم اجتماعي سريع ومقصود .

الجمعيات التعاونية الزراعية .. في وادي الفرات الأوسط

مشروع الفرات الأوسط

● ٢٧ ألف هكتار من الأراضي .. استصلحت وأعيدت لمالكيها ضمن جمعيات تعاونية زراعية للخدمات

● معوقات الاستثمار الزراعي : نقص الملكيات الزراعية الاشراف الفني المباشر ـ نقص الآليات الزراعية

●● المشروع الرائد الذي عرضناه فيما سبق يمثل تجربة استصلاح الاراضي واستثمارها زراعيا وفقا لنظام شبيه بمزارع الدولة . بيقى ان نستعرض تجربة اخرى لاراض جديدة استصلحت وتستزرع عن طريق الجمعيات التعاونية للخدمات الزراعية ، وهي تمثل غالبية الاراضي التي ستستصلح وتروى من مياه سد الفرات . لنستعرض هذه التجربة معا من خلال مشروع استصلاح منطقة الفرات الاوسط :

هذا المشروع هو احد مشاريع استصلاح الاراضي في حوض الفرات ، ويقع على ضفتي نهر الفرات ، حيث يمتد على مسافة خمسين كيلو مترا على الضفة اليسرى وحوالي سبعين كيلو مترا على الضفة اليمنى وتقوم شركة « روما غريمكس » الرومانية باستصلاح اراضي هذه المنطقة .

اراضي هذه المنطقة ليست جديدة على الاستثمار الزراعي ، فقد كانت تزرع قبل الاستصلاح وتروى من مضخات على الفرات وبوسائل غير متطورة كما ان عدم وجود مصارف لمياه الري الزائدة ادى الى تدهور تربتها وتملح جزء كبير منها وتدني انتاجيته.

لذا فان عمليات استصلاح الاراضي فيها لم تكن تهدف الى زيادة المساحات المروية فحسب ، وانما انصبت بشكل رئيسي على تحسين اساليب الري والصرف من خلال شبكة الانابيب والمصارف والطرق واستخدام اسلوب الري بالراحة ، الى جانب تنمية العنصر البشري وادخال الاساليب الزراعية الحديثة واتباع دورات زراعية وتركيب محصول مناسب وخدمات متكاملة تساعد على ضمان اكبر مردود انتاجي يشمل في رفع انتاج الهكتار الواحد الى ما لا يقل عن اربعة اطنان من القطن وخمسة اطنان من القمح وهكذا .. كما هدفت في الوقت نفسه الى اضافة حوالي سبعة آلاف هكتار جديد من الاراضي المروية لهذه المنطقة وبحيث تصبح مساحتها الاجمالية حوالي ٢٧ الف هكتار .

● ماذا عن سكان منطقة الفرات الاوسط !

تقول نتائج بحث اجتماعي اجري عام ١٩٧٦ ان عدد سكان منطقة الفرات الاوسط يصل الى حوالي ٥٢ الف نسمة يشكلون ٧٧٠٠ اسرة تقيم في ٢٥ قرية منتشرة على ضفتي نهر الفرات . غالبيتهم يعملون في الزراعة التي كانت قبل الاستصلاح تقتصر على محصولي القطن والقمح بشكل رئيسي .

كما تشير بيانات هذا البحث ايضا الى ان غالبية اراضي هذه المنطقة هي من املاك خاصة اذ يحوز الملاكون على ٨٦٪ منها . والى ان تفتت الملكية وارتفاع عدد الحيازات الصغيرة ظاهرة منتشرة في هذه المنطقة ، حيث ان ٦٠٪ منها تقل مساحتها عن اربعة هكتارات واكثر الحيازات شيوعا هي التي تتراوح بين هكتارين وثلاثة هكتارات .

تشير الدراسة ايضا الى انتشار ظاهرة الامية التي تصل الى ٥٩٪ بين الاقرات اللذين تزيد اعمارهم عن عشرة سنوات ، والى أن غالبية السكان في هذه المنطقة مؤلفة من غرفة او غرفتين من الطين والخشب ، كما انها تفتقر الى المرافق الاساسية من مطبخ وحمام ودورة مياه .. الخ ، كما تفتقر القرى الى الخدمات الاساسية من مدارس ومراكز صحية وكهرباء ومياه شرب .. الخ .

● استصلحت الاراضي واعيدت الكيها .. واحدثت تعاونيات زراعية :

هذا المشروع لم ينجز عمليات استصلاحه بكاملها بعد ، الا ان مساحات انجزت ووضعت تحت الاستثمار الزراعي منذ ثلاث سنوات .

ففي عام ١٩٧٨ انجزت مساحة ٣٤٠٠ هكتار من هذا المشروع ، تتبع ثلاث قرى تقع على الضفة اليسرى من نهر الفرات هي : السلجبية ـ الخانوبة ـ الخيالة . ولما كانت اراضي هذه المنطقة او المشروع تعود ملكيتها للافراد قبل استصلاحها ، فقد اعيد توزيع هذه الاراضي بعد استصلاحها الى مالكيها الاصليين على ان ينتظموا في جمعيات فلاحية تعاونية . وقد شكلت هذه الجمعيات فعلا وباشرت في زراعة اراضيها منذ عام ١٩٧٨ . فماذا عن هذه الزراعة وما هي معوقاتها ، لنقراه معا من خلال ما نقله لنا فلاحو تلك الجمعيات :

● ماذا يقول الفلاحون عن عمليات الاستصلاح :

يقول فلاحو قرية السلجبية : عمليات الاستصلاح غير جيدة ، كلفة الاستصلاح العالية والتي تقوم بدفعها على الاقساط التي يطلب منا استصلاحا جيدا ! الا ان التسوية الفنية للاراضي تكاد تكون غير موجودة ، فالصارف حاليا متهدمة الجوانب وغير صالحة ومليئة بالحشائش والقصب ، الطرق الزراعية لم تنفذ رغم انها موجودة في مخططات تنفيذ المشروع .

استجرار مياه الري يجب ان يكون ضمن مقننات وبرامج محددة من قبل مؤسسة حوض الفرات وباشراف مباشر منها ، المؤسسة غيبت اربعين عاملا في الجمعيات الثلاث لتوزيع مياه الري ، الا انهم لا يقومون بواجبهم حيث يقتصر عملهم على فتحات الاقنية المرتفعة على الاقنية الرئيسية ، بعد بداية

يتبع ←

الاقنية الرئيسية لا توجد رقابة على الاقنية !!

واضاف الفلاحون قائلين :

بعض الاراضي لا تصلها المياه ، حيث ان خمسة فلاحين لم تصل المياه الى اراضيهم ، ١١ فلاح هدم نهر الفرات مرواهم « القناة الثانوية » ولم يعاد اصلاحها بعد ، لذا فقد استعنا بالموتورات « المضخات » لايصال المياه الى اراضيهم !

موزعو الري لا يعملون ، لذا فان شجارات كثيرة كادت تنشب بين الفلاحين حول الدور في الري وكمية المياه المخصصة لكل فلاح ، ولم يحل هذا الاشكال الا بعد ان قمنا « كجمعية » بتعيين اثنين من العمال لتنظيم عملية السقاية والدور .

● عادت الحيازات الزراعية الى التفتت من جديد !

اعيد توزيع الاراضي في هذه القرى الثلاث على اساس من التجميع الزراعي ، حيث قسمت اراضي الجمعية الى شرائح كبيرة وفق الدورة الزراعية التي كانت : ٣٣٪ قطن ، ٣٣٪ قمح ، ٣٣٪ شوندر سكري ، ومن كان يملك اكثر من ثلاثة هكتارات اعيدت له ارضه ثلاث قطع موزعة على شرائح الارض الثلاث ، ومن كان يملك اقل من ثلاث هكتارات وزعت له ارضه قطعة واحدة .

الالتزام بالدورة الزراعية وعدم اشراف المؤسسة المباشر بسبب بعض المشاكل عبر عنها رئيس الجمعية فقال :

تطبيق الدورة الزراعية على الحيازات الصغيرة وبدون التجميع زراعي يجعل زراعة محصول معين وفق تسميته بالدورة الزراعية غير اقتصادي . فمن يملك (١٤) دونم يجب ان يزرع ثلاث دونمات شوندر سكري ، فاين اقتصادية زراعة ثلاث دونمات وما تعنيه من فلاحة وخدمة وجني وتحميل .. الخ!! ومن هو الفلاح الذي يشاطل مع ثلاث دونمات ويقترح رئيس الجمعية اعفاء مالكي المساحات الصغيرة من الالتزام بالدورة الزراعية .

عندما اصبحت نسبة الشوندر السكري في العام الماضي ٢٠٪ من الدورة الزراعية بدلا من ٣٣٪ « وهي هذا العام اقل من ٢٠٪ » اصبحت هنالك مساحة شاغرة في شريحة الارض المخصصة للشوندر ، مما ادى الى تشوه الحقول الكبيرة واصبح الحقل الواحد يضم زراعات القطن والقمح والشوندر والخضار ، وترتب على ذلك تشغيل

جميع أنحاء الري لتصل الى جميع الحقول صيفا شتاء .

● الاشراف الفني وتامين الاليات الزراعية !

امور اخرى تعاني منها الجمعيات التعاونية في اراضي استصلاح هذه المنطقة كقلة الاشراف الفني وضياعه بين مؤسسة حوض الفرات واتحاد الفلاحين حيث ان هذا الكادر فرزته المؤسسة ليعمل باشراف الاتحاد ، ولكن هذه الصيغة على ما يبدو قد أنعكست بتسيب هذا الكادر المؤلف من مهندس زراعي وثلاثة من مساعدي المهندسين « معاهد متوسطة » .

كما ان هذه الجمعيات تعاني ايضا من قلة الاليات الزراعية المتوفرة لديها .

● المعوقات في طريقها للحل !

هذه المعوقات والصعوبات التي تعترض عمل الجمعيات التعاونية في مناطق استصلاح الفرات ، لم تعالج في مؤسسة حوض الفرات كما قيل لي هناك . وان الحل لمواجهتها النقد من خلال مديرية متخصصة ومسؤولة عن الاستثمار الزراعي في هذا المشروع ، ستحدث قريبا وتتبع القطاع الزراعي في مؤسسة حوض الفرات .

وستتولى الاشراف الفني والاداري على الاراضي الجديدة واستثمارها ، وتقوم بتأمين الجمعيات بالاليات الزراعية ضمن امتداد هذه المساحات ، وتقوم باصلاح الاقنية وتعزيل المصارف وتأمين مياه الري ، والقضاء على اية ظاهرة للملوحة ، او اي ارتفاع لمنسوب المياه الارضي ، او اي مشكلة قبل استفحالها ، كما هو الحال في المشروع الرائد .

←

مشروع الري الرائد في حوض الفرات.. والعمل الإجتماعي
١٥ قرية جديدة.. ونشاطات فنية وصحية ورياضية.. ومشروع شعبي !!

●● اذا كان ما ذكرناه يخص الجانب الفني والهندسي ، فماذا عن الجانب الاجتماعي في هذا المشروع ، وماذا عن الانسان الجديد ، وماذا عن تكوين المجتمعات الجديدة والعمل الاجتماعي عموماً ؟! للاجابة عن هذه التساؤلا ت طرحناها على السيد فاروق الراوي مدير التوطين وتنمية المجتمع في مؤسسة حوض الفرات فقال لنا :

● العمل الاجتماعي والمشروع الرائد !

العمل الاجتماعي في مجتمع المشروع الرائد صعب وشاق ، فمجتمع المشروع الرائد يضم اسرا جديدة تواجدت في قرية واحدة جمعتها ظروف توفر فرص العمل الزراعي في المشروع ، وليس هناك اية روابط سابقة فيما بينها سواء اكانت روابط الجيرة او القرابة او المعيشة المشتركة .. الخ ، لذا فهي مجتمعات مصطنعة لا تجمعها سوى مصلحة او علاقة العمل والانتاج في مكان واحد .

كما ان مجتمع المشروع الرائد ، مايزال مجتمعا غير مستقر ، فتواجد الاسر بارض المشروع مايزال يحمل صفة الترقيت ، فالجميع هنا حتى الآن عمال زراعيون موسميون ، لو توفرت لهم فرص عمل افضل لغادروا المشروع ، والارض والمساكن والخدمات والمرافق العامة وكل شيء تملكه المؤسسة ، وبالتالي فان هناك الكثير من الاسر تقيم بعض الوقت ثم لا تعود لزراعتها ، لانها لم تعد بحاجة للعمل او لانها وجدت عملا آخر .. كل ذلك يضفي على مجتمع المشروع الرائد صفة اللا استقرار الذي يقف عادة كعقبة في وجه التنمية والعمل الاجتماعي.

وبالرغم من كل ذلك فاننا نمارس نشاطات اجتماعية واسعة نسعى من خلالها الى ربط الاسر العاملة بارض المشروع والعمل على اشراكها فعليا بعمليات التنمية .

● « ١٥ » مركز اجتماعي ونشاطات مختلفة :

يقول السيد الراوي : توجد في المشروع الرائد ١٥ قرية جديدة نموذجية ، ويتوفر في كل قرية سوق تجاري مؤلف من خمسة دكاكين وفرن ومدرسة ابتدائية ومبنى اداري .

والعمل الاجتماعي في المشروع الرائد يمارس من خلال المركز الاجتماعي الموجود في كل قرية والذي يتألف من قاعة للمحاضرات وعرض الافلام ومستوصف ، وقاعة مطالعة ، واخرى للتلفزيون .

تنمية المجتمع الجديد تجد طريقها اليها من خلال نشاطات مختلفة ومتنوعة سنحاول المرور عليها من خلال استعراض الاعمال التي نفذها القطاع الاجتماعي عام ١٩٧٩ :

---

* المؤسسة العامة لاستثمار حوض الفرات هي مؤسسة حكومية انيطت بها صلاحيات استصلاح الاراضي واستزراعها وتوطينها اجتماعيا في منطقة حوض الفرات في شمال سورية . وهي تتألف من ثلاث قطاعات او ادارات متخصصة :
— قطاع الري : مسؤول عن تصميم مشاريع الري والاشراف على تنفيذها .
— القطاع الزراعي : مسؤول عن ادارة واستثمار الاراضي الزراعية بعد استصلاحها .
— القطاع الاجتماعي : ويتولى تنفيذ التنمية الاجتماعية

– كل أسرة تعمل في المشروع الرائد تمنح مسكنا مؤلفا من غرفتين وملحقاتها من مطبخ وحمام ، والاسرة التي يزيد أفرادها عن ٥ اشخاص تمنح مسكنين متلاصقين وذلك مقابل رسم صيانة لا يزيد عن ٧ ليرات سورية شهريا .

– المحلات التجارية والافران والخدمات عموما في قرى المشروع يتم تشغيلها باشراف القطاع الاجتماعي حيث يتابع حسن تاديتها للخدمات وتقيدها بالاسعار ، وخلال العام الماضي تم فسخ عقود ٨ محلات تجارية لعدم تقيدها بشروط التشغيل .

– محو الامية احد النشاطات الاجتماعية في المشروع الرائد ، فخلال العام الماضي نفذت ٢٧ دورة لمحو الامية ضمت حوالي ٥٠٠ اميا ، اضافة الى دورتي متابعة ضمت عددا من الاميين الذين تخرجوا من دورات سابقة .

● الاسرة والطفولة :

والعمل الاجتماعي في مجال الاسرة والطفولة من النشاطات الاجتماعية المتميزة في حوض الفرات ، ٢٣ ندوة توعية عن دور المراة في المجتمع وضرورة تحررها من الامية عقدت بين نساء المشروع الرائد ، ٧٠٠ زيارة منزلية قامت بها عناصر مختصة بالتعاون مع الاتحاد النسائي بالرقة حيث تم فيها تعريف الاسر ببعض الوصايا الصحية الوقائية وقدمت لها ارشادات صحية حول نظافة المسكن وتربية الاطفال

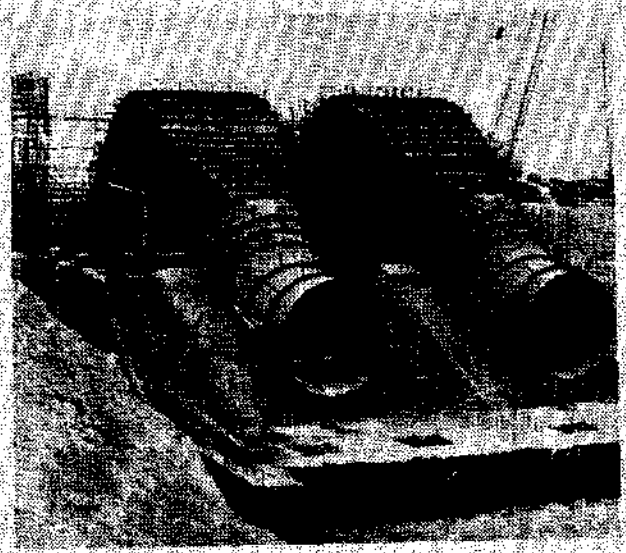

● السيد فاروق الراوي .. اخصائي اجتماعي ●

وتعليم البنات وشؤون التدبير المنزلي وتنظيم ميزانية الاسرة ، ٤ دورات على أعمال الابرة والخياطة والتطريز .

● التوعية الصحية والصحة الوقائية :

للقطاع الاجتماعي مساهمات ملحوظة في مجال التوعية الصحية والوقائية ، يقول السيد الراوي : في عام ١٩٧٩ قمنا بعقد ٢٠٥ ندوات صحية شملت جميع قطاعات العاملين في المشروع الرائد من عمال وربات أسر وطلاب مدارس ، وقد تركزت هذه الندوات على أمور الصحة الوقائية والتغذية والعادات غير الصحية وقد أدت هذه الندوات مفعولها الذي انعكس بالتغير الملحوظ على عادات وسلوك الناس الصحي ، والتحسن الملموس في نظافة المساكن والساحات العامة ونظافة الاطفال بشكل خاص ، ١٥٠ جولة قامت بها عناصر الوحدة الصحية لمراقبة المحيط البيئي وحصر التلوث في القرى ، ١٤٠ جولة تم فيها رش القرى والمساكن بمبيدات الذباب والبعوض .

اما في مجال معالجة بعض الامراض التي تكاد تكون منتشرة في منطقة الفرات ككل كالتراخوما مثلا فقد نفذت حملة لمكافحة التراخوما خلال العام الماضي عقدت فيها ٦٥ ندوة توعية متخصصة حول التراخوما بنفس الوقت الذي وزعت فيه ١٢ الف عبوة من مرهم التتراسيكلين لعلاج المصابين بهذا

←

المرض ويجري متابعة التوزيع والاشراف على استعمال العلاج باستمرار .

● حملات تلقيح مستمرة للاطفال :

« درهم وقاية خير من قنطار علاج » شعار ينفذ في المشروع الرائد تلك البقعة المضيئة في حوض الفرات ، هذا الشعار ينعكس تنفيذه بشكل يدعو للفخر في حملات تلقيح الاطفال في قرى المشروع الرائد ١٢٥ جولة لتلقيح الاطفال قامت بها الشعبة الصحية بحوض الفرات وكانت نتيجتها تلقيح ٣٠٠٠ طفلا بالثلاثي « ضد السعال الديكي والدفتريا والكزاز » ، ثلاثة الاف طفل ايضا لقحوا ضد شلل الاطفال ، واكثر من اربعة الاف لقحوا ضد مرض السل .

● مهرجانات فنية وفرق رياضية ومسرح شعبي :

وللنشاط الرياضي والثقافي مجال واسع في حوض الفرات ، ففي كل مزرعة بالمشروع الرائد توجد فرقة فنية خاصة بها ، ولها خشبة مسرح لممارسة نشاطها . تسع مهرجانات فنية شهدتها قرى المشروع الرائد خلال العام الماضي ، ندوات ثقافية وسياسية وبمناسبات متعددة ، عروض سينمائية مستمرة استخدم فيها ٤٥ فيلما متنوعا . فرق رياضية لكرة الطاولة والطائرة ، سباق اختراق الضاحية ، مباريات في الشطرنج ... الخ .

التنمية الاجتماعية في المناطق المستصلحة على مياه السد

لقاء مع المهندس حسن الوطار

- لماذا نهمل الإنسان في خططنا للتنمية الريفية وهو محركها ؟؟
- أول مشروع تنموي يحدث فيه قطاع اجتماعي متخصص !!
- تجربتنا في بدايتها .. ولا نملك الرصيد الكافي لتقييمها ؟!

●● لا تنمية اقتصادية بدون تغير اجتماعي ، ولا تغير اجتماعي بدون تنمية اقتصادية ، تكامل وتلازم بين العمليتين في برامج التنمية .

القائمون على العمل الاجتماعي في حوض الفرات في سورية يقولون : التنمية مفهوم اجتماعي انساني قبل كل شيء ، الانتاج لا تصنعه الآلة بل يصنعه الانسان الذي لابد أن يتطور من خلال عمليات تغير مقصود ، تشمل معارفه وقدراته وقيمه وتقاليده وعاداته ، وبما يضمن تفاعله ايجابيا مع الارض والآلة وشبكات الري والصرف واساليب الزراعة الحديثة والمتطورة ، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية متوازنة وسليمة .

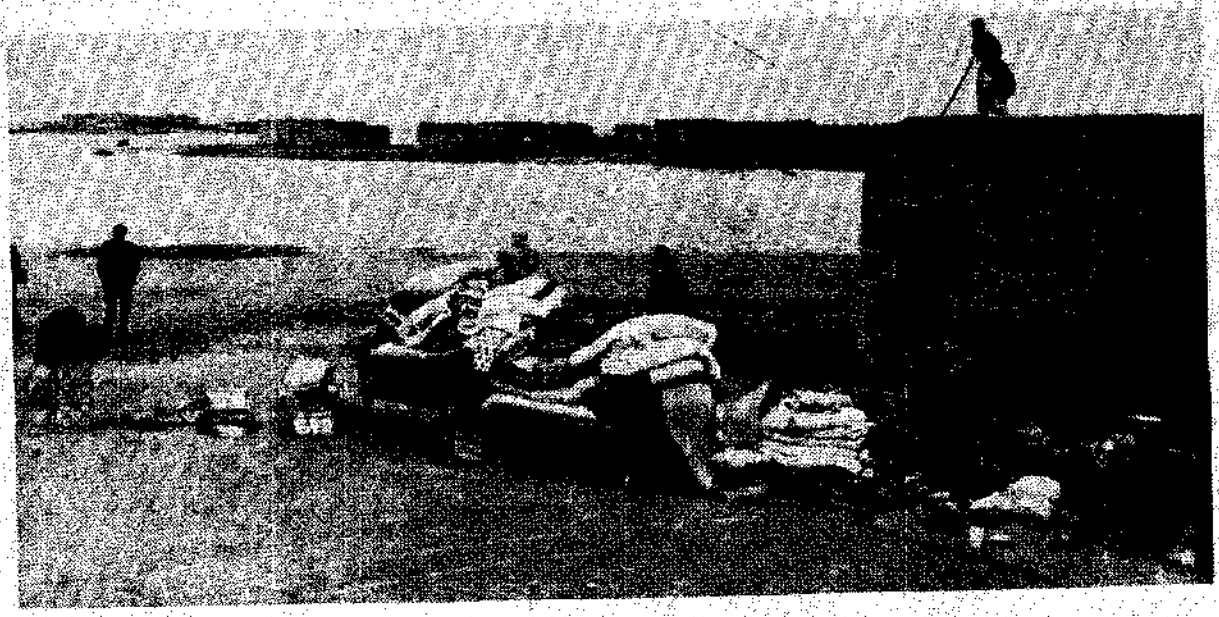

● المنطقة التي غمرها سد الفرات .. صورة من الارشيف (١٩٧٣) ●

العمل الاجتماعي بمناطق حوض الفرات ، وبالرغم من حداثة العهد به ، وبالرغم من الامكانيات المتواضعة الا انه يسير بخطوات علمية وئيدة وطموحة ، كيف يرى القائمون على هذا العمل الاجتماعي آفاق المستقبل ؟ ما هو تقييمهم لما قدم حتى الآن ؟ ما هي معوقات العمل الاجتماعي ؟ وكيف تضمن تنمية اجتماعية ناجحة ؟!

●● في نهاية هذا الملف عن سد الفرات ، المشروع الانمائي العربي الهام ، لم اجد اهم من هذه التساؤلات ، التي طرحتها على الاستاذ المهندس حسن العطار نائب المدير العام للقطاع الاجتماعي في مؤسسة استثمار حوض الفرات في مدينة الرقة بسورية ، والذي قال لنا :

●● في اية خطة للتنمية يجب ان نتساءل من هو المستفيد منها ؟ ومن الذي سينفذها ! على ضوء هذه الاجابة ومهما كانت نجد اننا امام « الانسان » واكننا ، وللاسف نهمل جانب الانسان في خططنا التنمية الريفية بالرغم من انه المحرك الاول لكل عوامل التنمية .. فالخطط لا يمكن تنفيذها بمجرد تامين ما تحتاجه من مستلزمات مادية . نضع الخطة الزراعية ونوفر مستلزماتها من اسمدة وبذار ومبيدات الخ . .

ولكننا لم نتساءل يوما : من سيستخدم هذه المستلزمات ، صحيح ان السماد عامل هام ومساعد للانتاج ولكن هل تساطنا فيما اذا كان الفلاح عارف ومقتنع به ، هل يعرف كيف ومتى والى اي حد يستعمله ؟ لو وضعنا الاجابات على هذه التساؤلات فستكون خططنا اكثر واقعية وسيجد الانسان الذي ينفذها موقعا اوسع له فيها ، والنتائج ستكون اكثر ايجابية .

في حوض الفرات ، الصورة مختلفة تماما ، وهذا ما يثبته مرسوم تكوين مؤسسة حوض الفرات الذي احدث قطاعا اجتماعيا بجهاز متكامل ومتخصص اوكلت اليه مهام العناية بالانسان، الموضوع الرئيسي للتنمية .

ويضيف المهندس العطار :

لست مبالغا اذا قلت انها المرة الاولى التي يلحظ فيها الجانب الاجتماعي في مشاريع التنمية ، ويعطى ←

مثل هذه الاهمية ، ويحدث لصالحه قطاع اجتماعي يضم اجهزة فنية متخصصة ، لتقود التنمية الاجتماعية ولتتلازم مع عمليات التنمية الاقتصادية .

« الانسان الريفي في حوض الفرات شأنه في ذلك شأن الريفيين عموما انسان امي غير متعلم له عاداته وتقاليده التي يقف الكثير منها كعائق في وجه التنمية ، انسان حوض الفرات ولفترة قريبة لا يعرف الزراعة الروية المتطورة ، خلفيته ريفية ، لا يجيد استعمال الآلة ، ولا يتبع اساليب حديثة في الزراعة ، وارتباطه في الارض حديث نسبيا لاعتماده سابقا على الزراعة البعلية وتربية الاغنام » .

● شبكات ري وصرف متقدمة واساليب زراعية علمية متطورة :

يلاحظ ان مناطق الاستصلاح الجديدة التي ستروى من مياه بحيرة الاسد بانها مزودة بشبكات من اقنية الري والصرف المتقدمة والتي تكلف مئات الملايين ، وستتبع فيها اساليب علمية زراعية متطورة تعتمد على ميكنة زراعية عالية . هذه المناطق تتطلب انسانا خبيرا ومتعلما ومؤهلا ليقود ويستثمر هذه الاراضي وهذا يتطلب منا اعداد وتكوين هذا الانسان ليتسلم زمام هذه الاراضي وليساهم مباشرة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في مناطق الفرات تنعكس آثارها على القطر ككل .

● آثار العمل الاجتماعي تحتاج الى سنوات :

وحول تقييم تجربة العمل الاجتماعي في حوض الفرات يقول المهندس عطار : لا نزال في البداية ولا نملك الرصيد الكافي للتقييم ، فالعمل الاجتماعي يحتاج الى وقت طويل حتى تظهر نتائجه وخاصة اذا كان يمارس في بيئة متخلفة ، فالعمل الاجتماعي في حوض الفرات يعني بناء وتكوين انسان جديد ، هذا التكوين لا يمكن ان يتم في سنوات ، وبالرغم من ذلك فنحن متفائلون للغاية ، وما يبعث على هذا التفاؤل هو اننا شهدنا تغييرا فعليا في سلوك وعادات وممارسات انسان حوض الفرات بالرغم من السنوات القلائل التي مر بها عملنا الاجتماعي ، صحيح اننا نقوم بالابحاث والدراسات ونتعرف على المجتمعات الجديدة ، وصحيح اننا نمارس بعضا من النشاطات الاجتماعية وتقدم الخدمات الصحية والثقافية والترويحية ، الا اننا حتى الآن لم ندخل مرحلة العمل الاجتماعي المتكامل ، وبمعنى ادق لم ندخل بعد في تكوين الانسان الجديد .

فمشاريع استصلاح الاراضي ماتزال قيد الانشاء، المشروع الرائد وبالرغم من مرور سنوات على انجازه وبداية استثماره زراعيا ، الا ان طريقة استثماره لا تسمح بممارسة عمل اجتماعي متكامل . المؤسسة هي التي تستثمر المشروع الرائد ومجتمع المشروع الرائد يتألف من موظفين وفنيين وعمال زراعيين مؤقتين ، هذا المجتمع غير ثابت وغير مستقر وما يجمع العاملين فيه هو الاجر ، وبالتالي لا يمكن وضع خطة ثابتة للتنمية ، واذا وضعت فلا يمكن تلمس نتائجها نظرا لتبدل السكان بين الوقت والآخر ، وهذا ما تبرزه دورات محو الامية التي نقيمها والتي يتناقص عدد المنتسبين اليها في نهاية الدورة نتيجة تسرب قسم منها لمنطقة المشروع خلال الدورة .

● الفرات الاوسط مجتمع مستقر :

في منطقة الفرات الاوسط التي انتهت اعمال الاستصلاح في بعض اراضيها تختلف الصورة تماما عن المشروع الرائد . حيث ان مجتمع هذه المنطقة مستقر في قريته ومالك لارضه وبيته ، وله مقوماته وعاداته المتوارثة . مجتمع هذه المنطقة مستمر بعد انتهاء اعمال الاستصلاح واستمراره يسمح بتنفيذ خطط للتنمية الاجتماعية ، وقد باشرنا بالفعل ببعض الممارسات وسندخل الى هذه المنطقة من خلال العمل الاجتماعي . وسنعمل على بناء مدرسة ومركز صحي وسنوفر خدمات ومرافق عامة في قرى هذه المنطقة .

وبالرغم من ان القرى في هذه المنطقة قد شيدت بشكل عشوائي ولا ضابط للتوسع السكني في القرية ولكن !! لدينا مشروع لتنظيم القرى في هذه المنطقة للحد من العشوائية التي تقف عثرة في وجه تقديم الخدمات والمرافق العامة . ونحن كقطاع اجتماعي سندخل الى الانسان في الفرات الاوسط، وسنحاول ان نعمل على تعليمه وتوعيته وتدريبه وتأهيله مهنيا، وسنعمل على رفع المستوى الصحي والثقافي والاجتماعي للمنطقة ، فالظروف هنا مهيأة ونحن متفائلون أيضا .

● متطلبات التنمية الاجتماعية الناجحة :

هذا التفاؤل يثير السؤال التالي : هل القطاع الاجتماعي قادر على التدخل الفعال في المناطق الجديدة في مشروع الفرات لاحداث التغيير والتطوير المطلوب وتكوين الانسان الجديد ؟.

عن هذا السؤال يجيب المهندس العطار فيقول :

نعم ، يمكننا التدخل وبشكل فعال اذا توفرت لنا معلومات هذا التدخل والتي تتلخص بعدد من النقاط :

● **في حال توفر العناصر** الاجتماعية المؤهلة والمدربة وهذا ما توفره وسيوفره لنا معهد استصلاح الاراضي الذي يقدم لنا عناصر متوسطة ومتخصصة بالتنمية الاجتماعية ، الا ان الذي يفتقر اليه هو « الاخصائي الاجتماعي الريفي » ، فالعنصر القيادي في التنمية الريفية غير موجود على الاطلاق ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية الذي انشئ منذ سنوات كان كفيلا بتأمين هذا الكادر القيادي ، ولابد من احداث معهد على مستوى جامعي لتخريج قيادات التنمية الاجتماعية الريفية ، والآن يمكن القول باننا لم نتأخر كثيرا ومازال امامنا وقت ، لنفتح مثل هذا المعهد او الكلية ، فالتعليم العالي يجب ان يرفد التنمية الريفية في حوض الفرات وفي القطر ككل بمثل هذه العناصر الجامعية .

● **لابد من توفير** الخدمات والمرافق العامة والمراكز الاجتماعية في كل قرية من قرى مناطق الاستصلاح الجديدة .

● **لابد من تضافر** الجهود المشتركة لمختلف وزارات ومؤسسات الدولة لتقديم الخدمات في القرى المستصلحة ، فمن غير المعقول ان يترك كل شيء على عاتق المؤسسة ، لابد من التكامل والتنسيق ، ونحن نطالب الوزارات والمؤسسات المختلفة بان تتولى دورها في مناطق الاستصلاح الجديدة .

■ □ ■

قبرص خلال النصف الثاني من العام الحالي ، وربما تمكن الاتحاد من عقد دورة حول « الاقراض الزراعي والخدمات الاخرى عن طريق التعاونيات » في مركز عمان خلال العام الحالي . وستعقد ايضا دورة حول « دعم البنوك المركزية لبرامج التسليف الزراعي لصغار المزارعين » في الباكستان ولمدة اسبوعين في النصف الثاني من ايلول / سبتمبر ١٩٨١ . كذلك ، فقد تقرر عقد دورات تدريبية على مستوى القطر في المواضيع التي تهم المؤسسات الاعضاء في ذلك القطر وبحيث يوفر الاتحاد لعقدها ما يلزم من خبراء دوليين ومحليين ، وستعقد اول دورة من هذا النوع حول « ادارة القروض الزراعية الموسمية » في تونس خلال النصف الثاني من عام ١٩٨١ ، وستعقد دورة مماثلة في الجمهورية العربية اليمنية حالما تتوفر الاموال اللازمة للانعقاد .

● برنامج للتدريب .. بتبادل الموظفين !

● هذا عن مراكز التدريب والدورات التدريبية هل هناك برامج أخرى للتدريب وتبادل الخبرات في مجال الاقراض الزراعي ؟

ـ الدكتور سامي الصناع :

نعم ... فقد قرر الاتحاد تنفيذ برنامج للتدريب بتبادل الموظفين . وتقوم فكرة هذا البرنامج على اتاحة الفرصة للعاملين في مؤسسة ما ان يتدربوا على اعمال معينة في مؤسسة اخرى وذلك بالقيام بتلك الاعمال بانفسهم كلما امكن ذلك . ويشارك في تمويل النفقات كل من المؤسسة المرسلة والمؤسسة المضيفة والاتحاد . وبالرغم من ان الاتحاد لم يتمكن حتى الآن من تمويل اي متدرب وفقا لهذا البرنامج نظرا لعدم توفر الاموال اللازمة لذلك ، فان الاتحاد قد ساعد على تسهيل الاتصالات بين بعض المؤسسات لارسال متدربيها الى مؤسسات اخرى كما حصل بالنسبة لتدريب بعض العاملين في بنك التسليف الزراعي بجمهورية اليمن العربية والبنك الزراعي في الجمهورية العربية الليبية ، كذلك فقد تمكن الاتحاد مؤخرا وبفضل المساعدة التي ستوفرها منظمة الاغذية والزراعة أن يعد برنامجا لتدريب اثنين من البنك الزراعي في السودان لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في المغرب ، واتاحة الفرصة لمتدرب واحد من البنك الاتحادي للتعاونيات في الباكستان أو من البنك التعاوني المركزي في قبرص للاطلاع على برامج واعمال واحدة من المؤسسات الاخرى الاعضاء في الاتحاد .

● وبرنامج .. لتبادل الخبراء

كذلك ، فان للاتحاد برنامج لتبادل الخبراء . وتقوم فكرة هذا البرنامج على التعاون بين المؤسسات الاعضاء والاتحاد في اتاحة خدمات خبير من مؤسسة معينة لتستفيد منها مؤسسة اخرى . ومع ان الاتحاد نفسه لم يتمكن حتى الآن من تمويل تبادل الخبرات وفقا لهذا البرنامج الا انه وبالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ومؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية في الاردن قد تمكن من ارسال خبيرين الى جمهورية اليمن الديموقراطية لاجراء الدراسات الاولية لتأسيس مصرف زراعي تعاوني فيها . وقد قرر المجلس التنفيذي للاتحاد مؤخرا رصد مبلغ من الدعم المالي الذي وفرته منظمة الاغذية والزراعة للاتحاد لدفع نفقات فريق من الخبراء لمساعدة اليمن الديموقراطية في تأسيس دائرة للتسليف الزراعي في بنك التنمية الذي يجري تأسيسه هناك . ومن جهة اخرى فقد قررت الجمعية العمومية للاتحاد انشاء صندوق خاص بغية توفير الاموال اللازمة لتنفيذ برامج الاتحاد في مجالات تبادل الخبراء ، وقدرت تكاليف البرامج التي يمكن تمويلها من هذا الصندوق خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ بحوالي مليون دولار امريكي ، ويعمل الاتحاد بكافة الاساليب الممكنة للحصول على الدعم المالي لتمويل هذا الصندوق عن طريق الاتصال بالمنظمات وصناديق التمويل العربية والاقليمية والعالمية . وقد استجاب برنامج الامم المتحدة للانماء مؤخرا الى طلب الاتحاد فارسل فريقا من الخبراء لوضع مسودة مشروع تبلغ تكاليفه للسنوات الثلاث القادمة حوالي نصف مليون دولار ، ومن المؤمل أن يوافق برنامج الامم المتحدة للانماء على التمويل خلال هذا العام .

● وندوات فنية ثلاث ..

● ماذا عن الندوات الفنية ؟

ـ الدكتور سامي الصناع :

اولى الاتحاد منذ تأسيسه اهتماما كبيرا بضرورة عقد الندوات الفنية لمناقشة وتبادل الآراء والافكار حول بعض المسائل ذات الاهتمام المشترك لمؤسسات الائتمان الزراعي بصورة خاصة وللمؤسسات المعنية بالتنمية الريفية والتنمية الزراعية بصورة عامة .

وقد اعدت قائمة بهذه المواضيع وتقرر ان ينظم الاتحاد ندوة في كل سنة لمعالجة واحد من تلك المواضيع . فكان ان عقد الاتحاد ندوته الاولى في مدينة الرباط في يناير / كانون الثاني ١٩٧٩ حول « اقراض جماعات المزارعين وجمعياتهم التعاونية ، وضمانات القروض الزراعية واستردادها » . وعقد الاتحاد الندوة الثانية في نيقوسيا في شهر مارس / آذار ١٩٨٠ حول « التأمين الزراعي » . اما الندوة الثالثة فقد عقدت في الخرطوم خلال شهر فبراير / شباط ١٩٨٠ حول « الميكنة الزراعية ودور مؤسسات الاقراض الزراعي » . كذلك فان الاتحاد يعد لعقد ندوة في مارس / آذار ١٩٨٢ في بغداد لمناقشة موضوع « الثروة الحيوانية ودور مؤسسات الاقراض الزراعي » .

● ودراسات اقليمية !

● وماذا عن الدراسات الاقليمية في منطقة عمل الاتحاد ؟

ـ الدكتور سامي الصناع :

يتعاون الاتحاد مع منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (فاو) في انجاز دراسة اقليمية عن « دور الوسيط في التسليف والتسويق الزراعي » ، واخرى حول « الرهن العقاري واثره على عمليات اقراض صغار المزارعين » . كما ان الاتحاد وبالتعاون مع الفاو بسبيل اصدار بيبلو غرافيا بالكتب والدراسات التي اعدت عن الجمعيات التعاونية في الوطن العربي.

● علاقات وطيدة .. مع الفاو

● ماهي علاقة الاتحاد بمنظمة الأغذية والزراعة الدولية ؟

ـ يرتبط الاتحاد ومنذ تأسيسه بعلاقات وطيدة جدا مع منظمة الاغذية والزراعة التي قدمت للاتحاد منذ تأسيسه ولاتزال الدعم المادي والادبي في كافة المجالات . فقد وفرت المنظمة للاتحاد خدمات مستشارها الاقليمي للائتمان الزراعي ليقوم باعمال الامين العام للاتحاد ، ولاتزال المنظمة تتكفل بمعظم نفقاته . كما ان المكتب الاقليمي للمنظمة كان قد وفر للامانة العامة اثناء وجودها في القاهرة المكاتب والاثاث واعمال السكرتارية والاتصالات السلكية واللاسلكية والبريدية وغير ذلك من الخدمات بدون مقابل . وقد كان للمساعدة المالية والبالغة ٦٠ الف دولار والتي قدمتها المنظمة للاتحاد من برنامج الميداليات والنقود اكبر الاثر في تنفيذ برامج الاتحاد الخاصة بتأسيس

مراكز التدريب الاقليمية وعقد الدورات التدريبية والندوات الفنية وغير ذلك من النشاطات . كما ان المنظمة قد وفرت للاتحادمؤخرا من ميزانية برنامجها العام مبلغ ٤٠ الف دولار مما سيمكن الاتحاد من مضاعفة نشاطاته خلال العام الحالي . ويود الاتحاد بهذا الصدد ان يتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الدكتور أدوار صوما المدير العام للمنظمة والسيد صلاح جمعة المدير العام المساعد لشؤون الشرق الادنى . واود التنويه بأن الاتحاد قد منح صفة الارتباط في علاقته الرسمية مع المنظمة والتي تتيح له حضور جميع مؤتمراتها الاقليمية وغير الاقليمية.

● العلاقة مع المنظمات الاقليمية والدولية

● وماذا عن العلاقات بين الاتحاد والمنظمات الاقليمية والدولية الأخرى ؟

ـ الدكتور سامي الصناع :

لا يدخر الاتحاد وسعا في تنمية وتعزيز علاقاته مع المنظمات الاقليمية والدولية المعنية بالتنمية الزراعية والريفية . وفي مقدمة هذه المنظمات المنظمة العربية للتنمية الزراعيةوالصندوق العربي للانماءالاقتصادي والاجتماعيوالصندوقالعالمي للانماء الزراعي وبرنامج الامم المتحدة للتنمية وغيرها من المؤسسات والصناديق . ويحرص الاتحاد دائما على تزويد هذه المنظمات بما يصدر عنه من تقارير عن اجتماعاته وانشطته ، كما انه يوجه اليها الدعوات لحضور الندوات والاجتماعات الفنية .

● ماذا عن طموحات الاتحاد ؟

● هل لكم أن تحدثونا عن خطط الاتحاد وطموحاته ؟

ـ الدكتور سامي الصناع :

وضع الاتحاد برنامجا لنشاطاته خلال السنوات الخمس ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ قدرتكاليفه بحوالي مليون دولار . ويشتمل البرنامج على توفير ٤٠٠ شهر من المنح التدريبية لموظفي المستويات المتوسطة في المؤسسات الاعضاء بتدريبهم في مراكز التدريب الاقليمية للاتحاد ، وتنظيم وعقد خمس ندوات فنية لمناقشة مواضيع ذات اهتمام مشترك وفقا لما تقرره المؤسسات الاعضاء ، واتاحة الفرصة لـ ٢٠٠ من موظفي المؤسسات الاعضاء للتدرب في مؤسسات اخرى بموجب برنامج تبادل الموظفين ، وتوفير خدمات ٤٠ خبيرا من العاملين في المؤسسات الاعضاء لاعطاء المشورة لمؤسسات اخرى في مواضيع متخصصة ، وتمويل دراسة خمسة مواضيع اساسية تتناول كل منها احدى مشاكل الائتمان الزراعي في دول الاقليم ، وترجمة وطبع ونشر الكتب والمراجع ووسائل التدريب في شؤون التسليف الزراعي والمواضيع الاخرى ذات العلاقة .

● وعن مصادر تمويل النشاطات ؟

● سؤال أخير ٠٠ المال عصب الحرب كما يقول نابليون ٠ وربما كان المال عصب كل شيء في هذه الأيام ٠٠ كيف يتم تمويل البرنامج الخمسي لنشاطات الاتحاد ؟

ـ الدكتور سامي الصناع :

يعتمد الاتحاد في تسديد نفقاته الجارية على اشتراكات الاعضاء السنوية والتي كانت ٥٠٠ دولار حتى نهاية عام ١٩٨٠ والمقرر زيادتها الى ١٠٠٠ دولار اعتبارا من أول عام ١٩٨١ . وهذه الواردات لا تكفي لتغطية نفقات الاتحاد الجارية لولا ان منظمة الاغذية والزراعة تتحمل رواتب ونفقات تأمين العام، ولولا ان مؤسسة الاقراض الزراعي في الاردن توفر للاتحاد المكاتب والاثاث وكثيرا من الخدمات المساندة الاخرى ، كما ان المؤسسات التي تستضيف اجتماعات الاتحاد تتحمل عادة النفقات المحلية مثل توفير القاعات واعمال السكرتارية والتنقلاتالداخلية واحيانا نفقات المترجمين . اما تنفيذ البرامجالاخرى في مجالات التدريب وعقد الندوات والمباشرة فيتنفيذ برنامج التدريب بتبادل الخبراء وغير ذلك فان الاتحاد كان يعتمد حتى الآن على المساعدات المالية التي وفرتها له منظمة الاغذية والزراعة ، كما انه يأمل الحصول قريبا على مساعدة من برنامج الانماء التابع للامم المتحدة . ويأمل الاتحاد ان يبادر عدد من حكومات دول المنطقة الى دعم الاتحاد ماديا وادبيا لتحقيق الاهداف الطموحة التي يعمل على تحقيقها. وفي اعتقادنا ان الانفاق في هذا المجال سيعود بفائدة جلى ليس فقط في رفع كفاءة العمل في مؤسسات الدول الاعضاء في الاتحاد ، بل وفي تدعيم مسيرة التنمية الزراعية والريفية وتوجيه القروض لتحقيق اهداف التنمية المتكاملة للقطاع الزراعي .

■ ■ ■

مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته التاسعة والسبعين

◆ تعجيل نمو الإنتاج الغذائي هو الحل الدائم لمشكلة الأمن الغذائي

◆ على البلدان النامية إسناد أولوية متقدمة لإنتاج الاغذية في خططها

●● عقد مجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة دورته التاسعة والسبعين ، في روما ، في الفترة ٦/٢٢ ــ ١٩٨١/٧/٢ ، وبرئاسة السيد بكر شعيب رئيس المجلس . وقد استمع المجلس خلال دورته ، الى بيان من السيد المدير العام للمنظمة ، وبيان من رئيس مجلس الأغذية العالمي ، واستعرض حالة الأغذية والزراعة في العالم ونشاط المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي ، ودرس القضايا المتعلقة ببرنامج المنظمة وميزانيتها وبعض المسائل الادارية والمالية والدستورية والقانونية . وفيما يلي موجز لقرارات المجلس وتوجيهاته وتوصياته .

❋ الحالة الراهنة للاغذية :

اتفق المجلس مع راي المدير العام للمنظمة من ان الاحتمالات المالية التي تواجه الاقتصاد العالمي ليست طيبة ، وان هناك توترات وضغوطا اقتصادية متزايدة تؤثر تاثيرا سلبيا ولاسيما على البلدان النامية ذات الدخل المنخفض . واتفق المجلس مع ما جاء في بيان المدير العام من ان بلدانا كثيرة لا تسند أولوية عالية بما فيه الكفاية للتنمية الغذائية والزراعية ، سواء في الاستثمارات طويلة الاجل او في مخصصات الميزانية الجارية ، هذا مع الاعتراف بحدوث تحسن نسبي في اداء الانتاج الغذائي في البلدان النامية كمجموعة خلال السبعينات . وطالب المجلس بزيادة المساهمات ولاسيما من المتبرعين الجدد حتى يمكن بلوغ اهداف المعونة الغذائية سواء كانت معونة عادية او لحالات الطوارىء وتحقيق الرقم المستهدف لتعهدات برنامج الاغذية العالمي في فترة ١٩٨١ ــ ١٩٨٢ .

❋ لجنة الامن الغذائي العالمي :

وافق المجلس على تقرير الدورة السادسة للجنة الامن الغذائي العالمي (روما ، من ٨ ــ ١٥/٤ ١٩٨١) الذي تضمن توصياتها بالخطوات التي تتخذ لتنفيذ خطة العمل بشان الامن الغذائي العالمي، كما وافق على استنتاجاتها بشان الاستعداد لمواجهة حالات النقص الغذائي الحاد والواسع النطاق واستنتاجاته بشان الاجراءات والقواعد والاعمال العلاجية التي تتخذ عند وقوع مثل هذا النقص . ووافق المجلس على استنتاجات اللجنة بشان الاجراءات والقواعد والاعمال العلاجية بما في ذلك جدول اعمال المشاورات والعمل الممكن لمواجهة ←

وايد المجلس قائمة المشكلات الانمائية المختارة التي أوصت بها اللجنة ، وتشمل (١) وقاية النباتات ـ وضع استراتيجية عالمية ، (٢) الصحة الحيوانية « استراتيجيات للعمل القطري والدولي » ، (٣) متابعة المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية مع الاشارة بوجه خاص الى دور المرأة في الانتاج الزراعي . ووافق المجلس على ان هذه القائمة تتمشى مع توصيات دورته الخامسة والسبعين بضرورة مراعاة التوازن المرضي بين الجوانب الفنية والجوانب الاجتماعية والاقتصادية للعمل .

❋ لجنة مصايد الاسماك :

صادق المجلس على تقرير الدورة الرابعة عشرة للجنة مصايد الاسماك (روما ، ٢٦ـ١٩٨١/٥/٣٠) ووافق على ان هناك حاجة مستمرة الى توجيه اولوية الاهتمام الى معاونة البلدان النامية في سياسات مصايد الاسماك وتخطيطها ، والتدريب ، ومصايد الاسماك الصغيرة، وعمليات الرصدوالرقابة والاشراف والمعلومات عن الموارد السمكية وغيرها من البيانات بصفة عامة .

ودعا المجلس الوكالات المتبرعة الى تعزيز دعمها لتنمية الثروة السمكية وادارتها .

ووافق المجلس تماما على راي اللجنة بأن تعقد المنظمة مؤتمرا عالميا لتنمية الثروة السمكية وادارتها تكون له مرحلة للشؤون الفنية ومرحلة للسياسات العليا .

ووافق المجلس ايضا على توصية اللجنة بأن يكون دور المنتجات السمكية في المعونة الغذائية موضع بحث في الدورة التالية للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الاغذية العالمي .

وايد المجلس واقر الاولويات الشاملة والاتجاه العام في اعمال المنظمة المقترحة لقطاع مصايدالاسماك خلال فترة ٨٢ ـ ١٩٨٣ . ووافق المجلس على انه ، بالاضافة الى نشاط المنظمة في تنمية الثروة السمكية وادارتها في المناطق الاقتصادية الخالصة ، يجب الاستمرار في توجيه الاهتمام الى الجوانب الفنية والتسويقية والى التشجيع على الاقتصاد في الطاقة في مصايد الاسماك والى تنمية المصايد الداخلية وتربية الاحياء المائية .

❋ برنامج الاغذية العالمي :

صادق المجلس على التقرير السنوي السادس للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الاغذية العالمي المشترك بين المنظمة والامم المتحدة ، وأعرب المجلس عن تاييده لسياسات برنامج الاغذية العالمي واولوياته وبرامجه ، واشاد بالعمل الذي يؤديه ، واوصى بزيادة التنسيق بين برنامج الاغذية العالمي والوكالات التي تقدم مساعدات مالية وفنية وغير غذائية وذلك لصالح جهود التنمية في البلدان المستفيدة ، واوصى المجلس ايضا بدعم التنسيق بين برنامج الاغذية العالمي وسائر منظمات المعون في توفير المعونة للسكان الذين يعانون من اوضاع النزوح والطوارىء .

وحث المجلس على توفير مزيد من الموارد للبرنامج ، سواء من المتبرعين الجدد او القدامى ، وخصوصا من يستطيعون زيادة مساهمتهم ، وذلك حتى يمكن بلوغ الرقم الادنى المستهدف لفترة ٨١ ـ ١٩٨٢ وهو (١٠٠٠) مليون دولار ، وتجاوزه ان أمكن . واهاب المجلس بالمتبرعين التقليديين والجدد أن يقدموا موارد نقدية لبرنامج الاغذية العالمي تصل في مجموعها الى الثلث على الاقل من مجموع المساهمات في الموارد العادية للبرنامج .

ووافق المجلس على قرار لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها بأن الحاجة تدعو بصورة ملحة الى تدعيم مستوى موارد الاحتياطي الدولي من اغذية الطوارىء وامكانية التنبؤ بها واستمراريتها .

واقر المجلس الاولوية التي يوليها برنامج الاغذية العالمي لتقديم المعونة من اجل انتاج الاغذية والتنمية الريفية . وايد المجلس محاولات البرنامج لمواصلة اتباع الاسلوب الاقليمي في تقديم المعونة الغذائية وزيادة الصفقات الثلاثية .

واهاب المجلس بالمتبرعين ، نظرا لتزايد خطورة اوضاع اللاجئين وخصوصا في الباكستان والصومال، ان يعاونوا البلدان التي تستضيف اللاجئين على مواجهة الاحتياجات الانسانية للسكان المتضررين ، وان يكون ذلك من خلال برنامج الاغذية العالمي .

❋ الدورة القادمة للمجلس :

وبعد ان درس المجلس القضايا المتعلقة ببرنامج المنظمة وميزانيتها للفترة المالية ٨٢ ـ ١٩٨٣ وبعض المسائل الادارية والمالية والدستورية والقانونية ، قرر عقد دورته الثمانين في روما ، في الفترة ٣ـ١١/٥ ١٩٨١ ، وان يفتح باب الترشيح لمنصب رئيس المجلس حتى الساعة ١٧ من يوم الجمعة ١٩٨١/٩/٤ .

■ □ ■

حالات النقص الغذائي الحاد والواسع النطاق تعتبر اطارا مفيدا للمناقشات والاعمال التي قد تكون ضرورية اثناء المشاورات التي يدعو اليها المدير العام للمنظمة .

وقد وافق المجلس على ان الحل الدائم لمشكلة الامن الغذائي يكمن في تعجيل نمو الانتاج الغذائي ولاسيما في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ، وحث المجلس هذه البلدان على اسناد اولوية متقدمة لانتاج الاغذية في خططها الانمائية . ووافق المجلس على انه اذا كانت المسؤولية الاولى في زيادة الانتاج تقع على عاتق البلدان النامية نفسها، فان جميع البلدان المتقدمة والبلدان الاخرى القادرة عليها أن تسند اولوية لمشروعات انتاج الاغذية في برامجها لتقديم المعونة الخارجية ، وأن تساهم بكميات كافية من الاسمدة للبلدان النامية سواء بطريق ثنائي او من خلال المشروع الدولي لتوريد الاسمدة لدى المنظمة. واكد المجلس ضرورة تخفيض الحواجز التجارية امام الواردات الزراعية ، ولاسيما من البلدان النامية .

واعاد المجلس تأكيد دعمه لخطة العمل بشأن الامن الغذائي العالمي ، ونادى ببذل جهود منسقة من جانب جميع البلدان لبلوغ الاهداف والغايات التي وافق عليها المجتمع الدولي اثناء مؤتمر الاغذية العالمي ١٩٧٤ والاعوام التالية ولكنها لم تتحقق .

ووافق المجلس بوجه خاص على ضرورة بذل كل جهد لبلوغ الحد الادنى المستهدف من المعونة الغذائية وقدرها (١٠) آلاف طن من الحبوب سنويا وفقا لتوصيات مؤتمر الاغذية العالمي ، واكد المجلس ضرورة بذل كل الجهود لبلوغ الرقم الادنى المستهدف لتعهدات برنامج الاغذية العالمي لفترة ١٩٨١ ــ ١٩٨٢ ، وهو (١٠٠٠) مليون دولار ، وتجاوز هذا الرقم ان امكن ، مع زيادة العنصر النقدي في موارد البرنامج . ولهذا دعا المجلس الى تقديم مساهمات اضافية من جانب اعضاء « الاوبيك » والبلدان الصناعية ذات التخطيط المركزي ، واكد المجلس الحاجة الى معونات مالية وفنية لتحسين المرافق الاساسية للامن الغذائي بما فيها مرافق تخزين الحبوب ونقلها ومرافق الموانيء في البلدان النامية وحث المجلس جميع البلدان القادرة على أن تساهم بالموارد لهذا الغرض بموجب برامج المعونة الثنائية والمتعددة الاطراف بما في ذلك خطة معونات الامن الغذائي لدى المنظمة .

❋ لجنة الزراعة :

صادق المجلس على تقرير الدورة السادسة للجنة الزراعة (روما ، ٣/٢٥ ــ ١٩٨١/٤/٣) المتبثق عن استعراضها لبرنامج المنظمة في قطاعي الاغذية والزراعة والمتعلقين بتطبيق برنامج العمل والميزانية لفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ ، والتوقعات في الاجلين المتوسط والبعيد ، وبرنامج العمل والميزانية لفترة ٨٢ ــ ١٩٨٣ . ووافق المجلس على استنتاجات اللجنة من أن الاهداف المتوسطة والبعيدة المقترحة في موجز برنامج العمل والميزانية لفترة ٨٢ ــ ١٩٨٣ تعكس بصفة عامة مشكلات القطاع والجهود اللازمة لبلوغ نسبة ٤٪ من النمو السنوي في انتاج الاغذية في البلدان النامية .

واكد المجلس ضرورة بذل كل جهد لتحقيق تدفق سنوي من المعونة المالية الدولية يتراوح بين (٨ و ٩) بلايين دولار بأسعار ١٩٧٥ ، وهو الرقم الذي تقدر الامانة انه ضروري لبلوغ معدل النمو السنوي بنسبة ٤٪ من انتاج الاغذية في البلدان النامية .

ووافق المجلس على ان برنامج العمل والميزانية المقترح لفترة ٨٢ ــ ١٩٨٣ يتفق مع الاهداف المتوسطة والبعيدة فيما تضمنه بشأن البرنامج الرئيسي « الزراعة » والاولويات المقررة لمختلف البرامج .

وصادق المجلس على توصيات اللجنة باسناد اولوية عالية للامن الغذائي ، والطاقة ، وادارة الموارد الطبيعية ، والتنسيق بين انتاج المحاصيل والانتاج الحيواني ، والبحوث ، وصيانة البيئة من خلال انظمة الزراعة المناسبة ، وخطة العمل الصادرة عن المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (مع الاشارة بوجه خاص الى المؤسسات الريفية ، والتدريب ، والارشاد ، وادماج المرأة وشباب الريف ، ومشاركة السكان) ، وادماج التغذية في التنمية الريفية ، ومعلومات الاغذية والزراعة وتحليلها .

ووافق المجلس على توصية اللجنة باعطاء اولوية عالية للنشاطات في افريقيا دون الاجحاف بالاحتياجات الملحة والمشروعات للاقاليم الاخرى .

وطالب المجلس باستمرار المعونة وزيادتها حتى يتوافر تدفق كاف من المواد لبرنامج العمل الخاص بتلافي خسائر الاغذية .

ندوة حول..
استعمالات الأراضي
في الوطن العربي

المطلوب

- دراسات وبحوث مشتركة للمياه المالحة والاحتياجات المائية وصيانة التربة .
- توحيد المصطلحات - ندوة عن الأراضي الجبسية - دعم المركز العربي .

●● ضمن نطاق برنامج ندواته لعام ١٩٨١ ، عقد المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي والقاحلة ندوة حول «استعمالات الأراضي في الوطن العربي » وتم عقد الندوة في صالة تشرين الرياضية بمدينة دمشق خلال الفترة الواقعة بين ٣٠ ــ ٥ و ٩ ــ ٦ ــ ١٩٨١ ،وشارك فيها ممثلون عن ثماني دول عربية وعدد من المنظمات والهيئات الدولية والعربية وبعض الخبراء الآخرين ·

● الندوة ·· افتتاحها !

افتتحت الندوة بكلمة الوفود العربية المشاركة وألقاها السيد المهندس عبد المحسن القلاف مندوب الكويت ، ومما جاء فيها : « ان تحسين الزراعة يأتي عن طريق البحوث التطبيقية والأساليب العلمية في مجالات استصلاح وادارة الأراضي التي تعاني من مشكلات خاصة ، وفي زيادة كفاءة استخدام المياه ، وباستخدام الطرق المناسبة لصيانة التربة والمياه » ·

ثم ألقى السيد الدكتور محمد الخش المدير العام للمركز كلمة رحب فيها بالحاضرين وأشار الى أن الانسان العربي ومنذ قديم العصور « كان رائداً في تشريعاته وانجازاته في انشاء السدود واستعمالات المياه وابستثمارات الأرض» وعرض لنشاطات المركز وانجازاته في مجال ادارة الأراضي وتنميتها ، كما عرض لمجالات التعاون بين المركز والمنظمات العربية والدولية وختم كلمته قائلا : « وانني لكبير الأمل بأن يكون لجهودكم المشتركة في هذه الندوة الأثر الكبير في التوجيه لما فيه خير الوطن العربي ولوضع القرارات والتوصيات الكفيلة بحسن ادارة واستثمار الأراضي والمياه ، والسلام عليكم » · واختتم حفل الافتتاح بكلمة من راعي الحفل السيد حامد مسوكر وزير الزراعة والاصلاح الزراعي السوري · ومما جاء في كلمته سيادته : « لما كانت الوسائل الزراعية القديمة في العمل الزراعي لم تعد كافية ومجدية، أصبح لزاماً علينا اعتماد التقنيات العلمية الحديثة في جميع المجالات من تصنيف للأراضي الزراعية ، واستصلاح أراضي جديدة لتوسيع الرقعة

الزراعية ، واستخدام أمثل للتقنيات الحديثة بقصد تقليل الفاقد من مياه آلري خاصة في استخدامها تحت ظروف الأراضي الجافة وشبه الجافة بالنسبة لأهم المحاصيل الحقلية • ولا يتحقق ذلك الا بنتيجة الدراسات المكثفة للاحتياجات المائية لهذه المحاصيل ، اضافة الى دراسة ووضع الدورات الزراعية المناسبة لمثل هذه الأراضي وحسب مناطقها » •

● النـدوة •• وقائعها !

تدارس المشاركون ثلاثين تقريراً وبحثاً ودراسة قدمت الى الندوة • (في مكان لاحق من هذا العدد ثبت بتلك الوثائق) • وقام المشاركون أيضاً بجولة ميدانية اطلعوا من خلالها على نشاطات المركز في مجالات استعمالات الأراضي والمياه ،وتفقدوا بعض مشاريع الري واستصلاح الأراضي في الجمهورية العربية السورية من خلال زيارتهم لمشروعي الفرات والغاب •

● النـدوة •• توصياتها !

قدر المشاركون في الندوة الجهود المبذولة من قبل المركز العربي في مجالات استعمالات الأراضي والمياه ، وأوصوا بالتعاون والتنسيق بين المركز العربي والمنظمات الدولية والاقليمية مع الدول العربية لتنفيذ برامج في مجالات تقويم واستعمالات الأراضي وتنفيذ برامج بحوث ودراسات مشتركة في مجالات الدورات الزراعية وخدمة الأراضي والعلاقة بين المحاصيل والتربة والمناخ •

● بحوث ودراسات حول الاحتياجات المائية :

وأوصى المشاركون بالتعاون والتنسيق بين المركز العربي والدول العربية للاستفادة من الدراسات التي تمت في مجال الاحتياجات المائية واقامة بحوث ودراسات مشتركة في هذا المجال•

● دراسة لاستعمالات المياه المالحة

كما أوصى المشاركون باعطاء أهمية خاصة لدراسة المياه المالحة واستعمالاتها في الزراعة•

←

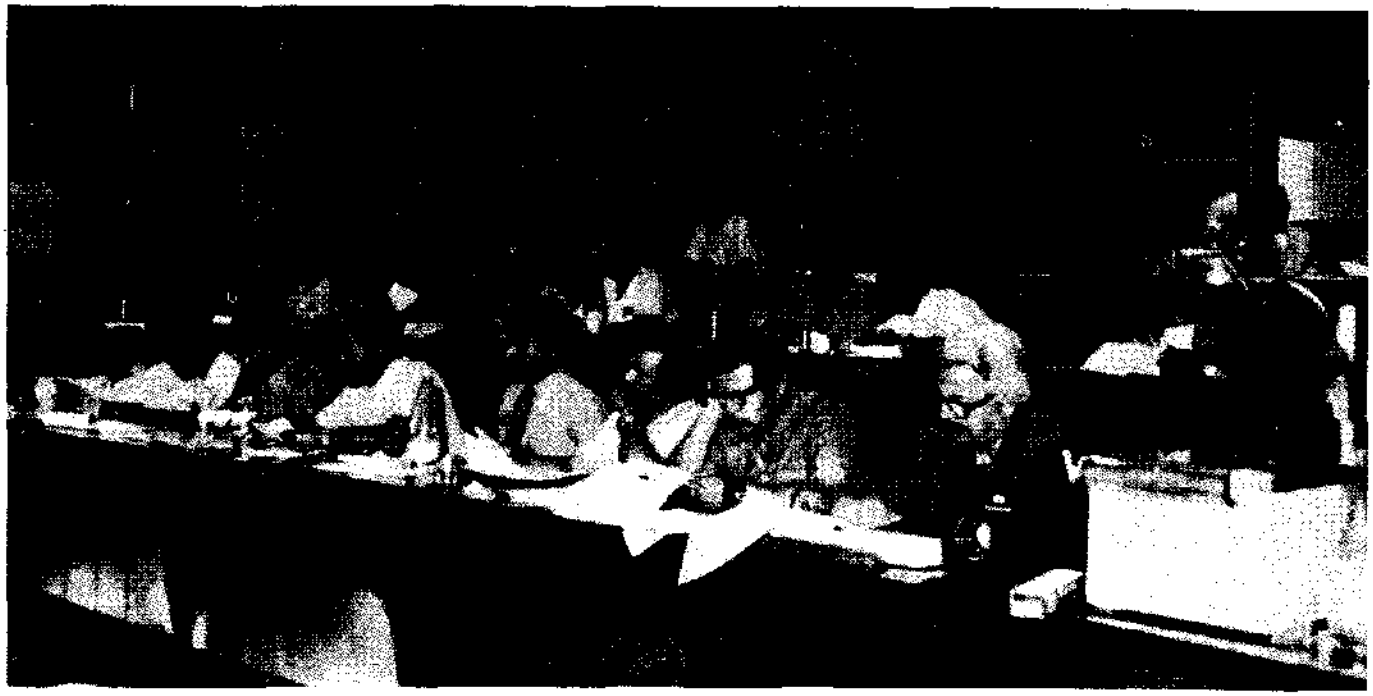

● دعم البحوث الوطنية

كما أقرت توصية بدعم البحوث الوطنية في مجالات استعمالات الأراضي والمياه مع نشر نتائج هذه الدراسات واقامة المؤتمرات وعقد الندوات لتبادل الخبرات والمعلومات بين المركز العربي والدول العربية ٠

● ندوة حول الأراضي الجبسية

نظراً لتفاقم مشاكل الأراضي الجبسية في مناطق كثيرة من الوطن العربي فقد أوصى المشاركون المركز العربي باقامة ندوة في مجال استعمالات الأراضي الجبسية ومشاكلها والحلول المطروحة لمعالجتها ٠

● التسميد العضوي

أوصى المشاركون بالاهتمام بالتسميد العضوي بكافة أنواعه كجزء من عملية الاستثمار الزراعي ، وبالتعاون والتنسيق بين المركز العربي والدول العربية في تنفيذ برامج ودراسات مشتركة في هذا المجال ٠

● صيانة التربة ومنع الانجراف

أقرت توصية بقيام تعاون وتنسيق بين المركز العربي والدول العربية في تنفيذ مشاريع واقامة بحوث ودراسات في مجال صيانة التربة ومنع الانجراف في الوطن العربي ٠

● المركز العربي٠٠ مركزاً للتوثيق والنشر

أوصى المشاركون بأن يعمل المركز العربي كمركز توثيق معلومات لجمع نتائج البحوث والدراسات في مجالات استعمالات الأراضي والمياه بالتعاون والتنسيق مع الدول العربية وتعميم نتائجها للاستفادة منها ووضعها في برامج مستقبلية ٠

● التدريب في مجالات الأراضي والمياه

كما أوصى المشاركون بقيام تعاون وتنسيق بين المركز العربي والمنظمات الدولية والاقليمية لتأهيل وتدريب الكوادر الفنية العربية في مجالات الأراضي والمياه واستخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال ٠

● توحيد المصطلحات

أقرت توصية بالعمل على توحيد المصطلحات العلمية في مجالات علوم الأراضي والمياه واستعمالاتها ، وبأن يقوم المركز العربي بتشكيل مجموعة عمل من المختصين في الدول العربية لتوحيد أسس ومصطلحات تقويم وتصنيف استعمالات الاراضي في الوطن العربي ٠

● جمعيات قطرية لعلوم الأراضي

تحقيقاً لما يصبو اليه المختصون في علوم

الأراضي من تقارب وتعاون علمي وثيق ، فقد حث المشاركون في النـدوة الدول العربيـة على تأسيس جمعيات قطرية لعلوم الأراضي ، على أن يتبنى المركز فكرة توحيد هذه الجمعيات في جمعية عربية واحدة ·

● دعـم المركز العربـي

نظـراً لأهميـة برامج استعمالات الأراضي والمياه التي يقوم بها المركز العربي بالتعاون مع الأقطار العربية ، فقد اقترح المشاركون في النـدوة دعم الـدول العربيـة للمركـز العربي بالامكانيات المادية والفنية لتحقيق أهدافه ·

الدراسات والوثائق

المقدمة إلى ندوة استعمالات الأراضي في الوطن العربي

١ ـ موارد الأراضي في الوطن العربي	د· أحمد عثمان ـ مدير ادارة دراسات الاراضي
٢ ـ حصر وتصنيف الأراضي القابلة للزراعة ووسائل المحافظة عليها في مناطق حوض الفرات ·	د· عمر فاروق الموصلي ـ مؤسسة استثمار حوض الفرات ـ سورية ·
٣ ـ الاحتياجات المائية للمحاصيل الرئيسية في حوض الفرات ·	د· فاروق الشوا ـ رئيس قسم الري
٤ ـ دراسة المقننات المائية وتسميد المحاصيل الحقلية الرئيسية في حوض الفرات ·	أ·د· باجوري ، د· شوا ـ اكساد
٥ ـ الاستعمالات الاقتصادية لمياه الري واشكالات الاراضي المروية ·	د· شوا ـ رئيس قسم الري
٦ ـ تأثير العوامل الحيوية الزراعية على الذرة والقمح ·	م· ماجد نحلاوي ـ رئيس قسم الدراسات المناخية ·
٧ ـ الأراضي المتأثرة بالأملاح كمشكلات عالمية ومفاهيم السيطرة عليها ·	د· فتحي مسعود ـ منظمة الأغذية والزراعة الدولية ·
٨ ـ المبادىء الأساسية للتنبؤ بالملوحة والصوديوية ورصدهما ·	د· فتحي مسعود ـ منظمة الأغذية والزراعة الدولية ·
٩ ـ مورفولوجياوتصنيف ترب جنوبسورية حوض حوران ·	د· فلاح أبو نقطة ـ الجمهوريةالعربيةالسورية دمشق ـ كلية الزراعة ـ جامعة دمشق ·
١٠ـ دراسة الاحتياجات المائية في منطقة الحسكة ·	د· منير الأشلق ـ وزارة الأشغال العامة والثروة المائية ـ سورية ·
١١ـ الأتربة المتأثرة بالأملاح	د· عبد المنعم بلبع ، أستاذ علم الأراضي ـ قسم الأراضي والمياه ـ كلية الزراعة ·
١٢ـ مشروع حفظ التربة والمياه في حوض سد الملك طلال ·	م· جهاد أبو مشرف ـ المملكة الاردنية الهاشمية ·
١٣ـ حصر الأراضي الزراعية واستعمالات المياه ·	م· عبد المحسن القلاف ـ دولة الكويت ـ ادارة الزراعة ـ وزارة الاشغال العامة ·

←

١٤ـ زراعة بذور أربعة أصول من الفستق الحلبي في المكان الدائم في ازرع (١٩٨٠)	م٠ ابراهيم حج ابراهيم ـ ادارة الدراسات النباتية ٠
١٥ـ حركة الاملاح في التربة وتأثيرها على المادة العضوية ٠	د٠ طاهر القلالي ـ أستاذ علم التربة ـ كلية العلوم ـ تونس ٠
١٦ـ حصر وتصنيف الأراضي القابلة للزراعة	د٠ أحمد السويسي ـ ادارة وتصنيف الاراضي
١٧ـ دور الاضافات الارضية والورقية لسلفات العناصر النادرة على انتاجية القطن ٠	د٠ شاهر محمد ـ قسم تغذية النبات ـ تونس
١٨ـ الانعكاسات على التصنيف ورتب الاراضي في المغرب ٠	د٠ غانم حد ادريسي ـ المملكة المغربية
١٩ـ ملوحة التربة والري في المناطق الافريقية القاحلة وخاصة في المغرب ٠	الاستاذ ،د٠ جورج اوبير ـ فرنسا ـ اورستوم
٢٠ـ صيانة الاراضي	د٠ رولنز ـ الولايات المتحدة الامريكية
٢١ـ أهمية بناء التربة كامل ذو تأشير على التسلح في منطقة الفرات (سوريا)	م٠ سوزان ـ انجل ـ الولايات المتحدة الامريكية
٢٢ـ الزراعة في دولة الامارات العربية المتحدة ٠	م٠ عطية الريماوي ـ دولة الامارات العربية المتحدة ـ ادارة المياه والتربة ٠
٢٣ـ برنامج مديرية الأراضي في تقييم واستعمالات الأراضي السورية ٠	د٠ الياس جبور ـ مديرية الاراضي في وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ٠
٢٤ـ ادارة مياه الري	د ٠ غانم حدو أدريسي ـ المملكة المغربية
٢٥ـ الاقتصاد في استعمال مياه الري شبه المالحة للري وتأثيره على صرف المياه وملوحة التربة في المناطق القاحلة بتونس الوسطى ٠	م٠ زهير الشعبوني ـ مركز البحوث الريفية تونس ٠
٢٦ـ الطرق العامة لتحاليل التربة المروية في الاراضي القاحلة ٠	د٠ تهامة محيش ـ مخبر ادارة دراسات الاراضي ٠
٢٧ـ علاقة نوعية مياه الري وملوحة التربة	الأستاذ زابولكس ـ هنغاريا
٢٨ـ تأثير الجبس في التربة على نمو النباتات حركة العناصر الغذائية وامتصاصها من قبل النبات ٠	د٠ عبد الله مطر ـ عميد كلية الزراعة ـ جامعة تشرين ـ سوريا ٠
٢٩ـ المشروع الاقليمي لدراسة العلاقة بين انتاج المحاصيل الحقلية البعلية في المنطقة العربية وعلاقته بعوامل التربة والمناخ ٠	د٠ عبد الله مطر ـ عميد كلية الزراعة ـ جامعة تشرين ـ سوريا ٠
٣٠ـ تقييم الاراضي حسب قابليتها للزراعة المروية في مشاريع حوض الفرات ٠	م٠ طارق مردود ـ المؤسسة العامة لاستثمار حوض الفرات ـ سورية ٠

■ □ ■

الحلقة التخصصية لقيادات العمل الزراعي العربية

●● أقامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية حلقة تخصصية لتحديد المقومات الادارية للتنمية الزراعية وتأصيل الصلات العضوية بين المنظمة والدول العربية · وقد دعيت كافة الاقطار العربية للمشاركة في هذه الحلقة عن طريق بعض الكوادر الزراعية القيادية ذات الفعالية في مسيرة العمل الزراعي لديها · وقد اقيمت الحلقة في الخرطوم في الفترة ٧ ـ ١٢ شباط / فبراير ١٩٨١ ·

● الاقطار المشاركة

وقد شاركت في هذه الحلقة تسعة اقطار عربية هي :

السودان ـ سورية ـ الامارات العربية المتحدة ـ اليمن الشمالي ـ اليمن الجنوبي ـ قطر ـ لبنان ـ الاردن ـ فلسطين ·

● موضوعات الحلقة

وقد شملت الحلقة طرح ومناقشة وتحليل الموضوعات التالية :

- العلاقات الوظيفية والتنظيمية الحالية بين المنظمة من جهة والدول العربية والمنظمات الدولية والاقليمية من جهة ثانية وأساليب تنميتها ·
- مقومات التنمية الادارية في القطاع الزراعي ·
- نظم التخطيط لزيادة فعالية الاداء في المشاريع الزراعية ·
- المهارات الواجبة في القيادة الادارية الزراعية ·
- انماط القيادة ، أساليب الاتصال ، تكوين مجموعات العمل ، المنهج المتكامل ، تحديد مكونات البرامج والمشاريع الزراعية ، اعداد التقارير ·

● توصيات الحلقة

وفي ختام الحلقة ، أوصى المشاركون فيها بما يلي :

- دعوة المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى تبني اقامة مثل هذه الحلقات التخصصية الهادفة والموضوعية ، ويفضل أن تكون هذه الحلقات سنوية وللقيادات العليا والوسيطة في القطاع الزراعي في الوطن العربي ·
- ضرورة أن تكون جوانب التنمية الادارية جوانب أساسية من مكونات الدراسات الاستطلاعية لجدوى المشاريع الزراعية ·
- التأكيد على أهمية دراسة العوامل الاجتماعية والثقافية في دراسات جدوى المشاريع الزراعية ·
- اضافة لنشاطات المنظمة المختلفة فان أعضاء الحلقة يرون أهمية أن تعمل المنظمة على بث المعرفة عن طريق نشرات دورية مختلفة وأفلام وثائقية ··· الخ ·
- أهمية وضع معايير ثابتة لانتقاء ممثلي المنظمة في الاقطار العربية ووضع حد زمني أدنى للعمل في هذا الموقع ·
- دعوة المنظمة للعمل على جمع وتصنيف ونشر مصنفات عن المؤهلين من أبناء الامة العربية المختصين في مختلف تخصصات القطاع الزراعي وما يتصل بها من روافد ادارية واجتماعية ·

● الحلقة حوار يدعم الوحدة العربية

وأستطيع القول كمشارك في هذه الحلقة ، أنها حققت أهدافها بشكل جيد ، وكانت أشبه بندوة تخللها حوار هادف وصريح ومسؤول من قبل كافة المحاضرين والمشاركين فيها مما طور هذه الحلقة الى أبعد من تحقيق أهدافها والى الحد الذي أصبح معه كل مشارك في الحلقة يشعر وبقناعة أن الوطن العربي كله قطر واحد بل وقطره هو بالذات ·

● المهندس الزراعي يوسف الشهابي

■ ■ ■

إحصاءات زراعية

●●يلعب الاستخدام الامثل للاسمدة دورا كبيرا في زيادة انتاجية المحاصيل ، وبالتالي في حل مشكلة الامن الغذائي التي تواجهها البشرية بصورة عامة والدول النامية بصورة خاصة . ولقد تضاعف استهلاك الاسمدة الكيماوية في الدول العربية خلال السنوات العشر الاخيرة . أما معدلات الاستخدام في الدول العربية فلا تزال أقل بكثير من مثيلاتها في الدول المتقدمة . وفيما يلي بعض الاحصاءات التفصيلية عن استهلاك الاسمدة في الدول العربية ومعدلات استخدامها في العالم والدول العربية ، مأخوذة من النشرة الشهرية للاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيميائية ـ العدد ٧٠ـ آب/أغسطس ١٩٨١ ـ السنة السادسة .

*** معـدل استخدام الاسمدة الكيماوية بالنسبة للاراضي الصالحة للزراعة في الدول العربية والعالم ـ عام ١٩٧٩ .**

(كجم / هكتار)

المنطقـة	N	$P_2 5$	K_2O
● **الدول الراسمالية المتقدمة**	٥٤	٣٦	٣٢
امريكا الشمالية	٤٥	٢٤	٢٥
اوروبا الغربية	٩٨	٦٣	٥٧
اوقيانوسيا	٥	٣٢	٦
اخـرى	٥٧	٦٠	٤٤
● **الدول الاشتراكية**	٥١	٢٧	٢٤
آسيا	٦٩	١٩	٦
اوروبا والاتحاد السوفيتي	٤٤	٣١	٣١
● **الدول النامية**	١٦ر١	٨ر٨	٤ر٦
افريقيـا	٤	٣	٢
امريكا اللاتينية	١٨	١٦	١٠
الشرق الادنـى	٢٠	١٢	١
الشرق الاقصى	٢١	٧	٤
اخـرى	١٣	٤	٣
● **متوسط الدول النامية**	٢٤	١٠	٥
● **متوسط الدول المتقدمة**	٥٠	٣٤	٣٢
● **متوسط العالم**	٣٦	٢٢	١٨
● **متوسط الدول العربية**	٢٠	٩	٢

❋ تطور استهلاك الاسمدة الكيماوية في الدول العربية

(بالالف طن عنصر غذائي)

السنة	الاسمدة النيتروجينية	الاسمد الفوسفاتية	الاسمدة البوتاسية
١٩٧٠	٥٠٨	١٩٨	٥٦
١٩٧١	٥٧٧	٢٢١	٦١
١٩٧٢	٦٥٧	٢٣٧	٧٠
١٩٧٣	٦٩٥	٢٤٧	٧٢
١٩٧٤	٦٦٠	٢٥١	٨١
١٩٧٥	٧٦٦	٣٠٤	٧٣
١٩٧٦	٨١٤	٣٢٩	٧٦
١٩٧٧	٨١٣	٣٤٩	٧٩
١٩٧٨	٨٦٨	٣٩٣	٨٣
١٩٧٩	٩٩٧	٤٤٥	٩٨

❋ تطور معدل استخدام الاسمدة الكيماوية في بعض الدول العربية

(كجم عنصر غذائي/هكتار)

القطر	السنة		
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩
الاردن	١ر٩	٥ر٤	٩ر٨
تونس	٥ر٤	٧ر٤	١٥ر٥
الجزائر	٣ر٧	٥ر٤	٢٤ر٤
السعودية	٠ر١	٠ر١	٢٦ر٠
السودان	١ر١	٣ر٣	١١ر٠
سوريا	٣ر٥	٤ر٦	٢٣ر٠
العراق	١ر٩	٤ر٦	١٩ر٠
لبنان	١٣١	٨٤	٢٢٥
ليبيا	١ر٣	٤ر٧	٢٤
مصر	١٣١	٢١٠	٢١٦
المغرب	٤ر٧	٩ر١	٢٩

● ندوة حول « الاستعمالات الزراعية للطاقة الشمسية » وحلقة عن « الزراعة في الوطن العربي » .

● تدريب قصير الأجل في المعاهد الدولية .. ودورتان حول الاغنام والحجر .

● لجنة البرامج .. تجتمع في الشهر التاسع

تقرر أن تعقد لجنة البرامج في المنظمة العربية للتنمية الزراعية اجتماعاتها في الخرطوم، في الفترة ١٥ ـ ١٩٨١/٩/١٦ ، وذلك تمهيدا لعقد الدورة الحادية عشرة لمجلس المنظمة .

● مدير المكتب الاقليمي بدمشق ودراستا التعليم والكفاءات

بناء على تكليف من السيد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قام السيد الدكتور يحيى بكور مدير المكتب الاقليمي للمنظمة بدمشق بجولة شملت جميع الاقطار العربية من اجل الحصول على المعلومات اللازمة لاجراء دراسة مقارنة لمؤسسات التعليم الزراعي في الوطن العربي تشمل انظمتها الاساسية والداخلية ومناهج التدريس فيها ، وكذلك مستويات التعليم الزراعي . اضافة الى المعلومات التي تضمنتها الاستمارة الموزعة على السادة اعضاء لجنة البرامج في المنظمة . وقد تم جمع القسم الاكبر من المعلومات المطلوبة في جمع الاقطار العربية .

كما تابع السيد مدير المكتب الاقليمي خلال جولته المشار اليها موضوع حصر الكفاءات العلمية الزراعية في الوطن العربي . وقد تم الحصول على الاستمارات من الدول التي تمت زيارتها ، ثم فرز تلك الاستمارات وتصنيفها حسب التخصصات وسنوات الخبرة لكل دولة على حدة ووضعها في جداول خاصة تمهيدا لاصدار دليل الخبراء في القطاع الزراعي .

● الخبراء العرب ينهون دراستي الشوندر والتسويق

انهى كل من فريق الخبراء العرب المكلف بدراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لزراعة وتصنيع الشوندر السكري في سورية ، وفريق الخبراء العرب المكلف بدراسة تسويق المنتجات الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، اعماله ورفع الدراسة التي اجريت الى مركز المنظمة في الخرطوم .

● دراسة وندوة حول .. الاستعمالات الزراعية للطاقة الشمسية

كان مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد قرر في دورة انعقاده العاشرة (دمشق ١٩٨٠) ان تجري دراسة لاستعمالات الطاقة الشمسية في الاغراض الزراعية في الوطن العربي تعقبها ندوة يشارك فيها المختصون في الدول العربية والمؤسسات العالمية المتخصصة في هذا المجال .

وقد فاتحت المنظمة خلال الجزء الاول من هذا العام بعض الدول العربية ، من خلال مكاتبها الاقليمية ، للاسهام في جمع المعلومات . وسترسل المنظمة بعض خبراء الطاقة الشمسية العرب وممن يشكلون لجنة تحضيرية لهذا النشاط الى الدول الاعضاء في المنظمة لتغطية الجوانب ذات الصلة ولتجنيد الطاقات لقيام هذه الندوة . وقد طلبت المنظمة من وزراء الزراعة العرب تسهيل مهمة هؤلاء الخبراء بالاتصال مع الجهات ذات الاختصاص في الدولة والعاملة في مجال الطاقة الشمسية بالتركيز على استعمالاتها في الاغراض الزراعية وتقديم كل عون ممكن لانجاح رسالتهم .

هذا ويؤمل أن تعقد الندوة المعنية خلال النصف الاول من عام ١٩٨٢ .

● تدريب الباحثين العرب في المراكز والمعاهد الدولية

تنفيذا لقرارات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورته العاشرة ١٩٨٠ ، وخاصة فيما يتعلق بالاتصال بمراكز البحوث والتدريب الدولية لتخصيص مقاعد لباحثين عرب توفدهم المنظمة على نفقتها ، ونتيجة للاتصالات التي اجرتها المنظمة ، فقد تم الحصول على بعض الاماكن في كل من : المركز الدولي لتربية الحيوان في أثيوبيا والمعهد الدولي لابحاث الرز في الفيليبين ، والمركز الدولي لابحاث المحاصيل في المناطق نصف الجافة

في الهند في مجال الذرة الرفيعة والفول السوداني والدخن ، والمركز الدولي لابحاث القمح

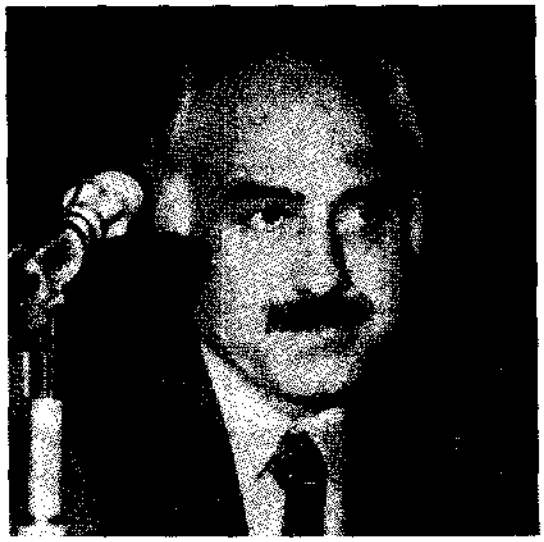

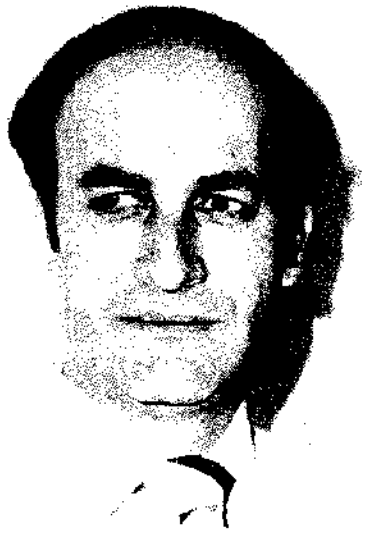

●الامين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب●

●المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية●

والذرة الصفراء في المكسيك . وقد طلبت المنظمة من وزارات الزراعة العربية تسمية مرشحيها من حملة البكالوريوس في الزراعة والعاملين في مجالات تخصص المراكز والمعاهد المذكورة .

● تدريب فني قصير الاجل خارج الوطن العربي

تنفيذا لقرارات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورته العاشرة (دمشق ١٩٨٠) ، وخاصة فيما يتعلق بالتدريب الفني القصير والمتوسط غير الاكاديمي خارج الوطن العربي ، فقد اجرت المنظمة اتصالات مع الدول الاجنبية المساهمة في استقبال متدربين عرب لمدة محدودة الاجل بغية التدريب والاطلاع على آخر تطورات التقدم الزراعي في تلك البلدان . وقد استجابت المؤسسات البلغارية المختصة لطلب المنظمة ووافقت على اقامة دورة تدريب واطلاع في مجال البساتين وخاصة اشجار الفاكهة المتساقطة ومزارع الخضار ، وفي مجال البيوت الزجاجية والزراعة المغطاة وصناعة وتعليب المواد الزراعية .. وقد بدات الدورة يوم ١٩٨١/٨/٢٠ .

● دورة تدريبية حول .. الحجر الزراعي

تنفيذا لقرارات مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورته العاشرة (دمشق ١٩٨٠) ، تقرر ان تقام في العاصمة المغربية ـ الرباط دورة تدريبية في مجال الحجر الزراعي ، ومن المنتظر ان تبدا الدورة في ١٩٨١/١٠/١٩ ولمدة ثلاث اسابيع ، وان يشارك فيها متدرب واحد من كل قطر عربي .

● دورة تدريبية حول .. « الانتاج المكثف للاغنام »

تقيم المنظمة العربية للتنمية الزراعية دورة تدريبية حول « الانتاج المكثف للاغنام » . وتقام الدورة في مقر اتحاد المهندسين الزراعيين العرب بدمشق ، في الفترة ١٢ ـ ١٩٨١/٩/٢٦ . ويشترك في الدورة متدربان من كل دورة عربية وخمسة متدربين من بلد . مقر الدورة .. سورية .

● حلقة دراسية حول .. « الزراعة في الوطن العربي »

تقرر ان تقيم المنظمة العربية للتنمية الزراعية حلقة دراسية تحت عنوان « الزراعة في الوطن العربي » . وستقام الحلقة في العاصمة السودانية ـ الخرطوم ، في الفترة ٥ ـ ١٩٨١/١١/١٠ . وستشمل على عرض اوراق قطرية يعدها اخصائيون من الوزارات والمراكز البحثية والجامعات في الدول العربية تبرز خصائص واهمية الزراعة المروية وما يعترض انطلاقها في الوطن العربي . هذا اضافة الى عرض اوراق تخصصية من المراكز الاقليمية والدولية ذات الصلة . وستقام الحلقة تنفيذا لما جاء في برنامج عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية الذي اقره مجلس المنظمة في دورته العاشرة .

هذا وستغطي دراسات الحلقة المجالات التالية : مقومات وواقع الزراعة المروية في الاقطار العربية ، طرق الري ، تطوير اساليب استعمالات المياه لري المحاصيل الزراعية ، اقتصاديات الزراعة المروية ، والآثار البيئية المترتبة على نهج الزراعة المروية .

سبق صحفي كبير..
تحققه « المهندس الزراعي العربي »

وردت الى « المهندس الزراعي العربي » صورة عن الرسالة التي وجهها السيد الدكتور محمد عبد الله نور ــ المدير العام للمركز الدولي للبحوث الجافة (ايكاردا) الى السيد الدكتور محمد الخش ــ المدير العام للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة (اكساد)، حول موضوع استنباط أصناف جديدة من القمح والشعير ذات انتاجية عالية ومقاومة للجفاف والامراض ، والذي نشرته « المهندس الزراعي العربي » في عددها الثالث ــ يونيو ١٩٨١ ٠

و « المهندس الزراعي العربي » اذ تفخر بالسبق الصحفي الذي حققته ، ليسرها أن تنشر هنا النص الحرفي للرسالة المعنية ، وأن تعلن في الوقت نفسه استعدادها لمتابعة سيرتها في تعريف الزراعيين والمهتمين بالزراعة ، بآخر الانجازات التي تحققها المراكز والمنظمات وكل الهيئات العاملة في مجال الزراعة على طريق حل مشكلة الامن الغذائي وتحقيق التكامل الزراعي العربي ٠ وفيما يلي نص الرسالة ٠

اخي الدكتور محمد الخش
مدير عام المركز العربي لدراسة الاراضي الجافة والمناطق القاحلة ــ دمشق ٠٠
تحية عربية صادقة ٠٠

قرأت اليوم في مجلة المهندس الزراعي العربي العدد الثالث في داخل صفحة الغلاف خبرا عظيما اعتبره فخرا أكيداً لنا جميعا ايا كان موقعنا ازاء ما نصبوا اليه « من استنباط اصناف جديدة من القمح والشعير تمتاز بمقاومتها للجفاف وللامراض وذات طاقة انتاجية عالية تزيد ٥٠ بالمئة عن الاصناف التي تزرع حاليا في الاراضي المطرية (البعلية) في الوطن العربي » ٠

اكتب أولا لاتقدم اليكم بالتهنئة الحارة على هذا العمل الكبير الذي يستحق عليه المركز العربي والعاملون فيه في هذا المجال كل تقدير وثناء ٠ ثم أرجو أن يكون هذا العمل العظيم نقطة لقاء اساسية بين المركز العربي (اكساد) والمركز الدولي (ايكاردا) من ناحية وبين وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بسوريا من الناحية الاخرى للتعاون حتى نساعد على نشر هذه الاصناف الجديدة وباسرع الطرق في سوريا أولا وفي انحاء العالم العربي أيضا ٠ وأني اضع تحت تصرفكم كل امكانات ايكارد لتيسير هذا الانتشار ٠

وقد كلفت القسم المختص في ايكاردا للايصال فورا بالمركز العربي نحو تحقيق هذا التعاون بداء بالموسم الزراعي القادم ٠ كما وساضع اجهزة اعلام «ايكاردا» تحت تصرفكم أيضا لنشر هذا الخبر دوليا وفي داخل الاقليم العربي والاسلامي ٠

اكرر التهنئة مؤكدا لكم صدق العزم ان نكون في مقدمة المساندين للمركز العربي ولانجازاته الكبيرة وألتي أسال الله لها من كل قلبي مزيدا من النجاح لخدمة أهل الوطن العربي واقليم الشرق الاوسط ٠

ولكم يا أخي الكريم كل ود وسلام ٠

المخلص/محمد عبد الله نور/المدير العام